الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم اللغة العربية وآدابها

الملحقة الجامعية " مغنية "

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص الدّراسات اللّغوية

بعنوان:

جهود ابن مالك النّحوية

إعداد الطّالبة:

ليلى أوزين

إشراف الأستاذ

إبراهيم مناد

لجنة المناقشة:

أ.حورية مرتاض : رئيسا

أ.إبراهيم مناد : مشرفا

أ.أسماء بلصبري : مناقشا

السنة الجامعية 1437/1436 هـ الموافق لـ: 2016/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وعرفـــــان :

لله الحمد و الشّكر أوّلا و آخرا على أن وفّقني لإتمام هذا العمل ، وبعد ،
انطلاقا من قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : << لا يشكر الله من لا يشكر النّاس >>
أتقدّم إلى أستاذي الفاضل << منّاد إبراهيم >> ، بكلمات قليلة لا تعبّر إلاّ عن القليل
ممّا تجيش به نفسي من رغبة عارمة صادقة في تقديم أسمى معاني الشّكر و التّقدير
إلى حضرته ، فلقد جاد الزّمان بك بما قدّمته من مساعدة وإرشاد وتوجيه لأيّ طالب
في ميدان البحث والمعرفة ، وبعزيمتك وإصرارك على دفعهم إلى الأمام بخطوات واثقة.
كما لا أنسى الشّكر الجزيل للّجنة المناقشة لقبولها مناقشة الرّسالة ،
كما لا يفوتني أن أقدّم خالص شكري وجميل عرفاني لزوجي الّذي مدّ لي
يد العون لا نجاح هذا العمل .
لكلّ هؤلاء أقول شكرا جزيلا ، واسأل الله أن يجعل كلّ ما يقدّمونه
للعلم في ميزان حسناتهم يوم القيامة .
و الله الموفّق والهادي إلى طريق الرّشاد

إهـــــــــــــــداء:

بي لك الحمد على أن وفقتني في إنجاز هذا العمل الذي أرجو

له عندك القبول وللقائمين عليه التوفيق

أهدي ثمرة جهدي هذا

الى منبع الحنـــان أمـي.

الى توأم روحي زوجي مسعـــود بجيح.

الى قرة عيني ولدي عبد الرحمن ياسين.

الى كل من حمل مشعل العــلم.

الى كل من يغار على لغة الضــــاد.

ليلى

مـقدّمـة

مقدّمة :

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة و السّلام على إمام الخَلق أجمعين ، وعلى آله الّذين اهتدوا بهديه إلى يوم الدّين ، وبعد :

لقد شُرّفَت اللّغة العربيّة بأن أنزل الله بها أشرف كتبه ، وجعلها لغة أهل الجنّة ، فحقّ لهذه اللغة أن تحظى بالاهتمام ، فسخّر الله لها علماء استنبطوا منها قواعدها الّتي إذا التزمها النّاطقون بها حَفَظت ألسنتهم من اللّحن والخطأ، وهكذا حفَظَت هذه القواعد ألسنة النّاس من اللّحن الّذي دخلها بسبب احتكاكهم بالشّعوب الأخرى ، وقد توسّع العلماء في هذا المجال حتّى صار علما مستقلا عُرِف بعلم النّحو .

فعلم النّحو من العلوم العربيّة الّتي اهتمّ بها العلماء قديما وحديثا ، وأشبعوها بحثا وتمحيصا حتّى نضجت وآتت أُكلها ، وقد كان للنّحو العناية الفائقة من قِبل علمائه حتّى أُلّفت فيه الكتب النّفيسة في القديم والحديث ، وتَعدّدت فيه الآراء المنهجيّة والمدارس النّحويّة ، وهذا نتيجة البحث والتّمحيص فيه قرنا بعد قرن ، ومن هذه القرون الّتي حظِيت بنتاج فكري وعلمي واسع النّطاق في جميع فنون الثّقافة الإسلامية القرن السّابع و الثّامن والتّاسع ، فتميّزت هذه الحقبة التّاريخية بأكابر النّحاة وأساطينهم ، ولعلّ من أبرزهم جمال الدّين بن مالك الّذي صنّف الكتب النّافعة والتّصانيف المثمرة الّتي كانت فيما بعد محلا للدّراسات النّحويّة و اللّغويّة تناولها النّحاة بالشّرح و التّوضيح ، والإشكال المطروح هاهنا لماذا اهتمّ العلماء بدراسة مؤلفات ابن مالك ؟ وما هو سرّ نجاح هذا النّحوي الأندلسيّ حتّى يومنا هذا ؟ أو بصيغة أخرى ما هي الجهود الّتي قدّمها ابن مالك في علم النّحو ، وهل وافق النّحاة أم خالفهم في استنباط القاعدة النّحويّة ؟

فهذه التّساؤلات دفعتني لأن اختار هذا الموضوع وأبحث عن سرّ نجاح ابن مالك بالإضافة إلى أسباب أخرى وهي ميولي للدّراسات النّحويّة ، و إعجابي بألفية ابن مالك في النّظم والسّهولة والإيضاح ، يضاف إلى ذلك ضَعفي في مادّة النّحو .

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يكشف عن جهد عظيم لعالِمٍ أسهم في الحركة العلميّة في النّحو و الصّرف .

وتهدف هذه الدّراسة إلى التّمكّن من مادّة النّحو وتجميع جهود واختيارات ابن مالك النّحويّة ومدى موافقتها أو مخالفتها لآراء النّحاة ، وذلك من خلال دراسة كتاب

<< شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح >>

و<< الألفية>> .

وتحقيقا لهذا الهدف اتّبعت المنهج الوصفي التّحليلي النّقدي معتمدة على المنهج التّاريخي لتسجيل بعض الأحداث التّاريخية فالباحث يتّبع منهجا تكامليا من عدّة مناهج للوصول إلى أهداف البحث ،وقد وضعت هيكلا للبحث يتمثّل في :

مقدّمة ومدخل وفصلين وخاتمة

فالمقدّمة أنا بصددها ، أمّا الفصل الأوّل فيتناول حياة ابن مالك ومؤلّفاته ، وهو في مبحثين،وبالنّسبة للفصل الثّاني فيتناول جهوده النّحوية ويضمّ ثلاث مباحث فالأوّل يتناول منهجه،والمبحث الثّاني يتناول جهوده في كتاب شواهد التّوضيح وأمّا المبحث الثّالث فيتناول جهوده في الألفية ، ثمّ ختمت هذا البحث بخاتمة لأهمّ النتائج المتوصّل إليها بعد هذه الدّراسة .

وقد اعتمدت في بحثي على عدّة مصادر ومراجع منها :

ـ خديجة الحدّيثي موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف .

ـ باسم مفضي المعايطة تعضيد شاهد الحديث النّبوي في كتاب " شواهد التّوضيح " لابن مالك دراسة تحليليّة تأصيليّة .

ـ البخاري صحيح البخاري .

ـ ابن عقيل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .

ـ ابن مالك شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح .

ـ الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين .

ـ السّيوطي همع الهوامع.

وأشير إلى بعض المشاكل والصّعوبات الّتي واجهتها والمتمثلة في الوقت فطبيعة البحث تحتاج إلى نوعٍ من الدّقّة و الجهد وذلك للوصول إلى دراسة دقيقة صحيحة ، وكذلك نقص في المصادر والمراجع .

وأشير أيضا إلى أنّ هناك دراسات سابقة لهذا الموضوع ، فهو ليس جديدا في ميدان البحث ، ومن البحوث السّابقة :

1ـ أحمد عبد السّلام الرّواشدة ، الفكر النّحوي لـ " ابن مالك " في كتابه " شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح " ، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في النّحو ، قسم اللّغة العربيّة وآدابها ، جامعة مؤتة 2007م.

2ـ يحياوي حفيظة : إسهامات نحّاة المغرب والأندلس في تأصيل الدّرس النّحوي العربي خلال القرنين السّادس والسّابع الهجريين ، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر 2011م.

3ـ زيّاد توفيق محمّد أبو كشك : ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري : " دراسة مقارنة " ، أطروحة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها بكلّية الدّراسات العليا ، جامعة النّجاح الوطنيّة ، نابلس فلسطين 2005م.

4ـ عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك تحليل ونقد ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في النّحو والصّرف ، جامعة أمّ القرى ، المملكة العربيّة السّعودية 1409هـ - 1989م.

أكرّر الشّكر الجزيل للأستاذ المشرف وللّجنة المناقشة ولكلّ من ساعدني وأسأل الله عزّ وجلّ أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ، ويجعله علما يُنتفع به في خدمة ديننا الحنيف ولغتنا العربيّة ، والله المــوفّق والهادي إلى الرّشاد .

المدخـــل

المدخـــــــــــــل :

لا يخفى عن البال أن العلوم و الفنون ظلان تابعان للأطوار السّياسية ، فإذا كان الطّور السّياسي عنيفا صاخبا ذا أثرا بارزا في تاريخ شعب من الشّعوب فإن أثاره تبدو واضحة في الحركة العلمية و النّهضة الفكرية و إن غشيته سكينة وطمأنينة استبانت نتائجها في العلوم والفنون.

" ففي المشرق انفرط عقد الدّولة العربيّة في بغداد لسقوطها في قبضة المغول على يد زعيمهم هولاكو سنة ستّ وخمسين وست مائة هجرية 656 هـ ، فلمّا حلّت النّكبة ببغداد انتقلت الخلافة إلى مصر حيث هرب إليها أحمد بن الخليفة الظّاهر وهو عمّ المستعصم وأخو المستنصر وكان سلطان مصر يومئذ الملك الظّاهر بيبرس ، وكان وصوله سنة تسع وخمسين وستّ مائة 659 هـ وبايع له الظّاهر بيبرس وسائر أعمال السّلطان ، ولقب بالمستنصر ، وصدرت المراسم السّلطانية بأخذ البيعة له في سائر أعمال السّلطان ، وهكذا اكتسبت مصر مكانة جديدة وأصبحت عاصمة الخلافة الإسلامية ، فشدّ علماء العربيّة ومفكروها وأرباب العلم إليها الرّحال ، وأصبحت

القاهرة مركزا للعلوم الإسلامية و العربيّة ، فآلت إليها العلوم والمعارف، وحماية المسلمين وبلادهم من أعدائهم "[1]

وفي المغرب كانت الأندلس منذ أواخر عهد ملوك الطّوائف الذّي بدأ في مطلع القرن الخامس الهجري مسرحا للفن و الاضطربات تعرّضت ولاياتها للتّقسيم وذلك عقب انهيار الخلافة وثورة البربر،فأنشأوا لأنفسهم إمارات وممالك صغيرة و كانت آخر دولة من دولهم بني الأحمر.

وفي أوائل القرن السّابع الهجري 7هـ ، الثالث عشر ميلادي هزم الإفرنج الموحّدين في موقعة العقاب سنة ستّ مائة وتسعة 609 هـ ، ولقد خسر المسلمون في هذه المعركة عددا من الأمراء والحفّاظ وكانت هذه المعركة نهاية دولة الموحّدين في الأندلس ، فضعف الموحّدين أدّى إلى الفتن والاضطرابات في جميع أنحاء الأندلس ، وسقط معها مُلك المسلمين ، ومكانة الإسلام في المغرب و الأندلس تلك المكانة التي عملت من أجلها أجيال من المرابطين والموحّدين الّذين اتسموا بالمبادئ الإسلامية الحقّة وحاولوا بكل ما أوتوا من قوّة ترسيخها و الحفاظ عليها من خطر النّصارى الّذي ظل ّ يلاحقها مدى طويلا إلى أن قضى عليها ، فالغزو الإفرنجيّ والحرب

[1] ينظر: سامي عوض ، ابن هشام النحوي طلاس للدّراسات و الترجمة والنشر ط 1 دمشق 1987 ص 33 - 34

المشتعلة ضدّ المسلمين دفعت بالعلماء إلى مغادرة البلاد دون رجعة بحثا عن الهدوء و الرّاحة الّتي افتقدوها في بعض الأحيان في بلادهم إلى جانب رغبتهم في الحجّ ولقاء العلماء و الإطّلاع على مختلف العلوم حيث بدأت هذه الظّاهرة تنتشر بين علماء المغرب والأندلس خاصّة أنّ منهم من نال مرتبة علميّة مميّزة في المشرق نظرا للتّدهور العلمي الكبير الّذي أخذ يصيب العالم العربي والإسلامي في هذه الفترة بسبب الجمود الفكري وقلّة الإبداع ، وميل أكثر العلماء إلى تأليف الكتب الضّخام بجمع ما ألّفه القدماء ّ فنجد ابن مالك توفي سنة ستّمائة واثنان وسبعين(ت 672 هـ) الذي رحل من الأندلس يبدع في مؤلّفاته وخاصّة في نظمه للألفية الّتي نالت من الشّهرة ما لم تنله كتب المشارقة في هذه الفترة .

هذا من النّاحية السّياسيّة ، أمّا من النّاحية الثّقافية العلمية ، فإنّ الحروب الصليبية و التّترية بل وحتّى الفتن الدّاخلية لم تؤثر في مسيرة العلم في هذا القرن (القرن السّابع الهجري 7هـ) ، وإن كان الغزو التّتري قد تسبّب في انتقال الحركة الفكرية من بغداد إلى الشّام ومصر ، فزاد من النّشاط الفكري فيهما ، كما تسبّب الغزو النّصراني للأندلس في انتقال العلماء إلى مصر والحجاز والشّام .

ويرى الدّكتور محمّد المختار ولد أبـــاه أنّ القرن السّابع وما بعده هو عصر التّصحيح والتّـــثبّـــت[1] إذ يقول : " وفي القرن السّابع اكتملت جهود البحوث النّحوية بجميع أشكالها ، وكان لابدّ من عمليّة انتقاء مذهب يرمي إلى اختيار المنهج الصّحيح وتثبيت هذا المنهج وتعميمه ، وتمّت هذه المرحلة على يد ابـــن مالك الجيّاني الّذي استطاع أن يفرض بحسن اختياره

الصّورة الحاليّة للنّحو العربيّ التّقليدي ، ومنذ خمسة قرون و الدّراسات النّحويّة تتمحور حول كتبه وبالخصوص كتاب الألفية "أو الخلاصة" الّذي صار المرجع التّدريسي في جميع الهيآت التّعليمية ولم يبق لمن جاء بعد ابن مالك سوى الصّبر على تتبّع منهجه وتناول كتبه بالشّرح و التّعليق والانطلاقُ من مذهب ابن مالك لا يعني أنّ حركة الدّراسات قد توقّفت بل العكس هو الصّحيح فمؤلّفات أبي حيّان وابن هشام أسهمت في تثبيت هذا المنهج وتوسيع آفاقه المعرفيّة " .

فهو عصر يمتاز بكثرة ما ألّف فيه من كتب في مختلف العلوم و الفنون ويرجع ذلك إلى ما كان يغدقه الملوك على العلماء من المال و إلى ما كان للعلماء من المنزلة الرّفيعة و التّوقير لدى السّلاطين و الحكّام بالإضافة إلى كثرة إنشاء المدارس

---

[1] ينظر :محمّد المختار ولد أباه : تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب دار الكتب العلمية ط 1 إيسيسكو 1996 م ص 25

كالعادليّة والظّاهرية وغيرهما وإقبال الطّلاب عليها ، هذا ما دفع العلماء إلى التّأليف و التّدوين حتّى كان ما ألّفوه أعظم ثروة علمية للّغة والدّين والآداب ، وكانت لهم إسهامات خاصّة وكبيرة أذهلوا بها علماء المشرق الّذين اعتقدوا دائما أنّ علوم العربيّة حكر عليهم ولا يمكن لغيرهم الإبداع فيها.

أمّا النّحو العربيّ الّذي هو ميدان دراستنا ، فقد لقي من الإقبال ما مكّنه من تبوّء المراتب الأولى ضمن مختلف العلوم اللّغويّة والأدبيّة ، فقد دخل النّحو المغرب والأندلس وأقبل عليه أهلها إقبالا واسعا بالدّرس والتّحليل فنجد عناية علماء النّحو بكتاب المفصّل للزّمخشري عناية كبيرة فشرحه كثير منهم كابن يعيش وابن الحاجب وغيرهما ، وابن مالك نفسه نظم المفصّل في كتاب سمّـــــاه "المؤصّل في نظم المفصّل "، بالإضافة إلى عنايتهم بكتب أخرى كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد وغيرها ، وذلك من أجل كشف غوامضه وتذليل صعابه لفهمه واستيعابه ، فنال من العناية والاهتمام ما لم ينله علم آخر ، خاصّة إذا علمنا أنّ المؤلّفات النّحويّة قبل عصر ابن مالك اتّسمت بالصّعوبة و التّعقيد ، وهجر المـــألوف من المصطلحات ، أمّا بعد عصر ابن مالك << فإنّ لغة التّأليف قد جنحت إلى اليسر

و السّهولة و مالت إلى اللّين و الانسجاح >> 1، نظرا لما أصبح يعانيه الكثير من الطّلبة من عدم فهمهم للمعاني الصّحيحة الّتي يرمي إليها مؤلّفوا الكتب النّحوية ، فجاء ابن مالك ليغيّر نظرة الدّارسين إلى النّحو ، ويسهّل ما كان صعبا << ويرجع سرّ السّهولة و اليسر، وقرب المأخذ في جميع ما ألّفه ابن مالك بالإضافة إلى موهبته الفذّة ، وطبيعته السّهلة إلى ما مرّ به التّأليف من مراحل جعلته أكثر صقلا ، وأيسر أسلوبا، وأقرب تناولا >>[2]

[1] ينظر ابن الناظم : شرح الألفية ابن المالك تح عبد الحميد السيد محمّد عبد الحميد ، دارالجيل د ط بيروت : 1998 ص :8

[2] ينظر المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح و تح عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط1 القاهرة :2001 : ص 59.

الفصل الأول : حياته و مؤلّفاته

المبحث الأوّل : ابن مالك في سطور.

المبحث الثاني : مـؤلّـفـــــاتـــــــه.

المبحث الأوّل : حياة ابن مالك

هو الإمام ، العلاّمة ، حجّة العرب محمّد بن عبد اللّه بن مالك جمال الدّين أبو عبد اللّه ، الطّائي ، الجيّاني ، النّحويّ ، اللّغويّ الشّافعيّ .

ولد ــ رحمه اللّه ــ " بجيّان " من مدن الأندلس الوسطى ، وكان مولده سنة ستّ مائة (600هــ) ، أو إحدى وستّ مائة (601هــ)[1].

عاش ابن مالك في المشرق العربيّ معظم حياته ، إذ لم يعد إلى المغرب والأندلس منذ أن رحل عنهما وقد تتلمذ على يد علماء المشرق ، وكان هو أستاذا للدّارسين المشارقة ، إلاّ أنّ ذلك لم ينسه أصله الأندلسيّ ، فقد

كان له الفضل في ذكر أسماء نحاة المغرب و الأندلس في المشرق،

<< مثل السّهيليّ وابن خروف و الشّلوبين و الخضراويّ و ابن عصفور وغيرهم في كتب النّحو المتأخّرة ، ولأمر ما نجد أسماءهم تتكرّر في شرح ابنه بدر الدّين للالفية و المعروف بشرح ابن النّاظم ، رغم أنّ هذا قد ولد ونشأ بدمشق >>[2].

---

[1] ينظر تاج الدّين السّبكي : طبقات الشّافعيّة الكبرى تحقيق عبد الفتّاح الحلو ، ومحمود الطنّاجي ، دار إحياء الكتب العربيّة القاهرة 1976، ص 67/8،وأيضا : السّيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة بيروت د ت ص130/1، وينظر : ابن العماد الحنبلي : شذرات الذّهب في أخبار من ذهب ، دار إحياء التّراث العربيّ بيروت دت ص339/5.

[2] ينظر : رضا عبد الجليل الطّيّار، الدّراسات اللّغوية في الأندلس ، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر بيروت دط 1980ص 50

أخذ العربيّة وغيرها عن غير واحد ، فممّن أخذ عنه في الأندلس بـــ (جيّان) : ثابت بن محمّد بن يوسف ابن حيّان الكلاعيّ الغرناطيّ توفي ستّ مائة وثمانية وعشرين (ت 628 هـــ)[1] ، وأبو علي الشّلوبين عمر بن محمّد الأزديّ الإشبيليّ توفي سنة ستّ مائة وخمسة وأربعين (ت645هـــ)[2].

وفي دمشق سمع من أبي الحسن علي بن محمّد السّخاويّ توفي سنة ستّ مائة وثلاثة وأربعين (ت 643 هـــ)[3] ، وأبي صادق الحسن بن صبّاح القرشيّ المخزوميّ توفي سنة ستّ مائة واثنان وثلاثين(ت 632 هـــ) [4] ، وأبي الفضل مكرّم بن محمّد المسند القرشيّ المعروف بابن أبي الصّقر توفي سنة ستّ مائة وخمسة وثلاثين (ت 635هـــ)[5] .

وجالس بحلب أبا البقاء يعيش بن عليّ الحلبيّ توفي سنة ستّ مائة وثلاثة وأربعين

---

[1] ينظر: السّيوطي : بغية الوعاة ص482/1.

[2] ينظر: بغية السّيوطي الوعاة ص224/2، وأيضا : القفطي : إنباه الرّواة على أنباه النّحاة تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ط1، دار الفكر العربيّ القاهرة 1406ه، ص332/2.

3 ينظر القفطي: إنباه الرّواة ص311/2 ، وأيضا السّيوطي :بغية الوعاة ص192/2 ، وأيضا صلاح الدّين الصّفدي : الوافي بالوفيات ، ط اسطانبول 1939م ص359/3.

[4] ينظر تاج الدّين السّبكي : طبقات الشّافعيّة ص67/8، وأيضا صلاح الدّين الصّفدي : الوافي بالوفيات ص359/3.

[5] ينظر تاج الدّين السّبكي : طبقات الشّافعيّة ص67/8، وأيضا : صلاح الدّين الصّفدي :الوافي بالوفيات ص181/3.

(ت 643هـ)[1] وتلميذه محمّد بن محمّد بن أبي عليّ المشهور بابن عمرون الحلبيّ توفي سنة ستّ مائة وتسعة وأربعين (ت 649هـ)[2].

صرف ابن مالك همّته إلى إتقان لسان العرب حتّى بلغ فيه الغاية ، وحاز قصب السّبق ، وأربى على المتقدّمين وكان إماما في القراءات وعللها وأمّا اللّغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطّلاع على وحشيها ، وأمّا النّحو و التّصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى ، وحبرا لا يبارى ، وأمّا أشعار العرب الّتي يستشهد بهاعلى اللّغة و النّحو فكانت الأئمّة والعلماء يتحيّرون ، ويتعجّبون من أين يأتي بها ؟

وكان نظم الشّعر سهلا عليه ، رجزه ، وطويله ، وبسيطه ، هذا مع ما هو عليه من الدّين المثين ، وصدق اللّهجة ، وكثرة النّوافل ، وحسن السّمت ، ورقّة القلب وكمال العقل ، والوقار والتّؤدة[3] .

---

[1] ينظر : القفطي: إنباه الرّواة ص39/4، وأيضا السّيوطي : بغية الوعاة ص351/2.
[2] ينظرالسّيوطي :بغية الوعاة ص231/1، وأيضا : ابن العماد الحنبلي: شذرات الذّهب ص339/5.
[3] ينظر : السّسوطي : بغية الوعاة 1/ 130 ،المقرّي : نفح الطّيب القاهرة 1302 هـ ص 2/ 258،257،و ابن العماد الحنبلي : شذرات الذّهب 339/5 .

تصدّر لإقراء العربيّة بحلب ، ثمّ انتقل إلى دمشق ، وأقام بها مدّة يصنف ويشتغل، وتصدّر بالتّربة العادليّة ، وبالجامع المعمور ، وتخرّج به جماعة كثيرة، فممّن روى عنه ابنه بدر الدّين توفي سنة ستّ مائة وستّ وثمانين (ت 686هـ) [1] ، وشيخ الإسلام الإمام النّوويّ توفي سنة ستّ مائة وستّ وسبعين (ت 676هـ)[2] ، وشمس الدّين بن جعوان توفي سنة ستّ مائة واثنان وثمانين(ت682هـ)[3] ، وقاضي القضاة بن خلّكان توفي سنة ستّ مائة وواحد وثمانين (ت 681 هـ)[4] ، وبهاء الدّين بن النّحاس توفي سنة ستّ مائة و ثمانية وتسعين (ت 698هـ) [5] ، وشرف الدّين اليونينيّ توفي سنة سبع مائة وواحد (ت701هـ)[6] وشمس الدّين البعليّ توفي سنة

---

[1] ينظر صلاح الدّين الصّفدي : الوافي بالوفيات ص204/1، والسّيوطي : بغية الوعاة ص225/1، وابن العماد الحنبليّ : شذرات الذّهب ص5/ 398.

[2] ينظر تاج الدّين السّبكي: طبقات الشّافعيّة ص395/8، وابن العماد الحنبليّ: شذرات الذّهب ص354/5.

[3] ينظر صلاح الدّين الصّفدي : الوافي بالوفيات ص302/1، وابن العماد الحنبليّ: شذرات الذهب ص381/5.

[4] ينظر ابن العماد الحنبليّ : شذرات الذّهب ص371/5.

[5] ينظرالفيروز أبادي : البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة تح : محمّد المصريّ دمشق 1972م ص200 ،والسّيوطي : بغية الوعاة ص13/1، وابن العماد الحنبليّ : شذرات الذّهب ص442/5، وابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات تحقيق محي الدّين عبد الحميد القاهرة 1951 م ص172/2.

[6] ينظر: ابن حجر العسقلاني :الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة تح محمّد سيّد جاد الحقّ ، دار الكتب الحديثة القاهرة ص173/3،و ابن العماد الحنبليّ : شذرات الذّهب ص6.

سبع مائة وتسعة (ت 709هـ)[1]، وبدر الدّين بن جماعة توفي سنة سبع مائة وثلاثة وثلاثين (ت733هـ)[2] ، وخلق كثير غيرهم .

قال ابن الجزريّ : " وحدّثني بعض شيوخنا أنّه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشبّاك التّربة العادليّة ، وينتظر من يحضر يأخذ عنه ، فإذا لم يجد أحدا يقوم إلى الشّبّاك ، ويقول : " القراءات القراءات ، العربيّة العربيّة ، ثمّ يدعو ويذهب ، ويقول : أنا لا أرى ذمّتي تبرأ إلاّ بهذا ، فإنّه قد لا يعلم أنّي جالس في هذا المكان لذلك " ، وقال فيه أيضا : " هو إمام زمانه في العربيّة "[3].

وقال فيه الشّيخ ركن الدّين بن القوبع :<< إنّ ابن مالك ما خلى للنّحو حرمة >>[4].

وقد قال ابن مالك عن نفسه : << إنّه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنّحو واللّغة وفنون الأدب >>[5].

---

[1] ينظر ابن شاكر الكتبي : الوافي بالوفيات ص316/4، وابن حجر العسقلاني : الدّرر الكامنة ص257/4، والسّيوطي : بغية الوعاة ص207/1، و ابن العماد الحنبليّ : شذرات الذّهب ص20/6.

[2] ينظر : ابن حجر العسقلاني الدّرر الكامنة ص367/3، و ابن العماد الحنبليّ : شذرات الذّهب ص105/6.

[3] ينظر : ابن الجزري غاية النّهاية في طبقات القرّاء نشره ج برجسترسر دار الكتب العلمية بيروت ط 3 1402هـ ، ص 2/ 180-181.

[4] ينظر : صلاح الدّين الصّفدي : الوافي بالوفيات ص 3 /363 ، و المقرّي : نفح الطّيب ص424/2.

[5] مقدمة التّسهيل ص 16

يقول سعيد الأفغاني : << وكان خاتمة علماء الأندلس اثنان رزقا الشهرة ورحلا إلى المشرق فبثّا علمهما فيه ، وكثرت مؤلّفاتهما ، وكتب لها الذّيوع حتّى عصرنا هذا ، عنيت الإمام ابن مالك الجيّاني صاحب الألفية ، والإمام أبا حيّان الغرناطي ّ صاحب التّفسير الكبير >>[1]

ورغم أنّ ابن مالك قد أبدع في وسط غير الّذي نشأ فيه ، إلاّ أنّه يذكر دائما ضمن علماء ونحاة المغرب و الأندلس .

وخلاصة القول أنّ ابن مالك نظم في العلم كثيرا ، وجمع وألّف وراجع الكتب وطالع الدّواوين العربيّة ، وحوت مصنّفاته نوادر وعجائب ، وكثير منها استخرجه من أشعار العرب وكتب اللّغة .

يقول تلميذه أبو البقاء الحافظ المصريّ[2] :

هُوَ الأَوْحَدُ الفَرْدُ الّذِي تَمَّ عِلْمُــهُ وَسَارَ مَسِيرَ الشَّمْسِ فِي المَشْرِقِ وَ والمَغْرِبِ
وَمِنْ غَـايَةِ الإِحْسَانِ مَبْدَأُ فَضْلِـهِ فَـــــــلاَغَرْوَ أَنْ يَسْمُو عَلَى العُجْمِ وَالعَـرَبِ

[1] سعيد الأفغانى من تاريخ النحو دار الفكر بيروت د ط ، د س ص 97.
[2] ينظر المقرّي : نفح الطّيب ص 2 / 429.

توفي ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء ثاني عشر شعبان ، سنة اثنين وسبعين وستمائة (ت672 هـ) ، وصلّي عليه بالجامع الأمويّ ، ودفن بسفح جبل قاسيون بتربة القاضي عزّ الدّين بن الصّائغ ، وقيل : بتربة ابن جعوان[1] ، وقد نيّف على السّبعين .

وقد رثاه شرف الدّين الحصنيّ بقصيدة مطلعها [2] :

يَـا شَتَاتَ الأَسْمَاءِ وَ الأَفْعَـالِ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَـالِكَ المِفْضَالِ

وَانْحِرَافُ الحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطٍ مِنْهُ فِي الانْفِصَالِ وَالاتّصَالِ

ورثاه تلميذه بهاء الدّين بن النّحاس بقوله[3] :

قُلْ لابْنِ مَالِكٍ إِنْ جَرَتْ بِكَ أَدْمُعِي حَمْرَاءَ يَحْكِيهَا النَّجِيعُ القَـانِي

وَلَقَدْ جَرَحْتَ القَلْبَ حِينَ نُعِيتَ لِي فَتَدَفَّقَتْ بِدِمَـائِهِ أَجْفَـانِي

رحمه اللّه تعالى رحمة واسعة ، وأسكنه فسيح جنّاته وأمطر عليه شآبيب رحمته، فلقد خدم العربيّة خدمة جليلة وأبدع واجتهد وأصاب عليه الرّحمة وله الدّعاء بالمغفرة.

---

[1] جبل قاسيون : جبل يطلّ على دمشق من الجهة الغربية ، و بسفح قاسيون توجد ترب ، و أحياء شعبيّة ، ينظر : ياقوت الحموي معجم البلدان دار صادر بيروت 1956م ص83/4

[2] ينظر : صلاح الدّين الصّفدي الوافي بالوفيات ص364/3، والسّيوطي : بغية الوعاة ص135/1.

[3] ينظر : السّيوطي : بغية الوعاة ص137/1 ، و ينظر : المقرّي: نفح الطّيب ص426/2.

المبحث الثّاني : مؤلّفـــــــاته:

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السّابع الهجري ، إن لم يكن أعظمهم جميعا ، فهو أغزرهم إنتاجا ، وأرفعهم ذكرا ، وأوسعهم رواجا.

هذا وقد وهب الله لابن مالك قدرة فائقة على النّظم العلمي الرّائق ، فأخرج الكثير من مؤلّفاته النّحوية واللّغويّة نظما .

لقد صرف ابن مالك همّته إلى العلم ، تحصيلا وتدريسا وتأليفا ، وقد رُزق الموهبة و الذّكاء ، ويسّر العسير للرّاغبين في تلقّي العلم ومواصلة البحث والدّرس، ولقد خلّف بعده إرثا كبيرا من المؤلّفات تناول في هذا الإرث اللّغة وقواعدها وعلومها من كلّ الجوانب .

أ ــ ومن تصانيفه النّحوية[1]:

1- الكافية الشّافية .

2- الوافية في شرح الكافية .

3- الخلاصة المشهورة بالألفية .

4- التّسهيل ، واسمه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

5- شرح التّسهيل ، ولم يكْمله .

6- المُوصل في نظم المفصّل .

7- سبك المنظوم ، وفكّ المختوم .

8- عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ .

9- شرح عمدة الحافظ ، وعدّة اللّافظ .

---

[1] - ممدوح عبد الرّحمن : المنظومة النّحويّة ، دراسة تحليلية دار المعرفة الجامعيّة مطبعة ياسو الإسكندريّة مصر 2000 ص 17.

10- إكمال العمدة .

11- شرح إكمال العمدة .

12- شرح شواهد التّوضيح ، والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ، أو إعراب مشكِل البخاري .

13- المقدّمة الأسدية .

14- شرح الجزولية .

15- نكته النّحوية على مقدّمة ابن الحاجب .

ب ـ مؤلّفات ابن مالك اللّغويّة[1] :

1- نظم الفوائد .

2- مثلّثات ابن مالك : المسمّاة : إكمال الإعلام ، بمثلّث الكلام .

3- إكمال الإعلام بتثليث الكلام .

4- ثلاثيات الأفعال .

5- لامية الأفعال .

6- شرح لامية الأفعال .

7- تحفة المورود : في المقصور والممدود .

8- شرح تحفة المورود .

9- الاعتضاد في الفرق بين الظّاء ، والضّاد .

10- الاعتماد : في نظائر الظّاء ، والضّاد .

11- قصيدة أخرى في الظّاء ، والضّاد .

1- المرجع السّابق . ص18.

12- أرجوزة في الظّاء ، والضّاد .

13- النّظم الأوجز : فيما يهمز ، وما لا يهمز ، وشرحه .

14- الوفاق : في الإبدال .

15- كتاب الألفاظ المختلفة .

16- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصّل .

17- فتاوى في العربيّة .

18- منظومة : فيما ورد من الأفعال بالواو ، والياء .

19- كتيّب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث ، فأكثر وغير ذلك .

جـ ــ مؤلّفات ابن مالك في الصّرف[1]:

1- إيجاز التّعريف : في علم التّصريف .

2- شرح تصريف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته ، وهو شرح لقسم الصّرف بالكافية الشّافية .

د ــ مؤلّفات ابن مالك في القراءات[2] :

1- المالكيّة في القراءات .

2- اللّامية في القراءات .

فقد خلّف ابن مالك ثروة ضخمة من المؤلّفات في علوم اللّغة والقراءات اهتمّ بها النّاس من بعده ، وما زال أكثرها مخطوطا إلى الآن .

---

[1] - ممدوح عبد الرّحمن : المنظومة النّحويّة ، دراسة تحليلية ص19.

[2] -المرجع نفسه ص19.

كما اعتمد ابن مالك في تأليفه على الطريقة الألفبائية ، فيجعل المسائل أبوابا والفروع أصولا ، و يرتّبها مراعيا التّرابط بين الأبواب و الفصول ، وهذه الطّريقة تيسّر للباحث مراجعة المسألة الّتي يبحث عنها و تساعده على الفهم والاستيعاب .

وقد عُرف ابن مالك بالنّظم العلمي والإكثار منه ، والحقيقة أنّ مؤلّفاته تجمع بين السّهولة و الصّعوبة ، فقد كان يهتمّ بالوضوح و اليسر محاولا إيضاح ما يراه غامضا بالشّواهد و الأمثلة و أقوال العرب .

ويميل ابن مالك في تصانيفه إلى الخلط بين العلوم ، فكتبه النّحويّة تشتمل على صرف ولغة وأدب وقراءات ، ويغلب عليها الاختصار والإيجاز ، يقول ابن خلدون : " وَجَاءَ المُتَأَخّرُونَ بِمَذَاهِبِهِمْ فِي الاخْتِصَارِ ، فَاخْتَصَرُوا كَثِيرًا مِنْ ذَلِكَ الطّولِ مَعَ اسْتِيعَابِهِمْ لِجَمِيعِ مَا نُقِلَ ، كَمَا فَعَلَهُ ابْنُ مَالِك فِي كِتَابِ التّسْهِيلِ وَأَمْثَالِهِ "[1].

" فبعدما نظم ابن مالك الكافية لنفسه ، والخلاصة للطّلاّب ، ألّف التّسهيل للعلماء ، ويقال إنّه قد لخّصه قي مؤلَّف سابق له ن اسمه الفوائد ، وإنّ كتاب الفوائد هذا الّذي عناه سعيد الدّين العربيّ العوفي بقوله :

إنَّ الإِمَامَ جَمَالُ الدّينِ فَضَّلَـهُ إلاَهُـهُ وَلِنَشْرِ العِلْمِ أَهَّلَـــــهُ

أَمْلَى كِتَابًا لَهُ يُسَمَّى الفَوَائِدَ لَمْ يَزَلْ مُفِيدًا لِذِي لُبّ تَأَمَّلَـــهُ

فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِي النَّحْوِ يَجْمَعُهَـا إنَّ الفَوَائِدَ جَمْعٌ لاَ نَظِيرَلَـهُ

وأهمّية كتاب التّسهيل تكمن في كونه يمثّل الآراء الأخيرة و النّهائيّة لابن مالك ، إنّه ثَمْرَةُ فكره ، وحصيلة عُمْرِهِ ، فتح به آفاقا واسعة للنّحويين من بعده ليُراجعوا النّظر في تثبيت القواعد النّحوية ، وليعيدوا صلاتها مع مقتضيات الاستعمال اللّغويّ"[2] .

---

[1] - ينظر عبد الرحمن بن خلدون : المقدّمة ، دار الشّعب القاهرة ص 516.

2- ينظر :محمّد المختار ولد أباه : تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب ص 315.

اعتبر العلماء كتاب التّسهيل مثل كتاب سيبويه ، فيقول عنه أبو حيّان في البحر المحيط : " إنّ أحسن موضوع في علم النّحو ، وأجلّه كتاب أبي بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، وأحسن ما وضعه المتأخّرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمّد بن مالك الجيّاني الطّائي المقيم في دمشق "[1].

" وعبارة أبي حيّان كانت دقيقة في وصف التّسهيل بأنّه مُختَصرٌ جامع ، ولهذا كان موضوعَ اهتمام خاصّ من طرف كبار النّحويين ، فقد ارتكز عليه أبو حيّان نفسه في عدّة مصنّفات تدور حوله ، وهي التّكميل في شرح التّسهيل ، والتّذييل الملخّص من شرح التّسهيل ، وهو تلخيص لشرح المؤلّف ، والكتاب الثّالث وهو أهمّها ، وأكثرها جمعا واستيعابا ، أي التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل ، ويكفيه ضخامة أنّ كتاب ارتشاف الضّرب إلاّ اختصار له "[2].

" ثمّ تناظر العلماء بعد أبي حيّان في الاعتناء بالتّسهيل وشرحه ، فكان من أشهر شرّاحه محمّد بن أحمد بن قدامة الحنبلي توفي سنة سبع مائة وأربع وأربعون هجري (ت 744هـ) ، وجمال الدّين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ توفي سنة سبع مائة وواحد وستين هجري (ت 761هـ) وبهاء الدّين عبد الرّحمن بن عقيل توفي سنة سبع مائة وتسعة وستين هجري (ت 769هـ)"[3] .

إلاّ أنّ الّذي اشتهر من مؤلّفاته هو كتاب الألفية الّذي كثُر شُرّاحُه في مختلف البلاد العربيّة ، إضافة إلى إعرابه وشرح شواهد شروحه ممّا جعله من أكثر الكتب المتناوَلة درسا وشرحا وتعليقا وهو " مقدّمة مشهورة في ديّار العرب جمع فيها مقاصد العربيّة وسمّاها " الخلاصة " في علمي النّحو و التّصريف ، أخذها ابن مالك من الكافية الشّافية

---

[1] - ينظر: أبو حيّان البحر المحيط ، دار إحياء التّراث العربي مصر ط2 ج 1 ص 106

[2] - ينظر :محمّد المختار ولد أباه : تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب ص 315.

[3] - ينظر :المرجع السّابق ص 315.

وجعلها في أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحيانا " [1] وهي منظومة شعريّة نحويّة مختصرة جاءت في أسلوبٍ تعليميّ مختصر ، تضمّ علمي النّحو و الصّرف ، إذ يُسهّل على الطّلبة حفظها واسترجاعها ، وتُعدّ عند القدماء تيسيرا للطّلاّب و النّاشئة في بدايات حياتهم التّعليمية، إذ جاءت في طابع تعليمي " نظرا لما تحمله من توضيح لأصول النّحو العربيّ ، دون التّعمّق في الأشباه و النّوادر ، واللّغات بشكل عميق "[2]

وقد حظيت باهتمام النّحاة عبر العصور نظرا لما تحويه من تيسير لقواعد النّحو والصّرف و الطّابع التّعليمي الّذي جاءت به " يستهدف عرض مسائل النّحو ليقف عليها الدّارس أملا في استيعابها ومراعاتها عند النّطق و الكتابة للوصول إلى بيان الضّوابط الواجب انتحاؤها "[3] وقد حوت الألفية على جلّ موضوعات النّحو والصّرف العربيين إذ استهلّها صاحبها بموضوع الكلام وما يتألّف منه في قوله :

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ ، كَـــاسْتَقِمْ واسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ : الكَلِمْ

وَاحِدُهُ "كَلْمَةٌ "، وَالقَوْلٌ عَمْ وَكَلِمَـــةٌ بِهَـــــــا كَلاَمُ قَدْ يُؤَمْ[4]

وختمها بموضوع الإدغام ، وهو موضوع من مواضيع الصّرف الّذي عادة ما نجد النّحاة القدامى يُؤَخّرونه ، فيجعلونه خاتمة كتبهم ، فيقول :

أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيـــنْ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمْ ، لاَ كَـــمِثْلِ صُفَفِ

وَذُلُـــلٍ ، وَكِلَـــلٍ ، وَلَبَبٍ وَلاَ كَجُسَّسٍ، وَلاَ كَاخْصُصَ أَبِي

وَلاَكَهَيْلَلٍ ، وَشَذَّ فِي أَلِـــلْ وَنَحْوِهِ ، فَكُّ بِـــنَقْلٍ فَقُبِـــــــلَ[1]

---

[1] - ينظر : المرادي : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ص 48.

[3]- ينظر : صالح بلعيد : ألفية ابن مالك في الميزان ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر د ط 1995ص10.

[3]- ينظر المرجع السابق ص 10

[4]- ينظر ابن النّاظم : شرح ألفية ابن مالك ، تح : عبد الحميد السّيّد محمّد عبد الحميد ، دار الجيل بيروت د ط 1998 ص 20

يشهد معظم النّحويين لابن مالك بالنّبوغ ، ولألفيته بالتّيسير والشّهرة ، وما كانت الألفية لتنال هذه المكانة لولا وضوحها وسلامة أسلوبها ، على غيرها من المنظومات النّحويّة الأخرى ، وقد اشتهر ابن مالك " بمؤلّفاته البعيدة المسائل الكثيرة الفوائد استطاع أن يُحيِ من العلوم رسومًا دارسةً ، ويُبيّن المعالم الطّامسة، ويجمع من ذلك ما تفرّق ، ويُحقّق ما لم يكن تبيّن منه ولا تحقّق "[2].

عندما ألّف ابن مالك منظومته هذه ، راعى فيها وضع المبتدئين الّذين لا يستطيعون فهم النّحو كما جاء به النّحاة القدامى ، إلاّ بعد جهد جهيد ومشقّة كبيرة، حتّى ليكاد ينفر منه لكثرة التّعقيد و التّعليل و التّأويل ، فحاول ابن مالك أن يستغني عن هذا ليجعل منه عِلما ميسّرا مرغوبا فيه كميدانٍ للبحث و الدّراسة ، مُحبّبًا إلى قلوب دارسيه فكان له ما أراد ، ووُفّق إلى حدّ بعيدٍ في الإلمام بموضوعات النّحو و الصّرف بأسلوبٍ شعريّ موزون ، إذ نظم ألفيته كلّها على بحر الرّجز .

ومع هذا الإبداع الّذي ظهر به المؤلّف ، فإنّ هناك من العلماء من كان له رأي آخر، فقد كانت هناك بعض المواقف الّتي جعلت من الألفية منظومة لا تحمل من اليُسر ما يجعلها في متناول المبتدئين على الإطلاق ، وذلك لأنّها تحتاج إلى شرح وإيضاح كبيرين " كان لأبي حيّان التّوحيدي الأندلسي موقف غير محمود من الألفية الّتي كان يُنقص من قدرها ، ويعيب نظمها "[3]. ويذهب محمّد حسين كامل

=

[1]- المرجع السّابق ص 870.

[2] - ينظر : صالح بلعيد : ألفية ابن مالك في الميزان ص 12

[3] - ينظر : عبد العال سالم مكرم : المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن الهجريين ، مؤسّسة الرّسالة ، الكويت ط 2، 1990م ،ص172.

صاحب كتاب " اللّغة العربيّة المعاصرة " :

" إلى أنّها مجموعة طلاسم عديمة الوضوح وتحتاج إلى شروح وافية وعميقة ، فقد أضاعت القواعد النّحويّة ، بين سوء النّظم وكثرة الشّروح، فلو أنّ ابن مالك لم يأت بهذا النّظم لبقيت القواعد النّحويّة كما جاء بها القدامى ، ولا يمكن لأحد المساس بها ، فعدمها إذا أفضل من وجودها ليجعلها في الأخير ظاهرة من ظواهر الانحطاط اللّغويّ [1] ذلك أنّها في رأيه تحتاج إلى شرح و إيضاح للكبار ، فضلا عن المبتدئين الّذين لا يستطيعون فهم ما ترمي إليه ، فهي مجرّد كلمات كتبت في شكل أبيات شعريّة غير مفهومة ، ولا يمكن استخراج القواعد النّحويّة منها .

إلاّ أنّه من خلال الشّروح الّتي حظيت بها الألفية ، واهتمام العديد من النّحويين بها ، نجدها من المؤلّفات المهمّة الّتي ألّفت في ذلك العصر ، تكاد تبلغ أهمّية الكتاب لسيبويه، لكثرة المهتمّين بها وبشرحها ، وإعرابها وشرح شواهد شروحها.

[1] ـ ينظر : محمّد كامل حسين : اللّغة العربيّة المعاصرة ، ص56، بتصرّف.

الفصل الثّاني : جهوده النّحوية

المبحث الأوّل : منهجه .

المبحث الثاني: جهوده في كتاب شواهد التّوضيح .

المبحث الثالث: جهوده في الألفية.

المبحث الأوّل :منهجه

ــ تميّز ابن مالك بمنهج نحوي على غرار نحاة المغرب والأندلس الّذين نبغوا في هذا الميدان ، فكانت لهم آراء تفرّدوا بها ، وآراء أخرى تبعوا فيها من جاء قبلهم من النّحاة ، فمنهم من أخلص لمدرسة البصرة ، ومنهم من تأثّر بآراء مدرسة الكوفة وآخرون اهتمّوا بآراء المدرسة البغداديّة إضافة إلى الّذين مزجوا بين آراء هذه المدارس جميعا ، واتّبعوا سبيل الانتقاء الّذي تميّز به معظمهم فكان ابن مالك من بينهم إذ كانت له << اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية ينفرد بها >>[1] ، وكان ينتقي من الآراء ما كان يرى أنّها الأصلح ، ولا يهتمّ ما إذا كانت بصريّة أم كوفيّة أم غيرها ، فالمهمّ عنده هو تناسبها مع آرائه وعدم تناقضها مع مختلف القواعد والنّظريّات النّحويّة الّتي يتعصّب لها.

كان ابن مالك أمّة في مختلف علوم اللّغة والنّحو ، لا يستطيع أحد مجاراته << استطاع ببراعته أن يجعل من هذا الجمع مزيجا متناسقا ومتوازنا ومتميّزا>> [2] مع غوصه في بحر النّحو الّذي لا نهاية له فأبدع فيه أيّما إبداع، وقد شهد له بذلك

---

[1]- ينظر : شوقي ضيف : المدارس النّحويّة ، دار المعارف ، القاهرة ط 2 ، 1972م ، ص 310.
[1]- ينظر :محمّد المختار ولد أباه : تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب ص 314.

علماء عصره ، ومن جاء بعده بل وإلى غاية عصرنا هذا فقد تميّز بنظم ألفيّته التي سمّاها " الخلاصة " والّتي جمع فيها قواعد النّحو والصّرف ، فكانت بمثابة المؤلّف الّذي ألمّ بمختلف جوانب هذا العلم الّذي لطالما اشتكى منه دارسوه، ومعلّموه ونفروا منه ومن تعقيداته .

حاول ابن مالك أن يأتي بمنهج جديد يسهّل عليهم درسه واستيعابه ، فألّف منظومته الّتي تركت أثرا واضحا في الكثير من النّحاة الّذين جعلوا يشرحونها ، ويعربون شواهدها مع استخدام آرائه في مختلف القضايا والمسائل النّحويّة الّتي تفرّد بها .

ومن خلال هذه الآراء ، حاول أن يأتي بالجديد ، بعيدا عن تكرار ما قاله القدامى في النّحو وفي مختلف أبوابه شأنه شأن ابن هشام الأنصاري الّذي جاء من بعده، إذ أنّهما << جدّدا في النّحو بعض التّجديد وكانا يميلان إلى التّوسعة .....فكانا مجتهدين إلى حدّ ما ذوي أثر بالغ في الدّراسات النّحويّة ومازالت كتبهما تدرس حتّى الآن في معاهد العلم ، وخدمت بشروح وحواش وتقديرات كثيرة >>[1] فإضافة إلى منظومته الألفية ، الّتي نالت شهرة واسعة نجد أنّ كتابه " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " نال القيمة نفسها الّتي نالتها "الخلاصة " ، ويقول عنها أبو حيّان في البحر المحيط : << إنّ أحسن موضوع في علم النّحو ، وأجلّه كتاب أبي بشر بن قنبر سيبويه ، وأحسن

[1]- ينظر : سعيد الأفغاني : من تاريخ النّحو ، دار الفكر بيروت د ط ، د س ، ص 98/97.

ما وضعه المتأخرون من المختصرات و أجمعه للأحكام كتاب "تسهيل الفوائد" لأبي عبد اللّه محمّد بن مالك الجيّاني الطّائي المقيم في دمشق >>[1] ، فقد عني به النّحاة، وكان موضوع اهتمامهم ، لأنّه من الكتب المختصرة الّتي تساعد الدّارسين في فهم النّحو ، وحلّ تعقيداته ، الّتي مافتئ علماؤه في اختراعها ، حتّى أصبح علما شائكا،لا يفهمه إلاّ النّحويّ الفذّ المتخصّص ، وقد كتب فيه أبو حيّان:

<< التّكميل في شرح التّسهيل والتّخييل الملخّص من شرح التّسهيل ، وهو تلخيص لشرح المؤلّف ، والكتاب الثّالث وهو أهمّها وأكثرها جمعا واستيعابا ، أعني التّذييل و التّكميل في شرح التّسهيل ، ويكفيه ضخامة أنّ كتاب ارتشاف الضّرب ليس إلاّ اختصارا له >>[2] .

ثمّ توالى العلماء بعد أبي حيّان في الاعتناء به وشرحه ، فقد اعتبروه مرجعا أساسا في الاختصار ، يسهّل عليهم فهم القواعد النّحويّة وشرحها للدّارسين.

ألّف ابن مالك هذا الكتاب لطبقة العلماء الّذين نالوا قسطا وافرا من علم النّحو، وتمكّنوا من فهم قواعده إلاّ أنّهم يحتاجون إلى إعادة النّظر في هذه القواعد الشّائكة و المعقّدة الّتي تعسّر فهمها على العديد من الدّارسين جيلا بعد جيل ، وكلّما جئنا إلى

---

[1] - ينظر : أبو حيّان : البحر المحيط ص 15و ينظر : محمّد المختار ولد أباه : تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب ص 315.

[2] - أبو حيّان البحر المحيط ص 16.

العصور المتأخرة ، صادفتنا عراقيل أكبر ، خاصّة مع تغيّر المفردات اللّغويّة ، نتيجة استحداث الكثير منها ، لذلك استرعى هذا الوضع تناسقا وتوافقا بين القواعد النّحويّة مع ما يقتضيه العصر من استعمالات لغويّة.

إنّ أهمّ ما يميّز منهج ابن مالك النّحويّ هو استشهاده بالحديث الشّريف ، الّذي استغنى عنه الكثير من النّحاة << إنّ أهمّ ما ستحدثه ابن مالك في النّحو ، توسيع دائرة السّماع باعتماده على لغة الحديث الشّريف ....فقد برهن على أنّ جميع الصّيغ الواردة في الأحاديث النّبويّة الشّريفة لها شواهد من أشعار العرب ، الّتي أجمع النّحويون على الاستشهاد بها >>[1] ، فقد كان ابن مالك << أمّة في الاطّلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، وإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب ، وكان كثير العبادة ...وانفرد عن المغاربة بشيئين هما : الكرم ومذهب الإمام الشّافعي >>[2] .<< وهو يعدّ أوّل من استكثر من رواية الحديث في النّحو ، وحقّا كان يستشهد به من قبله في مصنّفاتهما ابن خروف و السّهيلي ، بل كان يستشهد به أحيانا أبو علي الفارسي وابن جنّي وابن المصري ولكن هو الّذي توسّع في الاستشهاد به >>[3] ، فلم يكن ابن مالك وحيد عصره في الاستشهاد بالحديث

---

[1] - ينظر :محمّد المختار ولد أباه : تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب ص 316.
[2] - ينظّر : السّيوطي بغية الوعاة ص 130.
[3] - ينظر : شوقي ضيف : المدارس النّحويّة ص 310.

الشريف في النحو العربيّ ، بل سبقه إلى ذلك نحاة من المشرق ، ومن المغرب و الأندلس ، ولقد سار النّحاة في هذين القطرين على نهج نحاة المشرق في الاستشهاد بالقرآن الكريم وأشعار العرب واستبعادهم للحديث النّبويّ الشّريف إلاّ أنّ ابن خروف والسّهيلي ، ثمّ ابن مالك من بعدهما خالفوا جمهور النّحاة في الاحتجاج به ، وبهذا يكون قد خالف جمهور النّحاة الّذين استبعدوا الاحتجاج بالحديث الشّريف لكون بعض الأحاديث في رأيهم رويت بالمعنى لا كما جاءت على لسان الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم ، في حين أنّهم احتجّوا بكلام العرب ، مع أنّهم لا يعرفون له مصدرا في بعض الأحيان ، فقد كانت بعض القبائل العربيّة متوغّلة في البداوة ، تعيش حياة موحشة خاصّة الصّعاليك الّذين كانوا يجعلون من الكهوف ملاجئ لهم ، ويحيون فيها حياة اللّصوصيّة ينشدون الشّعر ويحتجّ به فضلا عن اللّغة الّتي يستعملونها والّتي تحمل في أحيان كثيرة ألفاظا غريبة مهجورة لا تستعمل إلاّ في القليل النّادر .

أمّا بالنّسبة إلى القياس فقد اتّخذ فيه الإمام ابن مالك سبيلا آخر غير الّذي تعوّد عليه الدّارسون ، وكان طريقا << وسطا بين تساهل الكوفيين وتشدّد البصريين>>[1]. فهو لم ينتصر لآراء مدرسة معيّنة ، بل اتّخذ السّبيل الوسط ، إذ لم يعتمد اعتمادا كلّيا على السّماع مثل الكوفيين ، ولا مال كلّ الميل إلى القياس الّذي جعله قاعدة تقوم

[1] - ينظر :محمّد المختار ولد أباه : تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب ص 316.

عليها استنتاجاتهم واستنباطاتهم . أمّا فيما يخصّ التّعليل << فإنّ ابن مالك لم يتكلّف استخراج علل بعيدة للقواعد النّحويّة ، فهو في هذا المجال أقرب إلى المنهج اللّغويّ ، وإلى السّليقة العربيّة ، وكان أكثر ما يعلّل به أحكامه إفادة الخطاب والابتعاد عن اللّبس في المعنى و التّناسب في الألفاظ >> [1] وبما أنّ ابن مالك اتّخذ السّبيل الوسط في مختلف الآراء الّتي جاء بها ، فهو في التّعليل أيضا لم يذهب به المذاهب المختلفة ، ولم يعتمد المغالاة في استنباط العلل، وإنّما جعل التّعليل لأحكامه بالبحث عن المعنى الحقيقي بالابتعاد عن كلّ ما قد يفسده أو يغيّر معناه إلى معنى آخر ، قد يؤدّي إلى الوقوع في الخطأ ، وتفسير الظّواهر النّحويّة بغير معناها الأصليّ الّذي تحمله .

ويعدّ كتاب " الخلاصة " لابن مالك من أهمّ ما أُلّف في القرن السّابع الهجريّ فقد لقي شهرة واسعة النّطاق ، كتلك الشّهرة الّتي لقيها " الكتاب " لسيبويه ، الّذي ظلّ ولوقت طويل يحتلّ مرتبة راقية من بين التّآليف النّحويّة العديدة << لم يأت كتاب أفضل منه (الكتاب) ولا مؤلّف يتجاوزه علما ، حتّى القرن السّابع الّذي ظهر فيه ابن مالك بمنظومته المعروفة (الألفية) >>[2] ، وقد وضع ابن مالك كتابه هذا بأسلوب سهل ، يمكّن لدارسي النّحو فهم ما جاء فيه من قواعد نحويّة تعسّر عليهم فهمها من

---

[1] - المرجع السّابق ص 318.

[2]- ينظر : صالح بلعيد : الإحاطة في النّحو ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر د ط ، 1994م ،ص 62.

قبل خاصّة من خلال " الكتاب " وعلى مرّ العصور بقيت الألفية محتفظة بشهرتها تدرّس في مختلف المعاهد ، ويقبل عليها الدّارسون بحثا عنفهم أفضل واستيعاب أكبر لمختلف النّظريّات النّحويّة << سبعة قرون مرّت ومازلنا مع ابن مالك ، ولنا أن نتساءل عن سرّ نجاح النّموذج النّحويّ الّذي اصطفاه هذا الإمام وما هي العوامل الّتي كتبت له الثّبات و الاستمرار، فقد يتبادر إلى الذهن أنّها نتيجة منهجه العامّ في التّحرّر من قيود المذهبيّة وسعة باعه في اللّغة العربيّة ، الّتي مدّ آفاق السّماع فيها بالحديث و بمروياته الشّعريّة الكثيرة ، مع سلامة ذوقه في الاختيار و التّعبير ، وتوخّي الوضوح والضّبط في المقاييس والأحكام في عمله>>[1]

إذ ومع مرور الوقت نجد أنّ ألفية ابن مالك مازالت تشهد انتشارا واسعا واهتماما بالغا من قبل الدّارسين والمعلّمين ، تدرّس في مختلف المعاهد والكلّيات ، وتقوم عليها شروح وتعليقات ، وقد ترجمت إلى لغات أجنبيّة عديدة منها ترجمة المستشرق " بنتو" إلى الفرنسيّة[2] ، فهذا النّحويّ الفذّ الّذي أنجبته الأندلس ، كانت له إسهامات كبيرة في تيسير النّحو وتسهيله على الدّارسين الّذين سئموا تعقيده وصعوبة فهم قواعده ، فجعلوا ينفرون منه ومن مغالاة علمائه في استنباط علله ، إلاّ أنّ ظهور

---

[1] - ينظر : محمّد المختار ولد أباه : تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب ص 316.
[2] - ينظر المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، مقدّمة التّحقيق ، ص 48 بتصرّف.

الألفية التي نظمها صاحبها خصّيصا لدارسي النحو ساهم كثيرا في عودة الحياة لهذا العلم.

المبحث الثّاني : جهوده النّحويّة

1 ـ كتاب شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح :

أوّلا : منهج كتاب شواهد التّوضيح وأسلوبه :

ارتأيت أن أقدّم لهذه الدّراسة تعريفا موجزا لكتاب شواهد التّوضيح ، فقد كان ابن مالك من أوائل النّحاة الّذين توسّعوا في الاحتجاج بالحديث الشّريف ، وكان عالما بالحديث وما فيه من إشكالات نحويّة أو صرفيّة ألّف من أجلها كتابه " شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح " ، وقد قال بعضهم : <<إنّ هذه الأحاديث الّتي وردت فيها إشكالات نحويّة لا تتجاوز الواحد والأربعين، بسطها ابن مالك و أزال النّقاب عن وجوه إشكالها في هذا الكتاب >>[1].

وقد اشتهر ابن مالك بنبوغه وتمكّنه من الدّراسات اللّغويّة و النّحويّة ، فطلب منه فضلاء المحدّثين و الحفّاظ أن يوضّح ويصحّح لهم مشكلات ألفاظٍ وروايات ٍ وردت في "الجامع الصّحيح " لأبي عبد اللّه البخاري المتوفّى سنة مئتان وستّ وخمسين ت256هـ ، فأجابهم إلى ذلك ووضّحها وصحّحها في واحد وسبعين مجلسا[2]، وفي

---

[1] ـ ينظر : خديجة الحدّيثي : موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف ، دار الرّشيد ، الجمهورية العراقيّة 1981م ، ص242.

[2] ـ ينظر: القسطلانيّ شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن محمّد : إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاريّ ، مطبعة بولاق ط7 ، 1904م ، ج1 ،ص41 .

ذلك يقول ابن مالك : " وكان السّماع بحضرة جماعة من الفضلاء ، ناظرين في نُسخ معتمد عليها ، فكلّما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بيَّنتُ فيه الصّواب ، وضبطتهُ على ما اقتضاه علمي بالعربيّة ، وما افتقر إلى بسط عبارة ، وإقامة دلالة أَخَّرتُ أمره إلى جزء أَستوفي فيه الكلام ممّا يحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عامًا ، والبيان تامًا إن شاء اللّه تعالى "[1].

ومن هنا فإنّ ابن مالك اشتغل بالحديث ، وعمل هو وأبو الحسن اليونيني المحدّث المعروف على تحقيق صحيح البخاري وتخريج الأحاديث الواردة فيه ، وتبيين الأوجه الإعرابيّة الّتي يمكن أن تخرج عليها الأحاديث الّتي وقعت فيها مخالفة للقواعد النّحويّة العامّة ، وللأصول الصّرفيّة المعروفة[2] .

فقد تصدّى ابن مالك لمناقشة الكثير من المسائل الّتي كانت محلّ خلافٍ بين النّحاة ، فعمد إلى توضيحها وحلّ المُشكَل فيها ، ورأى أن يسدّ ما أصاب النّحاة من خلل أثناء التّعامل مع المادّة اللّغويّة ، وكأنّهم لم يستقروا الكلام العربيّ كما يجب أو أطرحوا كثيرا من الشّواهد النّثريّة الفصيحة ، ولاسيما الّتي احتفظت بها كتب الحديث

---

[1] ـ المرجع السّابق ص 41 .
[2] ـ ينظر: خديجة الحدّيثي : موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف ص 240.

وكتب غريبه ، فلم يكن له بدٌّ من تصحيح ما ذهبوا إليه ، منطلقا من "نصوص البخاري" لما له من احترام وإكبار في نفوس المسلمين [1].

ويعتبر مصنّفه "شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح " من خيرة الكتب الّتي تكشف عن أسلوبه في النّقاش ، وتبيّن سعة آفاقه وإحاطته شواهد اللّغة ، وهو من أبرز الأصول في موضوع الاستشهاد بالحديث الشّريف في الدّراسات النّحويّة [2]؛ حيث وجّه فيه ابن مالك أحاديث وردت في صحيح البخاري وفيها خروج عن ظاهرة القواعد الموضوعيّة ، أمّا عامّة الأحاديث الواردة فيه ، فقد ذكرها بطريقة تدلّ على أنّه إستقرأ ما في صحيح البخاري من أحاديث واردة في أبواب النّحو المتّفق عليها ، أو المختلف فيها ، أو الّتي رجّح فيها أوجها إعرابيّة رجّح النّحاة غيرها ، فذكر في كلّ باب أو موضوع ما ورد فيه من أحاديث من خلال تخريجه للأحاديث المُشكَلَة وتوجيهه لها[3]، وقد بلغ عدد الأحاديث الّتي استشهد لها أو وجّه إعرابها مائة وثمانين حديثا ، وهذا يعني أنّ مادّة الكتاب تنحصر في موضوعات اللّغة العربيّة ؛ إذ بلغ ما ورد منها في حوالي مائة وستّين مسألة ، ما عدا المكرّر

---

[1] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ، تحقيق طه محسن ، دار آفاق عربيّة للصحافة والنّشر ، بغداد 1985م ص 11.

[2] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح مقدّمة الكتاب ص 7.

[3] ـ ينظر : خديجة الحدّيثي : موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف ص 267.

منها ، وهو يزيد على العشر[1] ، وتحظى مادّة النحو بالنصيب الأوفر من الشرح ؛ إذ لم تزد مسائل الصّرف على السّبع ، وما عدا ذلك فهو يختصّ بالموضوعات النّحويّة[2] .

" إنّ المتأمّل في كتاب " شواهد التّوضيح " يرى أنّ ابن مالك لم يضع مقدّمة يبيّن فيها منهجه وطريقته ، ودوافع تأليفه للكتاب، وكيفية تعامله مع المادّة اللّغويّة ، وطريقة عرضها ، فقد شرع في الخوض في موضوعات الكتاب دون أن يضع الأطر العامّة الّتي يسير عليها المؤلّف عند شروعه في التّأليف "[3] .

ويعدّ الكتاب خاليا من التّبويب وتقسيم الموضوعات إلى فصول أو ما يشبهها ، ولأجل التّفريق بين كلّ بحث والّذي بعده كان ابن مالك يفتتح كلّ بحث بلفظ : "ومنها" ، ثمّ يأتي بنصوص "صحيح البخاري " ؛ الّتي يراها مشكلة ، وبعدها يوجّه إعرابها مبتدِئًا كلامه بلفظ : " قلت " [4]، وهذه الطّريقة ، يعني : " ومنها " ثمّ "قلت " ، هي الّتي تتكرّر في الكتاب من أوّله حتّى آخر بحث فيه .

---

[1] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص13.
[2] ـ المصدر نفسه ص13.
[3] ـ باسم مفضي المعايطة: تعضيد شاهد الحديث النّبويّ في كتاب شواهد التّوضيح لابن مالك ، دراسة تحليليّة تأصيلية ص25.
[4] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص13

وقد قدّر عدد الأحاديث المُشكلة في هذا الكتاب حوالي مائة وثمانين نصًّا ، منها : سبعون حديثا للنّبي صلّى اللّه عليه وسلّم , وتسعون من كلام الصّحابة ، وحديث واحد لعمر بن عبد العزيز من التّابعين ، وما بقي فهو من كلام ورقة بن نوفل وأبي جهل وصاحبة المزادتين ، وغيرهم ممّن عاصر النّبي صلّى الّه عليه وسلّم أو جاء بعده بقليل[1] ، والجامع لهذه النّصوص كلّها في " صحيح البخاري " على أنّها مشكلة في رأي ابن مالك ، سواء أكانت في رواية واحدة أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النُّسخ المخطوطة للجامع الصّحيح ، وكان ابن مالك يذكر الاختلاف في الرّوايات أحيانا ، ويترك ذكره في أغلب الأحيان .

والطّريقة الّتي اتّبعها ابن مالك في كتابه تقوم أوّلاً على إثبات نصّ الحديث وتعيين محلّ الإشكال فيه ، ثمّ يوجّه المؤلّف إعرابه مستعينا بالتمثيل والاستشهاد بالنّصوص الفصيحة ،مقدّما شواهد النّثر على النّظم[2] ، وذلك واضح من طريقته وبعض إشاراته ، نحو قوله : " والجواز أصحّ من المنع ؛ لضعف احتجاج المانعين وصحّة استعماله نثرا ونظما " ، وقوله أيضا : " وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر

---

[1] ـ المصدر السّابق ص14 .

[2] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص 14 .

الكلام ،ونظمه،فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم :...، ومن النظم قول الشّاعر: ....."[1].

و من هنا سار ابن مالك بمنهجيّة واضحة من خلال إثبات نصّ الحديث واستخلاص القاعدة النّحويّة منه وعرض آراء العلماء فيها ، ثمّ تعضيدها بالآيات القرآنيّة ، وكلام الفصحاء من شعر ونثر ، وإذا تنوّعت الشّواهد في المسألة الواحدة ، قدّم نصوص القرآن و القراءات على غيرها ، وقدّم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب و النّظم ، كما قدّم أقوال العرب النّثريّة على شعرهم ، وربّما اكتفى عند الاستشهاد لمسألة ما بالقـــــرآن وحده ، أو بالحديث دون غيره، أو بأقوال العرب ، أو بأبيات من الشّعر فقط[2].

[1] ـ المصدر السّابق ص14.
[2] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص 14

ثانـــيا : مواطن استشهاد ابن مالك بالحديث الشّريف :

لقد تساءل قاضي القضاة بدر الدّين بن جماعة عن سبب استشهاد ابن مالك بالأحاديث النبويّة المرويّة بمعناها وبلفظها على حدٍّ سواء ، فقال : " يا سيّدي هذا الحديث رواية الأعاجم فوقع فيه من روايتهم ما نعلم أنّه ليس من لفظ الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم [1]، فلم يجب ابن مالك عن هذا السّؤال ، فجاء كتابه شواهد التّوضيح خيرَ إجابة عن التّساؤل الّذي طرحه ابن جماعة ، فكأنّ ابن مالك سكت ولم يُجب لأنّه فضّل أن يكون ردّه بطريقة عمليّة وذلك حينما أكثر من شواهد الحديث في مصنّفه ، الّذي استطاع من خلاله أن يبيّن أنّ الأحاديث النّبويّة غنيّة بالظّواهر اللّغويّة الّتي يجب الوقوف عليها من خلال العبارات الّتي تتكرّر كثيرا في مصنّفه نحو : (هذا ما خفي عن النّحاة ، وهذا ما أغفله النّحاة) ، ولا شكّ أنّ ابن مالك يقصد بهذه العبارة أنّ النّحاة لم يستشهدوا بالأحاديث النّبويّة في التّقعيد النّحويّ رغم غناها بالظّواهر اللّغويّة فحرموا بذلك النّحو العربيّ من زاد لغويّ هائل كان يمكن له أن يستغلّ في تخريج قواعد نحويّة جديدة.

---

[1] ـ ينظر :عبد القادر البغداديّ:خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السّلام هارون ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة ط2، 1979م، ص12/1.

ومن المسائل التي استشهد فيها ابن مالك بالحديث النبويّ الشريف لاستنباط القاعدة النّحويّة مـــا يلي :

1ـ مسألة وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد " إذا الفجائية " وبعد " واو الحال " :

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يجوز الابتداء بنكرة ؛ لأنّها شائعة مجهولة في الغالب ، فلا يتحقّق معها الغرض من الكلام ، وهو الإفادة المطلوبة ، فإنّ هذه الإفادة هي السّبب في اختيار المعرفة لتكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة ، والآخر نكرة ، ولكن إذا حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنّكرة[1].

وقد أجاز ابن مالك وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد " إذا الفجائية " وبعد " واو الحال " واحتجّ بقول بعض الصّحابة رضي اللّه عنهم : " فَبَيْنَا أَنَا عَلَى جَرْفِ نَهْرٍ إِذَا رَجُلٌ يُصَلّي[2] ثمَّ عضَّد ابن مالك هذا الحديث بقول عائشة رضي اللّه عنها : "دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ــ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ وَ بَرْمَةٌ عَلَى النَّار[3] " .

يقول ابن مالك : " لا يمتنع الابتداء بالنّكرة على الإطلاق ، بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة ، نحو : رجل تكلَّم ، وغلام احتلم ، وامرأة حاضت ، فمثل هذا من

---

[1] - ينظر : سامي عوض : المفصّل في علمي النّحو والصّرف ، منشورات جامعة تشرين ، سوريا ط 1 ، 1993م ص36.

[2] - ينظر البخاري : أبو عبد الله محمّد بن أبي الحسن إسماعيل : صحيح البخاري ، مطبعة البابي الحلبيّ ، بيروت دط 1957م ،ج2 ص78،التّفسير الممتحنة ، باب 3 ، حديث رقم 3.

[3] - ينظر: البخاري : صحيح البخاري ، ج1 ، ص11، النّكاح ، باب 18 ، حديث رقم 5096.

الابتداء بالنكرة يمتنع لخلوّه من الفائدة ، إذ لا تخلو الدّنيا من رجل يتكلّم ومن غلام يحتلم ، ومن امرأة تحيض . فلو اقترن بالنّكرة قرينة تتحصّل بها الفائدة جاز الابتداء بها"[1] .

ويرى ابن مالك أنّ القرائن الّتي تتحصّل بها الفائدة الاعتماد على " إذا الفجائية"، كقولك : " انطلقت فإذا سبع في الطّريق " ، وقد عضّده ابن مالك بقول الشّاعر[2] :

حَسِبْتُكَ فِي الوَغَى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَرٌ لَـــدَيْكَ فَقُـلْـتُ سُحْـقًا

وكذا الاعتماد على " واو الحال "

وقد عضّده بقوله تعالى :﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[3]

ومنه أيضا قول الشّاعر[4]:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَـــدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلّ شَارِقِ

الشّاهد فيه قوله : " وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ " حيث سوّغت واو الحال الابتداء بالنّكرة .

وكذا الاعتماد على " لولا " و احتجّ بقول الشّاعر[5] :

---

[1] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص98 .
[2] ـ قائل هذا البيت مجهول ، ينظر : الأشموني أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عيسى : شرح ألفية ابن مالك " بحاشية الصّبّان " ، دار إحياء الكتب المصريّة ، القاهرة ، دت ج1 ص98 .
[3] ـ سورة آل عمران الآية 154.
[4] ـ قائل هذا البيت مجهول ، ينظر : الأشموني أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عيسى : شرح ألفية ابن مالك " بحاشية الصّبّان "ج1 ص97.
[5] ـالمصدر السّابق ص 98.

وَلَوْلا اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ لَمَّــا اسْتَقَــلَّتْ مَطَــايَهُنَّ لِلظَــعَنِ

الشّاهد في قوله : " ولولا اصطبارٌ " حيث جاءت النّكرة بعد "لولا"

وكذا كون النّكرة معطوفة أو معطوفاً عليها ، فالمعطوفة كقول الشّاعر:[1]

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هذا امْرُؤٌ سَمِعَا

الشّاهد في قوله: " عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَ شَكْوَى عِنْدَ قَاتِلِي " حيث أجيز الابتداء بالنّكرة وقد سُوّغ الابتداء بها لأنّ الخبر ظرف مقدّم عليها.

و المعطوف عليه كقوله تعالى :﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[2]

وقد ذكر ابن مالك من القرائن ما يناسب " إذا " والواو في كون النّحويين لا يذكرونه. ومن هنا فقد ذهب ابن مالك إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد " إذا " الفجائية و " واو الحال " ، حيث قدّم الحديث النّبوي لإثبات القاعدة النّحوية، ثمّ عضّده بالأحاديث الأخرى و الآيات القرآنية و الشّواهد الشّعريّة [3].

2 ــ مسألة وقوع خبر " جعل " مفردا و جملة اسميّة وجملة فعليّة :

---

[1] ـ قائل البيت مجهول ، ينظر إميل بديع يعقوب : المعجم المفصّل في شواهد النّحو الشّعريّة دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط1 ، 1992م ، ج1،ص508.

[2] ـ سورة محمّد الآية 21.

[3] ـ ينظر ابن مالك ، شواهد التّوضيح ص100.

ذهب ابن مالك إلى أنّ أفعال الشروع و سائر أفعال " باب المقاربة " مثل : " كان " في الدّخول على المبتدأ و خبر ، فالأصل أن يكون خبرها مثل خبر " كان " في وقوعه مفردا وجملة اسميّة و جملة فعليّة و ظرفاً[1] .

وقد احتجّ ابن مالك بقول الرّسول ــ ﷺ ــ : " فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ"[2] . وقول الصّحابيّ رضي اللّه عنه : " فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً لِيَنْظُرَ مَا هُوَ "[3]. وقول أنس رضي اللّه عنه : " فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ "[4].

فقد ذهب النّحاة إلى أنّ القياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعليّة فعلها مضارع[5] .

يقول ابن مالك : " وحقّه أن يكون فعلاً مضارعا كغيرها من أفعال المقاربة ، فيقال : جعلتُ أفعلُ كذا ، ولا يقال: " جعلتُ كلّما شِئْتُ فعلتُ"[6] واحتجّ بقول الشّاعر[7] :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي ، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

---

[1] ـ المصدر السّابق ص 136.
[2] ـ ينظر البخاري ، صحيح البخاري ، ج2، ص102، البيوع ، باب 24، حديث رقم 2085.
[3] ـ المصدر نفسه ، ج6 ، ص140، التّفسير الشّعراء ، باب 2 ، حديث رقم 4770.
[4] ـ ينظر البخاري ، صحيح البخاري ج2 ، ص39 ، الاستسقاء ، باب 24 ، حديث رقم 1033.
[5] ـ ينظر : سامي عوض ، المفصّل في علمي النّحو والصّرف ص 111.
[6] ـ ينظر ابن مالك : شواهد التّوضيح ، ص 136.
[7] ـ قائل البيت هو الباهليّ ، عمرو بن أحمر ، ينظر : ديوان عمرو الباهليّ ، تحقيق حسين عطوان ، دمشق ، ط1 ، دت ، ص 182، وينظر : إميل بديع يعقوب : المعجم المفصّل ، ج1 ، ص 439.

والشاهد فيه مجيء " جعل " للشروع ، وخبره جملة شرطيّة مصدّرة " بإذا".

فما جاء هكذا فهو للاستعمال المُطَّرَد ، وما جاء بخلافه فهو مُنَبّهٌ على أصل متروك .

وقد أشار ابن مالك إلى أنّ النّحاة عَدُّوا ما جاء مفردا و جملة اسميّة وجملة فعليّة فعلها ماضٍ من الشّواذ ، وكأنّه خالف ذلك ، واحتجّ بقول الشّـــــــــــــاعر[1]:

أَكْثَرْتُ مِنَ العَذْلِ مِلْحًا دَائِـــمًا لاَ تُكْثِرْنَ إِنّي عَسِيتُ صَائِـــمًا

وبوقوعه جملة اسميّة في قول الشّاعر[2] :

وَقَدْ جُعِلَتْ قلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيـــــبُ

والأصل عند النّحاة أن يكون الخبر في هذا جملة فعليّة فعلها مضارع ولو أتى به ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل في هذا الشّاهد ؛ لقال : " وقد جُعِلَتْ يَقْرَبُ مَرْتَعُهَا " ولذلك أوّل النّحاة هذا على أنّ هذا الشّاعر أقام الجملة الاسميّة مقام الجملة الفعليّة [3].

3 ـ مسألة دخول اللاّم على خبر كان :

ذهب ابن مالك إلى عدم جواز دخول اللاّم على خبر " كان " وذلك من خلال

---

[1] ـ البيت لرؤبة بن العجّاج ينظر: ديوان رؤبة ، تحقيق وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، ط 2، بيروت ، 1980م ص185.

[2] ـ قائل البيت مجهول ، ينظر: ابن النّاظم : شرح الألفية ، ج 1، ص149.

[3] ـ ينظر : سامي عوض : المفصّل في علمي النّحو والصّرف ، ص 112.

توجيه إعراب قول أمّ حبيبة رضي الله عنها : " إِني كنت عَنْ هَذا لغنِيَّة ".[1]

يقول ابن مالك في هذا : " وفيه شذوذ ؛ لأنّ خبر " إنّ" إذا كان جملة فعليّة فموضع اللاّم منها صدرها ،

نحو قوله تعالى[2] : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُون ﴾

وإذا كانت اسميّة جاز تصديرها باللاّم[3].

وقد عضّده ابن مالك بقول الشّاعر[4] :

إِنَّ الكَرِيمَ لَمَنْ تَرْجُوهُ ذُو جِدَّةٍ وَلَوْ تَعَذّرَ إِيسَارٌ وَتَنْوِيلُ

وأجاز تأخيرها كقول الشّاعر[5] :

فَإِنَّكَ مَنْ حَـــارَبْتَهُ لَمُحَـــارِبٌ شَقِيٌ وَمَنْ سَـــالِمْتَهُ لَسَعِيدُ

يقول ابن مالك : " فكان موضع اللاّم من " كنت عن هذا لغنيّة " صَدْرَ الجملة ، لكن منع من ذلك كونه فعلا ماضيا متصرّفا ، ومنع من مصاحبتهما أوّل المعمولين كونه ضميرا متّصلا ، فتعيّنت مصاحبتها ثاني المعمولين ، مع أنّ " كان " صالحة

---

[1] ـ ينظر : البخاري : صحيح البخاري ، ج2 ، ص 94 ، الجنائز ، باب 30، حديث رقم 1280.
[2] ـ سورة النّمل ، الآية 74.
[3] ـ ينظر ابن مالك : شواهد التّوضيح ص 209.
[4] ـ قائل البيت مجهول ، ينظر : إميل بديع يعقوب : المعجم المفصّل ج2، ص732.
[5] ـ قائل البيت هو أبو عزّة عمر بن عبد الله ، ينظر : العيني : المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفية ، دار صادر ، بيروت ، ط1، دت ، ج1،ص102 .

لتقدير السّقوط ؛ لصحّة المعنى بدونها ، فكأنّ " غنيّة " بهذا الاعتبار خبر " إنّ " فصحبته اللاّم لذلك [1].

4 ـ مسألة إجراء فعل القول مجرى الظّنّ :

ذهب ابن مالك إلى إجراء فعل القول مجرى الظّنّ شرط أن يكون فعلا مضارعا مسندا إلى المخاطب متّصلا باستفهام . وقد احتجَّ لذلك بقول رسول اللّه صلَّى اللّه عليه وسلّم : << أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ ، يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا ، مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ >> . قالوا : لاَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا . قال : << فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ ، يَمْحُو اللَّهُ بِهَا الخَطَايَا >>[2].

ثمّ عضَّده ابن ماك بقول النّبيّ صلَى اللّه عليه وسلَّم : << البِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ >>[3] أي : البِرَّ تَظُنُونَ بِهِنَّ . و" البِرَّ " مفعول أوّل و " بِهِنَّ " مفعول ثانٍ ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر .

وفيه قول الشّاعر[4] :

مَتَى تَقُولُ القُلُــصَ الرَّوَاسِـــمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَــاسِمٍ وَ قَــاسِـــمَا

---

[1] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح ص209.
[2] ـ ينظر : البخاري ، صحيح البخاري ، ج1 ، ص133، مواقيت الصّلاة ، باب 6 ،حديث رقم 528.
[3] ـ المصدر السّابق ، ج3 ، ص61 ، الاعتكاف ، باب 7 ، حديث رقم 2034.
[4] ـ البيت لهدبة ابن خشرم ، الدّيوان ص130، ينظر : الأشموني : شرح الألفية ، ج1 ، ص 164،وإميل بديع يعقوب : المعجم المفصّل ، ج3 ،ص 1255.

وقد أجرى ابن مالك ذلك على لغة سُليم ، لأنهم يُجرون أفعال القول كلّها مجرى " ظَنَّ " بلا شرط فيجوز في لغتهم أن يقال : قلت زيداً منطلقاً.

5 ـ مسألة تنازع الفعلين مفعولا واحدا وإيثار الثّاني بالعمل :

احتجَّ ابن مالك بقول أبي الخزاعي : " سَمِعَتْ أُذُنَايَ وَأَبْصَرَتْ عَيْنَايَ النَّبِيَّ صَلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ حِينَ تَكَلَّمَ "[1].

يقول : في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولاً واحداً ، وإيثار الثّاني بالعمل ، أعني " أَبْصَرَتْ " ؛ لأنَّهُ لو كان العمل لِـــ " سَمِعَتْ " لكان التَّقدير : سَمِعَتْ أُذُنَايَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، و كان يَلْزُمُ على مراعاةِ الفصاحةِ أن يُقالَ : " وَأَبْصَرَتْهُ " فإذا أُخّرَ المنصوب وهو مُقدَّمٌ في النيَّةِ بقيت الهاء متَّصلة بـــ " أَبْصَرَتْ " ولم يَجُزْ حذْفُها ؛ لأنَّ حذفها يُوهِمُ غير المقصود. فإن سُمِعَ الحذْفُ ، مع العِلْمِ بِأَنَّ العمل للأوّل ، حُكِمَ بقبحِهِ ، وعُدَّ من الضَّروراتِ "[2].

ثمَّ عضَّدهُ ابن مالك بقوله تعالى[3] : ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾.

وقد اختلف العلماء في العامل في باب التّنازع ، فذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأوّل أَوْلَى [1]، لكن التّنازعُ يختلف عمَّا جاء به ابن مالك ؛ لأنّ التّنازع عند العلماء

---

[1] ـ ينظر البخاري : صحيح البخاري ، ج8 ، ص13، المساقات، باب 14، حديث رقم 4139 .
[2] ـ ينظر ابن مالك : شواهد التّوضيح ، ص181 .
[3] ـ سورة الكهف ، الآية 96.

حول العامل عبارة عن توجيه عاملين إلى معمول واحدٍ نحو: " ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا " ، فكُلُّ واحدٍ من " ضَرَبْتُ " و " أَكْرَمْتُ " يَطْلُبُ " زَيْدًا " بالمفعوليّة.

أمَّا قول ابن مالك في الحديث المذكور شاهدًا على أنَّهُ يتنازع منصوبا واحدًا فِعْلاَ فاعِلَيْنِ متباينينِ ، فيُستفاد من " سَمِعَتْ أُذُنَايَ وَ أَبْصَرَتْ عَيْنَايَ النّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ " جوازُ أطعمَ زيدٌ و أَسْقَى مُحَمَّدٌ جعْفرًا.

يقول ابن مالك : " وَأَكْثَرُ النَّحْوِيينَ لاَ يَعْرِفُونَ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّنَازُعِ " [2].

واحتجَّ بقول الشّاعر[3]:

أَصبْبَتْ سُعَادُ وَ أَضنْنَتْ زَيْنَبُ عُمَرَا وَلَمْ يَنَلْ مِنْهُمَا عَيْنًا وَلاَ أَثَرَا

فقد قدَّرَ ابن مالك للفعل الأوّلِ مفعولا يُفهمُ من خِلالِ السّياق ، أمَّا الفعلُ الثّاني فهو الّذِي يعمل في المفعول.

6 ـ مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بِشِبْهِ جملة :

ذهب النّحاة إلى جواز الفصل بين المضاف و المضاف إليه ، بمفعول

=

[1] ـ ينظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين ، تح محمّد محي الدّين عبد الحميد دار الفكر ، بيروت د ط ، د ت ، مسألة 13 ، ج1 ، ص 13 .

[2] ـ ينظر ابن مالك : شواهد التّوضيح ، ص181 .

[3] ـ نقلا عن : يقول طه محسن محقّق كتاب شواهد التّوضيح لابن مالك : لم أقف على هذا البيت في الكتاب ، ينظر : شواهد التّوضيح ، ص181 .

المضاف نحو قوله تعالى [1] :﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ﴾

في قراءة ابن عامر :

" زَيَّنَ .....قَتْلَ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ " بنصب " أَوْلاَدَ " وجرَ الشّركاءِ .

ومثال ما فُصِلَ فيه بين المضاف و المضاف إليه بمفعول المضاف الّذي هو اسم فاعل ، قراءة بعض السّلف : ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾[2]، بنصب " وَعْدَهُ " وجرّ " رُسُلِهِ ".

وقد أجاز ابن مالك الفصل بين المضاف و المضاف إليه بجارّ و مجرور إن كان الجارّ متعلّقا بالمضاف ، وقد احتجّ ابن مالك بقول أبي بكر : " فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ".

وقد عضَّدهُ بقول الشّاعر[3] :

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لاَ أَكُونُ وَ مِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْمًـــا صَخْرَةٍ بِعَسِـــــيلِ

---

[1] ـ سورة الأنعام ، الآية 137.
[2] ـ سورة إبراهيم ، الآية 47.
[3] ـ قائل البيت مجهول ، ينظر : إميل بديع يعقوب : المعجم المفصّل ، ج2، ص 803.

والشاهد فيه قوله : " كناحِتِي يَوْمًا صَخرَةٍ " فإنّ قوله : " ناحت " اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو قوله : " صخرة " ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وهو قوله : " يوْمًا ".

7 ـ مسألة حذف عامل الجرّ وبقاء عمله :

ذهب ابن مالك إلى جواز حذف عامل الجرّ وبقاء عمله ، وقد احتجّ بقول النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم : << مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ ، وَإِنْ أَرْبَعٌ فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ >>[1].

وفي الحديث حُذِفَ فيه بعد " إن" والفاء فعلان ، وحرفا جرّ باق عملاهما ، والتّقدير : مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ ، وَإِنْ قَامَ بِأَرْبَعَةٍ فَلْيَذْهَبْ بِخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ[2].

ومثله قول سيبويه : " وزعم يونس أنّ من العرب من يقول : إِنْ لَا صَالِحٌ فَطَالِحٌ. على : إِنْ لاَ أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ فَبِطَالِحٍ ، وهذا قَبيحٌ ضعيف ، لِأَنّكَ تُضمر بعد إِنْ لا فِعلا آخر فيه حَذفُ غير الّذي تُضمِرُ بعد إِنْ لا في قولك :إِنْ لا يَكُن صالِحًا فطالِحٌ ،

---

[1] ـ ينظر : البخاري : صحيح البخاري ، ج4 ، ص 236 ، مواقيت الصّلاة ، باب 41، حديث رقم :602.
[2] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح ، ص 153.

ولا يجوز أن يُضمَر الجارّ ، ولكنهم لمّا ذكروه في أوّلِ كلامهم شبَّهوه بغيره من الفِعل[1] .

ثمَّ عضَّدهُ ابن مالك بقول الرّسول صلّى اللّه عليه وسلَّم : << صَلاَةُ الرَّجُلِ فِي الجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلاَتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ضِعْفاً ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ لاَ يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلاَةُ ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ المَلاَئِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلاَّهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ. وَ لاَ يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلاَةَ >> [2] أي بخَمْسٍ.

ومن هنا فقد أجاز ابن مالك حذف عامل الجرّ وبقاء عمله ، مستشهدا على ذلك بالحديث الشّريف وأقوال العرب الفصحاء ، ليُثْبِت صحّة ما يذهب إليه جاعلا من الحديث الشّريف منطلقا لإثبات القاعدة النّحويّة .

8 ـ مسألة حذف حرف العطف وحذف المعطوف :

ذهب ابن مالك إلى جواز حذف حرف العطف ، واحتجّ بقول عمر رضي الله عنه : " صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَ رِدَاءٍ ، فِي إِزَارٍ وَ قَمِيصٍ ، فِي إِزَارٍ وَ قَبَاءٍ ، فِي

---

[1] ـ ينظر : سيبويه : الكتاب ، تح عبد السّلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ،ج1،ص 262-263.
[2] ـ ينظر البخاري : صحيح البخاري ، ج1 ، ص 157 ، الأذان ، باب 30 ، حديث رقم 647.

سَرَاوِيل وَ رِدَاءٍ ، فِي سَرَاوِيل وَ قَمِيصٍ ، فِي سَرَاوِيل وَقَبَاءٍ ، فِي تُبَّانٍ وَ قَبَاءٍ ، فِي تُبَّانٍ وَقَمِيصٍ ــ قَالَ وَ أَحْسِبُهُ قَالَ ــ فِي تُبَّانٍ وَ رِدَاءٍ"[1]

فقد تضمّن الحديث حذف حرف العطف ، فالأصل : " صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، أَوْ فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ ". فحذف العطف لصحّة المعنى بحذفه[2].

ثمَّ عضَّده ابن مالك بقول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم :<< تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ ثَوْبِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرَهِ ــ حَتَّى قَالَ ــ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ>>[3].

فقد أجاز النّحاة حذف حرف العطف إذا صحّ المعنى بعطفه ولم يتغيّر عن مقصوده[4].

أمّا حذف المعطوف فقد أجازه النّحاة إذا كان العِلمُ به حاصلا من خِلال السّياق أو دلّ عليه دليل . نحو قوله تعالى [5]﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ ، أي : بين أحدٍ و أحدٍ . و قولِه تعالى[6] : ﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ ﴾،

أي : وَمَا تَحَرَّكَ.

---

[1]- ينظر البخاري ، صحيح البخاري ، ج 1 ، ص 97 ، الصّلاة ، باب 9 ، حديث رقم 365.

[2]- ابن مالك ، شواهد التّوضيح ص 117.

[3]- ينظر : صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، ط 1 1955، ج 2 ، ص 705، الزّكاة ، باب 20 ، حديث رقم 2398.

[4]- ابن هشام الأنصاري مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ط 6 د ت ج 2 ص 584.

[5]- سورة البقرة الآية 285 .

[6]- سورة الأنعام الآية 13.

وقد احتجَّ ابن مالك بقول النبيّ صلى الله عليه وسلم : << اجْتَنِبُوا المُوبِقاتِ : الشّرْكُ بِاللهِ وَالسّحْرُ >>[1].

يقول ابن مالك : "تضمّن هذا الحديث حذف المعطوف للعِلمِ به ، فإنّ التّقدير : اجتنبوا الموبقاتِ : الشّركُ بالله والسّحرُ و أخواتُهما . وجاز الحذف ؛ لأنّ الموبقاتِ سَبْعٌ بُيّنت في حديث آخر ، واقتصر في هذا الحديث على اثنين تنبيها ، على أنّها أحقّ بالاجتناب"[2].

ثمّ عضَّدهُ ابن مالك بقوله تعالى [3] : ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .أي : فأَفْطِرْ فعدّةٌ من أيّامٍ أُخَرْ.

ومنه قوله تعالى [4]:﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ أي : ومن قتلهُ منكم متعمِّدا أو غير متعمِّدٍ ،ومنه قوله تعالى [5] :﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾.

---

[1]- البخاري ، صحيح البخاري ج 7 ص 177.
[2]- ابن مالك شواهد التوضيح ص 172.
[3]- سورة البقرة الآية 184.
[4]- سورة المائدة الآية 95.
[5]- سورة النّحل الآية 81.

أي : تقيكم الحرّ والبرد .

ثمَّ عضَّدهُ بقول الشّاعر[1] :

كَأَنَّ الحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَ أَمَامِهَا إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا حَذْفُ أَعْسَرَا

الشّاهد فيه قوله : " إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا " و التّقدير :"إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا وَيَدُهَا " ، فحَذف الواو مع المعطوف .

ومن هنا فقد أجاز ابن مالك حذف حرف العطف وحذف المعطوف إذا دلَّ السّيَاقُ عليهِ ، وعُلِمَ من خلال الاستعمال اللّغويّ ، وقد قدّم ابن مالك كذلك من خلال الأحاديث النّبويّة الشّريفة المعضَّدة بالآيات القرآنية والشّعر العربيّ ، ليُؤيّد ما ذهب إليه.

9 ـ مسألة تقدُّمِ الهمزة على حرف العطف :

ذهب النّحاة إلى أنّ حروف العطف تُقَدَّمُ على الهمزة كما تتقدَّمُ على غيرها من أدوات الاستفهام ، نحو قوله تعالى [2]:﴿وَكَيۡفَ تَكۡفُرُونَ وَأَنتُمۡ تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمۡ﴾، وقوله تعالى[3] : ﴿ فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ ﴾

---

[1]- هو امرؤ القيس ، ينظر ديوان امرئ القيس ، تحقيق حنا الفاخوري دار الجيل ، بيروت ط 1 1989 ص 64.

[2]- سورة آل عمران الآية 101.

[3]- سورة النّساء الآية 88.

وقوله تعالى[1] : ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾،

وقوله تعالى[2] : ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾

وقوله تعالى[3] : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ ﴾ ،

وقوله تعالى[4] : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ، ولكن أجازوا للهمزة أن تتقدَّم لأنّها أُمُّ الباب.

ثمّ يقول ابن مالك : " فالأصلُ أن يُجاءَ بالهمزة بعد العاطف كما جِيء بعده بأخواتها ، فكأن يُقال في ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ ﴾[5] ، وفي ﴿أَوَكُلَّمَا﴾[6]، وفي ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[7]

فـــــ " أتطمعون " و " وَأَكُلَّمَا " و " ثُمَّ أَ إِذَا ما وقع " ؛ لأنَّ همزة الاستفهام جزءٌ من جملة الاستفهام ، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل ، والعاطف لا يتقدَّمُ عليه جزءٌ مِمَّا عَطَف ، ولكن خُصَّت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنَّها أصلُ

---

[1]- سورة الأنعام الآية 81.
[2] - سورة العنكبوت الآية 61.
[3]- سورة الرّعد الآية 16.
[4]- سورة التّكوير الآية 26.
[5]- سورة البقرة الآية 75.
[6]- سورة البقرة الآية 100.
[7]- سورة يونس الآية 51.

أدوات الاستفهام ؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، وقد خُولِف هذا الأصل في غير الهمزة ، فأرادوا التّنبيه عليه فكانت بذلك أولى،لأصالتها في الاستفهام وقد احتجَّ [1].

ابن مالك بقول النَّبِيّ صلَّى الله عليه وسلّم : << أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ >>[2].

وقد ذهب الزّمخشري إلى أنّ الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفا عليها بالعاطف ما بعده ، فقد جاء في تفسير قوله تعالى[3]:﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾

الّذي عَطفت عليه الفاءُ محذوفٌ ،

ومعناه : أَنَحْنُ مُخَلَّدُونَ مُنْعَمُونَ فَمَا نَحْنُ بِمَيّتِينَ وَلاَ مُعَذَّبِينَ[4] .

يقول ابن مالك : "وفي هذا من التَّكَلُّفِ وَمُخالَفَةِ الأُصولِ ما لا يَخْفى "[5].

وبهذا يكون ابن مالك قد أجاز تقدُّم همزة الاستفهام على حروف العطف ، مُقدّمًا ذلك من خلال الاستشهاد بالحديث الشّريف وتعضيده بالآيات القرآنية.

10 ــ مسألة البدل من ضمير الحاضر :

---

[1]- ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص 64.

[2]- البخاي ، صحيح البخاري ، ج1 ، ص 6 ، بدء الوحي ، باب3 ، حديث رقم 3.

[3]- سورة الصافات الآية 58.

[4]- الزمخشري : الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 1 دت ج4 ، ص45 .

[5] - ابن مالك : شواهد التّوضيح ص 64 .

يقول سيبويه : " وهذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة ، وقطع المعرفة من المعرفة مُبتدأةً ،وأمّا بدل المعرفة من النّكرة ، فقولك : مررتُ برجُلٍ عبدِ الله ، كأنّه قيل له : بمن مرَرْتَ ؟ أو ظنّ أنّه يُقال له ذاك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ ذكره [1]:﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾. وإن شئت قلت : مررتُ برجلٍ عبدُ الله ، كأنّه قيل لك : من هو ؟ أو ظَننْتَ ذلك"[2].

وأقسام البدل عند النّحويين هي : بدل الكلّ وهو عند المتأخّرين البدل المُطَابق، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلطِ والنّسيان"[3].

فلم يُجزِ النّحاة البدل من الضمير الحاضر إلاّ الأخفش [4] .إلاّ أنّ ابن مالك أجاز أن يُبدل ضمير الحاضر بدل كلّ من كلّ فيما لا يدلّ على إحاطةٍ ، وقد احتجَّ لذلك بقول أبي موسى : " إِنَّا أَتَيْنَا النَّبِيّ صَلّى الله عليه وسلّم نَفَرٌ مِنَ الأَشْعَرِيّينَ "[5].

---

[1]- سورة الشّورى الآية 53/52.
[2]- سيبويه الكتاب ، ج2 ص 15/14 .
[3]- ينظر: عبابنة ، تطوّر المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزّمخشري ، عالم كتب الحديث ، إربد، ط1 2006 ص 165.
[4]- ينظر : الأخفش معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ط1 1990 ص 418.
[5]- البخاي ، صحيح البخاري ، ج5 ص 219 ، المغازي ، باب 74 حديث 4385.

ثمّ عضَّدهُ بقوله تعالى [1]:﴿ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ﴾

وقد اشترط ابن مالك أن لا يكون دالا على إحاطة ، إذ يقول : " وقيَّدْتُهُ أَيْضًا بِكَونِهِ لاَ يَدُلُّ عَلَى إِحَاطَةٍ ، لأنَّ الدَّالَّ عليها جائز بإجماع كقوله تعالى [2] :﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾

وكقول عبيد بن الحارث ــرضِي الله عنه[3] :

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا المَنَائِــيَا

الشّاهد فيه قوله : " مَقَامِنَا ثَلاَثَتِنَا " حيث ابدل قوله : "ثَلاَثَتِنَا " من ضمير المتكلّمين في " مَقَامِنَا " بدل كلّ من الكلّ ، وإنّما جاز هذا البدل وإن كان لا يُبدلُ ضمير المتكلّم والمخاطَب بدل كلّ من الكلّ لإفادته فائدة التّوكيد من الإحاطة و الشّمول .

ثمّ أيّد ابن مالك ما ذهب إليه الأخفش في قول الشّاعر[4]:

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُرَحَّلِ

---

[1]- سورة الأنعام الآية 12.
[2]- سورة المائدة الآية 114.
[3]- ينظر : الأشموني ، شرح الألفية ج2 ص438 ، ويعقوب المعجم المفصل ج2 ص 1067.
[4]- هو ذو الرّمة ينظر : الدّيوان ، تحقيق عبد القدّوس أبو صالح مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط1 ، 1982 ص 499 ، و، ويعقوب المعجم المفصل ج2 ص 766 .

الشاهد فيه مجيء " مُسْتَلئِمٍ " بدلا من ياء المتكلم في " بي " ممّا يدل على جواز إبدال الاسم الظّاهر من الضّمير الحاضر.

وبهذا يكون ابن مالك قد ذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش[1] ، في جواز البدل من ضمير الحاضر شريطة أن يكون دالاً على إحاطة ، واحتجَّ لذلك بالحديث الشّريف، ثمّ عضَّدَهُ بالآياتِ القرآنية و الشّواهد الشّعريّة .

11 ـ مسألة وقوع فعل الشّرط مضارعاً و الجواب ماضيًا :

ذهب النّحاة إلى أنّ ذلك قليل وخاصّ بالضّرورة "مقصور على الشّعر" [2].

أمّا ابن مالك فقد أجاز ذلك واحتجّ بقول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم : << مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَ احْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ >> [3] . ثمّ عضَّده بقول عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها : << إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ >>[4] .

يقول ابن مالك : "تضمَّن هذان الحديثان وقوع الشّرط مضارعا و الجواب ماضيا لفظا لا معنى ، والنّحويون يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصا بالضّرورة،

---

[1]- ينظر :الأخفش معاني القرآن ص 418.
[2]- ينظر: عوض المفضل في علمي النحو و الصرف ص 73.
[3]- البخاري ، صحيح البخاري ، ج1 ، ص 16، الإيمان ، باب 25 ، حديث رقم 35.
[4]- البخاري ، صحيح البخاري، ج4 ، ص 182، أحاديث الأنبياء ، باب 19 ، حديث رقم 3384.

والصّحيح الحكم بجوازه مطلقا ، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن فحول الشّعراء "[1].

ومن هنا فإنّ الحُكم عند ابن مالك بجوازه مطلقا و ليس مخصوصا بالضّرورة ، وقد احتجّ لذلك بالكثير من الأبيات الشّعريّة الّتي صدرت عن فحول الشّعراء ، نحو قول حاتم الطّائي[2] :

وَإِنَكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَــهُ وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمّ أَجْمَعَــا

وقول أعشى قيس[3]:

وَمَا يُرِدْ مِنْ جَمِيعٍ بَعْدُ فَرَّقَهُ وَمَا يُرِدْ بَعْدُ مِنْ ذِي فُرْقَةٍ جَمَعَا

واحتجّ ابن مالك بقوله تعالى[4]:﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾

فَعَطَفَ على الجواب الّذي هو" نُنَزّل " " ظَلتْ " ، وهو ماضي اللّفظ ، ولا يُعطَف على الشّيء غالبا إلاَّ ما يجوز أن يحُلّ محلّه ، وتقدير حُلول " ظلَّت " محلّ " نُنَزّل" : إِنْ نَشَأْ ظلّت أَعناقهُم لِمَا نُنَزّل خاضعين[1] .

---

[1]- ابن مالك ، شواهد التوضيح ص 67 .
[2]- ينظر : الطّائي ، الدّيوان تحقيق فوزي عطوي بيروت ط1 1969 ص 174.
[3]- ينظر: ديوان الأعشى ،دار صادر ، بيروت د ط ، د ت ص161.
[4]- سورة الشّعراء الآية 4.

ومن هنا فقد ذهب الجمهور إلى أنّ مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا يختصّ بالضّرورة الشّعريّة ، وذهب ابن مالك إلى أنّ ذلك سائغٌ في الكلام ، وحَكَم بجوازه مطلقا مستدلا على ذلك بجملة من الشّواهد نثرا ونظما ، وردّ على النّحويين الّذين يستضعِفون ذلك.

12ـ مسألة إجراء الفعل المعتلّ مجرى الصّحيح :

ذهب النّحاة إلى أنّ الجزم يختصّ بالفعل المضارع ؛ لأنّه مُعرَبٌ يشبه الأسماء، وعلامة جزمه السّكون ، أو حذف حرف العِلّة من آخره إذا كان معتلاً ، أو حذف النّون إذا كان من الأفعال الخمسة ، وجعل النّحويون الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء [2]، فكما لا تُجرّ الأفعال ، كذلك لا تُجزم الأسماء . والجزم لَزِمَ الأفعال لأنّه يعني ذهابَ الحركة ، ولمّا كان الفعل أثقل من الاسم لدلالته على نفسه على فاعله دخله الجزم [3]. وقارن ابن يعيش بين عمل الحروف الجازمة ، والحروف النّاصبة ، وتساءل عن عِلّة الجزم بهذه الحروف ، والنّصبِ بالحروف النّاصبة مع

=

[1]- ينظر : ابن مالك شواهد التّوضيح ، ص 69.
[2]- ينظر : سيبويه الكتاب ج3 ص9 .
[3]- ينظر : ابن المؤدّب ، دقائق التصريف ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ط2 د ت ، ص 42.

اختصاص القِسمين بالمُضارع ، وأجاب أنّ حق حروف النصب أن تجزِم ولكن شَبَهُهَا بـــ " أَنَّ " جعلها تعمل في الأفعال وهو النّصب[1].

أمّا ابن مالك فقد ذهب إلى أنّ حروف الجزم قد تجزم الفعل المضارع بتسكين حرف العلّة دون حذفه ، ويكون ذلك إجراءٌ للمعتلّ مجرى الصّحيح.

وقد احتجّ بقول أبي جهل لأبي صفوان : " مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ ، وَأَنْتَ سَيّدُ أَهْلِ الوَادِي ، تَخَلَّفُوا عَنْكَ "[2] .

يقول[3]: " تضمَّن هذا الكلام ثبوت ألِف " يَرَاكَ " بعد " مَتَى " الشّرطية ، وكان حقّها أن تُحذف ، فيُقال : مَتَى يَرَكَ ، كما قال تعالى [4] :﴿ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾

وأكثرُ ما يجري المعتلّ مجرى الصّحيح فيما آخِره" ياء" و" واو" ، فقد احتجّ ابن مالك بقول عائشة رضي الله عنها : " إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي فَلاَ يَقْدِرُ عَلَى القِرَاءَةِ "[5].

---

[1]- ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصّل ، عالم الكتب بيروت ، ط1 ، ج7 ، ص41 .
[2]- البخاري ، صحيح البخاري ، ج5 ، ص 91 ، المغازي ، باب 2 ، حديث رقم 3950.
[3]- ابن مالك شواهد التّوضيح ص 71.
[4]- سورة الكهف الآية 39.
[5]- البخاري ، صحيح البخاري، ج1 ، ص 172 ، الأذان ، باب 67 ، حديث رقم 712 .

ثمَّ عضّدهُ بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في إحدى الرّوايتين : " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ "[1]

ومنه قوله تعالى[2] في قراءة كثيرٍ وقُنبُل : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾، قرآ " مَنْ يَتَّقِي " بإثبات الياء .

وكذا قول الشّـــاعر[3]:

أَلَمْ يَأْتِيــكَ وَ الأَنْبَــاءُ تَنْمِـــــي بِمَا لاَقَتْ لَبُـــــونُ بَنِي زِيَــادِ

فجاء به على الأصلِ [4]، يقول سيبويه : " فَجَعَلَهُ حِينَ اضطَرَّ مجزومًا من الأصل"، والوجه : أَلَمْ يَأْتِكَ ، ولكنّه سكَّنه من الضَّمَّة الّتي قُدّر حذفها ، كما يحذِفها من الفعل الصّحيح .

وقد ذكر ثعلب أنّ " لَمْ " قد تجزِم المضارع المعتلّ بتسكين حرف العلّة دون حذفِهِ[5].

وبهذا يكون ابن مالك قد أجاز إجراء الفعل المعتلّ مجرى الصّحيح .

---

[1]- البخاري ، صحيح البخاري ، ج1 ص 60 ، الأذن ، باب 46 ، حديث رقم 679.
[2]- سورة يوسف الآية 90.
[3]- البيت لقيس بن زهير ، ينظر : يعقوب ، المعجم المفصّل ج1، ص 246.

[4]- سيبويه الكتاب ج3 ، ص 316 .
[5]- ينظر : مجالس الثعلب ، تحقيق عبد السّلام هارون ، مصر ط2 1956 ، ج1 ص 84.

13ـ مسألة حذف المنادى بعد حرف النّداء " الياء" :

الياء : هي أكثر حروف النّداء استعمالا ، وأوّل ما يذكره النّحويون من حروف النّداء ، وتفيد معاني أخرى غير النّداء ، كالنّدبة والاستغاثة والتّعجّب وغيرِ ذلك حتّى جعلها النّحويون أمَّ النّداء[1] .

واختلف النّحويون في " الياء " الدّاخلة على فعل الأمر ، أو الدّعاء أو " ليت ".

فذهب المبرّد و النّحاس إلى أنّها تنبيه على المنادى المحذوف [2]، بمعنى جواز حذف المنادى بعدها .

ورأى الفارسي وابن جنّي أنّها للتّنبيه المجرّد من النّداء[3].

أمّا ابن مالك فقد فصّل في هذه المسألة ، فذكر أنّها دخلت على فعل الأمر أو الدّعاء كان المنادى محذوفا وهي تنبيهٌ عليه ، و إذا دخلت على " ليت " أو " حبّذا " أو " رُبّ " فهي لمجرّد التّنبيه ولا موضعٌ للمنادى ؛ لأنّ العرب لم تستعمل المنادى من قبلُ هذه الكلمات[4] .

وقد احتجّ ابن مالك بقول ورقة بن نوفل : " يا لَيْتَنِي أَكُونُ حيًّا إِذ يُخرجُك قومُكَ " [5].

---

[1]- ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص 230.
[2]- ينظر : المبرّد المقتضب تح محمّد عبد الخالق عضيمة القاهرة ط1ج4 ص 204/202.
[3]- ينظر ابن جني الخصائص تحقيق محمد علي النجار الهيئة المصرية للكتاب ط2 1986 ، ج2 ، ص 196.
[4]- ينظر : ابن مالك شواهد التّوضيح ص 61/59 .
[5]- ينظر : البجاري ، صحيح البخاري ، ج1 ، ص6 ، بدء الوحي ، باب 3 ، حديث رقم 3.

يقول : " يظنُّ أكثر النّاس أنّ "الياء" التي تليها " ليت " حرف نداء ، والمنادى محذوف ، فتقدير قول ورقة على هذا : يا محمّد ، ليتني كنت حيًّا ، وتقدير قوله تعالى[1] :﴿يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ : يا قومُ ليتني كنت معهُم ، وهذا الرّأيُ عندي ضعيف ؛ لأنّ قائل : " يَا ليتني " قد يكون وحده ، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ، كقول مريم عليها السّلام:﴿ يَـٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَـٰذَا ﴾[2] ، ولأنّ الشّيء إنّما يجوز حذفه مع صحّة المعنى دونه إذا كان الموضع الّذي ادّعى فيه حذفه مستعملا فيه ثبوته[3] .

أمّا الواقعة قبل أمر أو دعاء ، فقد أجاز ابن مالك ثبوته أو حذفه ، واحتجّ لذلك بالآيات القرآنية و الشّواهد الشّعرية ، فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى[4] :﴿ يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ و﴿يَـٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ﴾[5].

---

[1]- سورة النسّاء الآية 73.
[2]- سورة مريم الآية 23.
[3]- ينظر : شواهد التوضيح ، ص 59.
[4]- سورة البقرة الآية 35.
[5]- سورة البقرة الآية 40.

ومن ثبوته قبل الدّعاء قوله تعالى[1] : ﴿ يَـٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾، و﴿يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ﴾[2]

وقول الشّـــاعر [3]:

يَـــا رَبّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ مَغْفِرَةً تَمْحُو خَطَايَايَ وَ أُكْفَى المَعْذِرَةَ

أمّا حذف المنادى قبل الأمر فاحتجّ له بقراءة الكسائي لقوله تعالى [4]:﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى تُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ قرأ أبو جعفر والكسائي و قتادة والأعمش " أَلاَ يَسْجُدُوا " بتخفيف اللّام ، وقيل "يا" للنّداء والمنادى محذوف أي يا هؤلاء أو يا قوم على نيّة الأمر.

ومثل ذلك في الدّعاء قول الشّـــاعر[5] :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

يقول ابن مالك : " فحَسُنَ حذف المنادى قبل الأمر و الدّعاء اعتياد ثبوته في محلّ ادّعاء الحذف ، بخلاف " ليت " فإنّ المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتًا ، فادّعاء

---

[1]- سورة الأعراف الآية 134.
[2]- سورة يوسف الآية 97.
[3]- يقول طه محسن : " لم أقف على الشّاهد في الكتاب" ، ينظر :ابن مالك شواهد التوضيح ص 60.
[4]- سورة النّمل الآية 25.
[5]- ينظر : ديوان ذي الرّمّة ص 559، و ينظر : يعقوب المعجم المفصل ، ج1 ، ص367 .

حذفه باطل ، لخلوّه من دليل " [1]، فقد أخلصها ابن مالك للتنبيه و حملها على "هاء " التّنبيه في قوله تعالى [2]:﴿هَـٰأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا تُحِبُّونَكُمْ﴾.

ومثل "الياء " الواقعة قبل " ليت " في تجرّدها للتّنبيه "يا" الواقعة قبل حبّذا ، واحتجّ بقول الشّاعر[3] :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرّيّانِ من جَبلٍ وَ حَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّان من كَانـــَا

وقبل " رُبَّ " في قول الرّاجز[4] :

يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا إِلاَّ ذِرَاعَ العَنْسِ أَوْ كَفَّ اليَدَا

ومن هنا فقد ذهب ابن مالك إلى أنّ "الياء " إذا دخلت على " ليت " أو " حبّذا" أو " رُبَّ " فهي لمجرّد التّنبيه ، وادّعاء حذف المنادى باطل .

14ـ مسألة استعمال " رجع " بمعنى " صار " معنى وعملا :

ألحق ابن مالك بـــ " صار " في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال من ذلك:

(آض ، وعاد ، و آل ، و رجع ، و استحال ، و حار ، و تحوّل ، وارتدّ) .

---

[1]- ينظر : ابن مالك شواهد التوضيح ص 61.
[2]- سورة آل عمران الآية 119.
[3]- ينظر : جرير ، ديوان جرير تحقيق سعيد الصّاوي ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ط1 ، د ت ص165.
[4]- قائل البيت مجهول ، ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصّل ج 4 ، ص 152.

فنبّه ابن مالك على أنّه ممّا خفي على أكثر النحويين استعمال " رجع " مثل " صار" معنى وعملا[1] ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلّم :

<< لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا >>[2] ، فلا ترجعوا بمعنى : لا تصيروا كفَّارًا ، منصوب على الخبر ؛ أي : كالكفّار .

إذا ، فابن مالك استشهد على صحّة ما ذهب إليه في هذه المسألة النّحويّة بحديث نبويّ ، ثمّ أردفه بشواهد أخرى من الشّعر[3] .

15 ـ مسألة لغة أكلوني البراغيث :

استدلّ ابن مالك في وقوع الفعل مجرّدًا من علامة التّثنية ، أو علامة الجمع عند تقديمه على ما هو مسند استغناءٌ بما في المسند إليه من العلامات [4] ، بالحديث [5]<< يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ >> [6] ، فالأصل على اللّغة المشهورة كما يرى ابن مالك أن يكون الفعل مُجرّدا من علامة التّثنية والجمع ، و " يتعاقبون " جاء غير مجرّدٍ من ذلك ؛ إذ أنّ " الواو " في الفعل " يتعاقبون " علامة جمعٍ ، والمسند إليه هو " الملائكةُ " ؛ الّذي جاء جمعاً ، فدلّ ذلك على جواز ما ذهب إليه .

---

[1]- ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح ، ص 197.
[2] ـ ينظر : البخاري : صحيح البخاري : كتاب العلم ، باب الإنصاف للعلماء ، الحديث رقم 121، ص25.
[3] ـ ينظر : ابن مالك : شواهد التّوضيح ص197.
[4] ـ ينظر المصدر نفسه ص246
[5] ـ ينظر البخاري : صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصّلاة ، باب فضل صلاة العصر ، الحديث رقم 555 ، ص69.
[6] ـ ينظر : خديجة الحدّيثي " موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث " ، ص243.

إذا استشهد ابن مالك على ما ذهب إليه من قاعدة نحويّة بحديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعدما كان قد استدلّ بكلام العرب ، ثمّ أورد شاهدين : واحد لعائشة رضي الله عنها ، و الآخَر لأحد الصّحابة[1] ؛ ليستدلّ بعد ذلك بثلاثة أبيات من الشّعر ، منها قول الشّاعر[2] :

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاً

و الشّاهد في قوله : " نصروك قومي " ، فقد ألحق علامة جمع الذّكور ، وهي : " الواو" بالفعل " نصروك " ، مع أنّ الفعل مُسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله : " قومي "[3].

ومثله أيضا قول الشّاعر[4] :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَ أَوْسُ لَدُنْ فَضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ العَزِيزِ

ومحلّ الاستشهاد في قوله : " نُسِيَا حاتمٌ وَ أَوسُ " ؛ حيث وصل بالفعل ألف التّثنية مع أنّ الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على الفصحى أن يقول : " نُسِيَ حاتمٌ و أوسُ ".

ومثله أيضا قول الشّاعر[1] :

---

[1] ـ ينظر ابن مالك : شواهد التّوضيح ص 247.
[2] ـ المصدر نفسه ص 247.
[3] ـ ينظر ابن مالك : شواهد التّوضيح ص 247.
[4] ـ ينظر المصدر نفسه ص 247 ، وينظر ابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك ص 64/1.

رَأَيْنَ الغوَانِي الشيْبَ لاحَ بِمَخرِقِي فأَعْرَضْنَ عني بِالخدُودِ النوَاضِرِ

والشّاهد في البيت قوله : " رَأَيْنَ الغَوَانِي " ، فإنّ الشّاعر قد وصلَ الفعل بنون النّسوة في قوله : " رأين " مع ذكر الفاعل الظّاهر ، وهو قوله : " الغواني "[2].

=

[1] ـ ينظر ابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك ص 64/1.

[2] المرجع نفسه ص 64/2.

ثـــالثـــا : ما وافق فيه ابن مالك النحاة

لم يكن ابن مالك متحيّزًا لفريق ضدّ فريق ، أو نحويّ ضدّ آخر لمجرّد التّحيّز ، وإنّما كان يذكر القول المُشكل الوارد في صحيح البخاري ، ويبيّن موضع الإشكال فيه ، ثمّ يبيّن رأي النّحاة في هذه المسألة أو تلك ، ثمّ يتبع الرّأي المناسب لهذه المسألة ، مبيّنا أدلّتها و شواهدها ، ومن هؤلاء النّحاة الّذين وافقهم : الأخفش ، والمبرّد ، وسيبويه ، و الزّمخشري ، و أبو علي الفارسي ، و الرّمّاني ، و غيرهم وكان يُظهر متابعته لهؤلاء النّحاة من خلال بعض العبارات الدّالة على ذلك ، من مثل : و الّذي ذهب إليه هو الصّحيح ، و الصّحيح ، وبقوله : أقول، ذكر ذلك ، وغير ذلك من العبارات ، ومن ذلك عنده :

1ـ نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به :

ذكر ابن مالك قول خُباب رضي الله عنه : << فَلَمْ يَتْرُكْ إِلاَّ نَمِرَةً ، كُنَّا إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلاَهُ ، وَإِذَا غُطِّيَ رِجْلَيْهِ بَدَا رأسُهُ >> [1]، وبيّن إشكاله بقوله: " وفيه إشكال ظاهر ؛ لأنّ << غُطِّيَ >> يقتضي مرفوعا ، ولم يذكر بعده غير <<

[1] ـ ينظر صحيح البخاري ص 131/5.

رِجليْه >> فكان حقهُ الرّفع [1]، أي << رِجلاه >> بالألف ؛ لأنه مثنى على أنه نائب فاعل.

لكن ابن مالك أجاز نصبه ، وذكر لذلك ثلاثة أوجه منها :

ــ أن يكون << غُطّي >> مُسندا إلى ما دلّ عليه << غُطّي >> من مصدر ، فإنّ نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به جائزة عندي و عند الأخفش و الكوفيين ، لكن بشرط أن يُلفظ به مخصّصا ، أو يُنوى و يدلّ على تخصيصه قرينة، وقرينة التّخصيص هنا موجودة ، و هي وصف الرّاوي النّمرة بعدم الشّمول والافتقار إلى جذبها من علوٍ و سفل ، فحصل بذلك للتّغطية تخصيص[2] .

فقد أجاز ابن مالك نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود مفعول به ، واستدلّ لرأيه هذا برأي الأخفش و الكوفيين في هذه المسألة.

2 ــ استعمال " حيث " ظرف زمــان :

أجاز ابن مالك استعمال "حيث " ظرف زمان ، ووافق الأخفش في هذا الرّأي ، وفي ذلك يقول ابن مالك : وفي قوله : << حيث حُوصِر أشرفَ عَلَيْهِمْ >>[3] حُجَّةٌ للأخفش في جواز استعمال << حيث >> ظرف زمان ، لأنّ المعنى :" حين حوصِرَ

---

[1] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص 226.
[2] ـ ينظر المصدر نفسه ص 226.
[3] ـ ينظر البخاري صحيح البخاري ص 4/ 15.

أشرَف عليهِمْ "[1] .

واستشهد ابن مالك لهذا الرّأي بقول طرفة بن العبد :

لِلْفَتَـــى عَقْلٌ يَعِيشُ بِـــهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قدَمَهُ

أي : حين تهدي ساقَه قدَمَهُ .

3 ـ وقوع التّمييز بعد الفاعل ظاهرًا :

أجاز ابن مالك وقوع التّمييز بعد الفاعل ظاهرًا ، موافقا في ذلك المبرّد ، ومخالفا سيبويه .

وجاء في حديثه بعد ذكره لقول النّبي صلّى الله عليه وسلّم : << نِعْمَ المَنِيحَةُ اللّقِحَةُ الصَّفيّ مَنِيحَةً >> [2]، وقول امرأة عبد الله بن عمرو تعنيه: (نِعْمَ الرَّجل من رجل ، لم يطأ لنا فراشا ، ولم يفتش لنا كنفا) [3]، جاء ما نصّه : " تضمّن الحديث الأوّل و الثّاني وقوع التّمييز بعد فاعل << نعم >> ظاهرا ، وهو ممّا منعه سيبويه، فإنّه لا يجيز ان يقع التّمييز بعد فاعل << نعم >> و << بئس >> إلاّ إذا أضمر الفاعل [4] ، كقوله تعالى :

---

[1] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص 240.
[2] ـ ينظر البخاري صحيح البخاري ص 3/ 205.
[3] ـ المصدر نفسه ص 242/6.
[4] ـ ينظر سيبويه الكتاب ص 179/2.

(بئس للظّالمين بدلا)[1]، وكقول بعض الطّائيين :

لَنِعْمَ امْرَءًا اوس إِذَا أزمة عَرَتْ ويمم لِلْمَعْرُوفِ ذُو كَانَ عُودًا

وأجاز المبرّد وقوعه بعد الفاعل الظّاهر ، وهو الصّحيح [2].

وذكر أنّ حجّة المانعين ضعيفة ، وهي : " أنّ التّمييز فائدة المجيء به رفع الإبهام ، ولا إبهام إلاّ بعد الإضمار ، فتعيّن تركه مع الإظهار " [3] ، وفنّد هذه الحجّة بالقياس والسّماع ، وفي ذلك يقول : " وهذا الكلام تلفيق عار عن التّحقيق ، فإنّ التّمييز بعد الفاعل الظّاهر وإن لم يرفع إبهاما ن فإنّ التّوكيد به حاصل ، فيسوّغ استعماله كما ساغ استعمال الحال مؤكّدة ، نحو قوله تعالى:(ولّى مدبرًا)[4]،

و(يوم أُبعثُ حيًّا)[5]، مع أنّ الأصل فيها أن يُبيّن بها كيفية مجهولة .

فكذا التّمييز ، أصله أن يرفع إبهاما ، نحو : له عشرون درهما .

ثمّ جاء به ارتفاع الإبهام قصدا للتّوكيد نحو : عنده من الدّراهم عشرون درهما .

ومنه قوله تعالى : (إنّ عِدَّةَ الشُّهورِ عِنْدَ اللَهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)[6].

---

[1] ـ سورة الكهف آية 50.
[2] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص 167.
[3] ـ المصدر نفسه ص 167.
[4] ـ سورة النّمل آية 10.
[5] ـ سورة مريم آية 36.
[6] ـ سورة التّوبة آية 36.

فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل << نعم >> و << بئس >> لساغ استعماله قياسا على التّوكيد مع غيرها فكيف ؟ وقد صحّ نقله ، وقُرّر فرعه وأصلُهُ"[1].

وقد استشهد لذلك بعدّة أبيات من الشّعر، منها قول جرير يهجو الأخطل :

وَ التَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلاً وَ أُمُّهُمْ زَلاَّء مُنْطِيقُ

فقد وافق ابن مالك المبرّد ، وخالف سيبويه ، وردّ على حجّة المانعين لوقوع التّمييز بعد فاعل << نعم >> ظاهرا بالقياس و السّماع ، فثبت له ما أراد ، وأوقع الحجّة على المانعين .

4 ـ العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجارّ :

ذهب ابن مالك إلى أنّه يجوز العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجارّ ، محتجًّا بقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : << إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَ اليَهُودِ وَ النَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّا لاً >> [2]، يقول ابن مالك:"تضمّن هذا الحديث العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجّارّ ، وهو ممنوع عند البصريين ، إلاّ يونس و قطرُبا الأخفش، وجائز عند الكوفيين،والجواز أصحّ من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين،وصحّة استعماله نثرًا و نظمًا" [3].

---

[1] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص167-168.
[2] ـ ينظر البخاري صحيح البخاري ج3،ص112،فضائل القرآن ،باب17،حديث رقم 5021.
[3] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص 107.

رابعا : ما خالف فيه ابن مالك النّحاة

اجتهد ابن مالك في توضيح إشكال الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ، حيث كان يسعى لإثبات ما يذهب إليه بشتّى الطّرق و الوسائل ، وكان من جملة هذه الوسائل إيراده للآراء النّحاة في هذه المسألة أو تلك ، ثمّ يُبيّن إغفالهم لها ، أو منعِهم إيّاها ، ثمّ يقيم عليهم الحجّة و الدّليل .

وقد كان في أغلب الأحيان لا يحدّد العلماء الّذين يُخالفهم الرّأي ، ويستعمل عبارات عامّة فيها مخالفتهم ، ومنها : " غَفَلَ عَنْ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِينَ " ، و " مِمّا خَفِيَ عَلَى أَكْثَرِ النَّحْوِيِينَ " ، و " يَظُنُّ بَعْضُ النَّحْوِيِينَ " ، و " وَهُوَ مِمَّا يَغْفَلُ عَنْهُ " ، إلى غير ذلك من العبارات الدّالّة على ذلك .

ولكنّه كان يذكر اسم النّحويّ الّذي يخالفه في بعض الأحيان ، وكان يستخدم عباراتٍ مثل : "وَقَدْ غَفَلَ الزَّمَخْشَرِي " ، " وَ قَدْ خَفِيَ هَذَا المَعْنَى عَلَى ابْنِ جِنّي "، و " فِي هَذَا حُجَّةٌ عَلَى الفَرَّاءِ ".

ومنــها عند ابن مــالك :

1ــ تقديم حرف العطف على أدوات الاستفهام :

ذهب ابن مالك إلى أنّ حرف العطف يتقدّم على أدوات الاستفهام ، ولكنّه استثنى << الهمزة >> من ذلك أنّها أصل أدوات الاستفهام ، واستدلّ ابن مالك لذلك بقول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم : " أَوَ مُخْرِجِي هُمْ " ، وعلّق عليه بقوله : " فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدّم على غيرها من أدوات الاستفهام [1]

[1] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص63.

واستشهد لذلك بعدد من الآيات القرآنية ، منها قوله تعالى : (وكَيْفَ تَكْفُرُونَ وأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ) [1]، وقوله تعالى:(فَأَيَّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ)[2].

ثمّ بيّن علّة تقدّم الهمزة من دون أدوات الاستفهام الأخرى على حرف العطف ، وذلك بقوله : " ولكن خُصَّت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على أنّها أصلُ أدوات الاستفهام ؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة ، فأرادوا التّنبيه عليه ، فكانت الهمزة بذلك أولى، لأصالتها في الاستفهام [3].

ثمّ أشار إلى أنّ الزّمخشري في هذه المسألة ، والمتمثّل في وجود جملة محذوفة بين الهمزة وحرف العطف ، ومن ذلك ما جاء في تفسير الزّمخشري لقوله تعالى : (أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ) [4]: " الّذي عُطفت عليه الفاء محذوف ، معناه : أنحن مخلّدون مُنعمون فما نحن بميّتين ولا مُعذّبين ".

وبيّن ابن مالك إغفاله لهذا المعنى ، وخالفه الرّأي في ذلك ، يقول ابن مالك : " وقد غفل الزّمخشري في معظم كلامِه في " الكشّاف " عن هذا المعنى ، فادّعى أنّ بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفا عليها بالعاطف ما بعده ، وفي هذا من التّكلّف و مخالفة الأصول ما لا يخفى "[5].

2 ـ جواز تأنيث المذكّر إذا أُوّل بمُؤنّث :

أجاز ابن مالك تأنيث المذكّر إذا أُوّل بمؤنّث ، وذكر ذلك بعد أن أورد قول النّبيّ الكريم : << أَسْرِعُوا بِالجَنَازَةِ ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدّمُونَهَا إِلَيْهَا ....>> ، وذلك

---

[1] ـ سورة آل عمران آية 101.
[2] ـ سورة الأنعام آية 81.
[3] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص64.
[4] ـ سورة الصّافات آية 58.
[5] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص 64.

بقوله : " موضع الإشكال في هذا الحديث قوله : << فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهَا >> [1] فأنّث الضّمير العائد على الخير وهو مذكّر ، وكان ينبغي أن يقول : فخير تقدّمونها إليه .

لكنّ المذكّر يجوز تأنيثه إذا أوّل بمؤنّث ، واستشهد ابن مالك لذلك بعدد من الشّواهد منها قراءة أبي العالية : << لاَ تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمانُهَا >> [2] بالتّاء ، وبيّن أنّ سبب تأنيث الفعل << تَنْفَعُ >> هو تأوّله بالطّاعة و الإنابة ، مع أنّه مسند إلى مذكّر هو " الإيمان" ، أي الأصل : << لاَ ينفع >> بالياء.

ثمّ بيّن أنّ تأنيث فعل الإيمان << تَنْفَعُ >> ليس مُتَأَتّ من كون << الإيمَانِ >> سرى إليه تأنيثٌ من المضاف إليه ، وهو الضّمير المتّصل << ها >> في إيمانُها ، كما ذهب لذلك ابن جنّي في قول الشّاعر[3] :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَـــاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَـــالِيهَا مَرَّ الرّيَاحِ النَّوَاسِـمُ

فابن جنّي يرى أنّ تأنيث << تَنْفَعُ >> في قراءة أبي العالية ناتج من ضمير التّأنيث في << إِيمَانُهَا >> ، كما أنّ << مَرَّ >> سرى إليه تأنيثٌ من المضاف إليه بعده << الرّيَاحُ >> ؛ لأنّ الرّياح مؤنّث .

و قد علّل ابن مالك رفضه هذا الرّأي بقوله : " لأنّ سريان التّأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروط بصحّة الاستغناء به عنه ، كاستغنائك << بالرّيَاحِ >> عن الـ << مرّ>> في قولك : تَسَفّهَت أعاليهَا الرّياحُ ، وذلك لا يتأتّى في :

<< لاَ تَنْفَعُ نَفْسًا إيمانُها >> ، لأنّك لو حذفت << الإيمان >> وأسندت << تنفعُ>> إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله ، وذلك لا يجوز بإجماع ، لأنّه بمنزلة قولك : << زيدًا ظَلَمَ >> تريد : ظلم زيد نفسَهُ فتجعل فاعل <<

---

[1] ـ ينظر البخاري صحيح البخاري ص 103/2.
[2] ـ سورة الأنعام آية 158.
[3] ـ ينظر ذو الرّمة الدّيوان ص 754/2.

ظَلَم >> ضميرا لا مفسّر له إلاّ مفعول فعله ، فتصير العُمدةُ مفتقِرةً إلى الفضلة افتقارا لازما، وذلك فاسد وما أفضى إلى الفاسد فاسدٌ[1].

وقد خفي هذا المعنى على ابن جنّي ، وعاد ابن مالك وجعل وجها آخر لسريان التّأنيث من المضاف إليه إلى المضاف ، وهو وجود الشّبه بما يُستغنى عنه ، وذلك بقوله : وقد يصحّ قول ابن جنّي بأن يجعل سريان التّأنيث من المضاف إليه إلى المضاف سبب آخر ، وهو كون المضاف شبيها بما يُستغنى عنه فالإيمان ، وإن لم يُستغنَ عنه في << لاَ تَنْفَعُ نَفْسًا إيمَانُهَا >> قد يُستغنى عنه في << سرتني إيمانُ الجارية >> ، فيسري إليه التّأنيث بوجود الشّبه كما يسري إليه لصحّة الاستغناء عنه >> [2].

3 ـ استعمال << إذْ >> بمعنى << إذَا >> :

أجاز ابن مالك استعمال << إذْ >> بمعنى << إذَا >> في الدّلالة على الزّمن المستقبل، واستدلّ بذلك إلى قول ورقة بن نوفل لمحمّد صلّى الله عليه وسلم : << يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ >> [3] ، وفي ذلك يقول :" وقوله : << إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ >> استعمل فيه << إِذْ >> موافقة لـ << إِذَا >> في إفادة الاستقبال ، وهو استعمال صحيح غفل عن التّنبيه عليه أكثرُ النّحويين "[4].

فقد استنكر على النّحاة إغفالهم لهذا التّوافق بينهما ، وكأنّه يقول لنا أنّ سبب هذا الإغفال هو عدم إدراكهم لهذا المعنى مع أنّه موجود في الكثير من الشّواهد المسموعة، ويستدلّ لهذا بعدّة آيات من القرآن الكريم كدليل قاطع على صحّة ما ذهب إليه ومنه قوله تعالى : (وَ أَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ) [5]، فلو استبدلنا << إِذْ >> بـ

---

[1] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص 144.
[2] ـ ينظر المصدر السّابق 144.
[3] ـ ينظر البخاري صحيح البخاري ص6/1.
[4] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص62.
[5] ـ سورة مريم آية 39.

<< إذا>> لما تغير المعنى ، ولبقي هو ذاته في إفادة الاستقبال ، ويومُ الحسرة يكون في يوم القيامة ، ويوم القيامة في المستقبل ، ولذا ؛ فهو موافق لـ << إذَا >> في الدّلالة على المستقبل .

ولم يكتف ابن مالك بذلك ، بل أكّد هذا المعنى بالقياس على النّظير ، حيث ذكر أنّ << إذَا >> تُستعمل بمعنى << إذْ >> للدّلالة على الماضي ، واستشهد بعدّة شواهد من القرآن الكريم ، و منها قوله تعالى : (وَ إِذَا رَأَوا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا)[1]، فالانفضاض المشار إليه ـ كما يرى ابن مالك ـ واقع في الماضي ، وهو موضع صالح لـ << إذْ >> ، وقد قامت << إذَا >> مقامَها .[2]

4ـ استعمال <<في >> دالّة على التّعليل :

أورد ابن مالك قول النّبيّ صلّى الله عليه و سلّم : << عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ >> [3] على أنّه قول مشكل ، موضع الإشكال فيه استعمال حرف الجرّ << في >> دالّة على التّعليل ؛ أي أنّ موت الهرّة النّاتج عن تعذيب المرأة كان سببا في دخولها النّار ، وفب ذلك يقول : " تضمّن هذا الحديث استعمال << في >> دالّة على التّعليل ، وهو ممّا خفي على أكثر النّحويين مع وروده في القرآن العزيز و الحديث الشّريف و الشّعر القديم "[4].

فقد أخذ ابن مالك على النّحاة إغفالهم هذا المعنى على الرّغم من وروده في مختلف ألوان السّماع ، ومن ذلك قوله تعالى : (لَوْلاَ كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[5]، أي بسبب ما أخذتم .

---

[1] ـ سورة الجمعة آية 11.
[2] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص63.
[3] ـ ينظر البخاري صحيح البخاري ص 139/3.
[4] ـ ينظر ابن مالك شواهد التّوضيح ص 123.
[5] ـ سورة الأنفال آية 68.

واحتجّ بقول الشّـــاعر :

فَلَيْتَ رِجَالاً فِيكَ قَدْ نَذَرُوا دَمِـي وَهَمُّوا بِقَتْلِي يَـا بُثَيْنَ لَقُونِـي

أي : نذروا دمي من أجلك .

5ـ استعمال << حوّل >> بمعنى << صيّر>> :

أشار ابن مالك إلى استعمال << حوّل >> بمعنى << صيّر >> مستَنِدًا إلى قول النّبيّ الكريم : << مَا أَحَبَّ أَنَّهُ يُحَوّلُ لِي ذَهَبًا >> [1]، وفي ذلك يقول ـ ابن مالك ـ : " تضمّن هذا الحديث استعمال << حوّل >> بمعنى << صيّر >> ، وعاملة عملها، وهو استعمالٌ خفي على أكثر النّحويين ، و الموضع الّذي يليق أن يُذكر فيه باب "ظنّ " و أخواتها ، لأنّها تقتضي مفعولين هما في الأصل مبتدأ و خبر " [2].

ثمّ بيّن لنا وجه الشّبه الّذي جعل << حوّل >> بمعنى << صيّر >> ، وذلك بقوله: " وقد جاءت في هذا الحديث مَبنيّةً لِما لمْ يُسمَّ فاعله ، فرَفعت أوّل المفعولين ، وهو ضميرٌ عائد إلى << أحبّ >> ونصبت ثانيهما ، وهو

<< الذّهب>> فصارت ببنائها لِما لم يُسمَّ فاعله جارية مجرى << صار >> في رفع ما كان مبتدأ و نصب ما كان خبرا ، و هكذا حُكم << ظنّ >> و أخواتها "[3].

ويذكر إغفال النّحاة لقول الحريري في الخمر :

ومـا شيءٌ إذا فَسَـــدَا تَحَوَّلَ غَيُّهُ رَشَـدَا

زَكِيُ العِرْقِ آخِـــرُهُ وَلَكِنْ بِئْسَ مَا وَلَـدَا

ويرى أنّ إغفالهم قولَ الحريري هذا مردّه إلى خَفْيَةِ هذا المعنى عليهم[4] .

---

[1] ـ البخاري صحيح البخاري ج3ص144،الاستفراض، باب3،حديث رقم 2388.
[2] ـ ابن مالك : شواهد التّوضيح ص125.
[3] ـ المصدر نفسه ص 125 .
[4] ـ ابن مالك شواهد التّوضيح ص 126.

فقد درج ابن مالك على مخالفة النّحاة بتخصيصه لأسماءٍ محدّدة منهم ، أو بتعميم المخالفة بلفظ << النّحاة >> ، الأمر الّذي يكشف لنا عن سعة اطّلاعه و ثقافته اللّغويّة العالية ، و إدراكه الكبير لمعاني الألفاظ و الكلمات ، وإحاطته بشواهد اللّغة والنّحو .

المبحث الثاني : جهوده في الألفية

أوّلا : مفهومها وخصائصها :

أ ـ لغة :

جاء في لسان العرب : " الأَلْفُ مِنَ العَدَدِ ، مَعْرُوفٌ مُذَكَّرٌ ، وَالجَمْعُ آلُفٌ،وَآلاَفٌ وَأُلُوفٌ ، وَأَلَّفَ العَدَدَ وَآلَفَهُ : جَعَلَهُ أَلْفًا ، وَأَلْفٌ مُؤَلَّفَةٌ أَيْ مُكَمَّلَةٌ ، وأَلَفَهُ يَأْلِفُهُ بالكَسْرِ أَيْ أَعْطَاهُ أَلْفًا "[1].

ب ـ اصطلاحا :

جاء في دائرة المعارف : " الألفية نسبة إلى الألف من العدد ، وهو اسم سميت به مجموعات متون شعريّة قد جُمعت فيها قواعد علم من العلوم العربيّة ، وأشهرها ـ وهي معروفة على الإطلاق ـ ألف الشّيخ العلاّمة جمال الدّين محمّد بن مالك في النّحو ، جمع فيها المقاصد العربية ، وسمّاها الخلاصة ، وإنّما اشتهرت باسم الألفية لأنّ عدد أبياتها ألفا "[2].

وممّا سبق يظهر أنّ هذه الألفاظ تعني العدد ألفا من كلّ شيء ، والعرب تميل إلى الألف للتّكثير ، ويستعملونها للدّلالة على الشّيء الكثير منه و إن لم يبلغها .

" تضمّ الألفية باستثناء المقدّمة و الخاتمة أبوابا و فصولا كثيرة بين القصير والطّويل ، تبلغ هذه الفصول خمسة وسبعين أوّلها : باب " الكلام و ما يتألّف منه ، وآخرها باب " الإدغام " ، وهي من بحر الرّجز ووزنه مستفعلن ستّ مرّاتٍ ..."[3]

---

[1] ـ ينظر : ابن منظور : لسان العرب إعداد : عبد الله كبير، هاشم محمّد الشّاذلي ، محمّد أحمد حسب الله، سيّد رمضان أحمد ، دار المعارف ، 1119، كورنيش النّيل ، القاهرة : مادّة (ألف) ص107-108.

[2] ـ ينظر : البستانيّ بطرس : دائرة المعارف ، بيروت ، مج 4 ، دت ، ص275.

[3] ـ ينظر : عتيق عبد العزيز : علم العروض و القافية ، دار النّهضة العربيّة ، بيروت ط 2 ، 1967ص72.

وتمتاز الألفية بترتيب فصولها ، وهو الترتيب المثالي لأبواب النّحو ، و الأكثر ملاءمة لدراسته ، وجاءت تسمية الخلاصة لأنّها تلخيص للكافية الشّافية ، ولأنّ فيها زُبدة أفكاره وعلمه ، كما رتّب أبوابها و قسّمها ونظّمها ، فجعل كلّ باب وِحْدَةً مستقلّة، تتميّز عن غيرها ، فجعلها خمسةً وسبعين بابًا على شكل عناوين ، حتّى لا يختلط باب منها مع غيره ، فتتّضحُ مسائل كلّ باب وحده ؛ ممّا يساعد على الضّبط والإتقان ويسهّل الحفظ .

ومن يقرأ الألفية يجد استقلالا لابن مالك واضحا في اتّجاهه عن المدارس المعروفة قبله ، ولن يغيب ذلك عن أيّ باحث في النّحو ، " كان شخصية مستقلّة في حلبة النّحو، بل قد كان فارسَ هذه الحلبة بين المتأخّرين "[1].

وممّا قيل في الألفية : " من أشهر تآليفه وأكثرها تداولا الألفية في النّحو المنسوبة إليه الّتي سمّاها الخلاصة "[2].

وقال آخرون : "ومن بين مؤلّفاته الّتي تزيد عن الخمسين كتابه " الخلاصة " الّذي اشتهر بين النّاس باسم " الألفية " ، والّذي جمع فيه خلاصة علمي النّحو و التّصريف في أرجوزة ظريفة "[3].

ومن المصطلحات الجديدة الّتي اتّسمت بها الألفية ما يلي :

ـ النّائب عن الفاعل :

وكان جمهور النّحاة يسمّونه " المفعول الّذي لم يُسمّ فاعله " [4] ، قال الخضري : " هذه التّرجمة مصطلح المُصَنّف ، وهي أولى و أخصر من قول الجمهور : " المفعول الّذي لم يسمّ فاعله لأنّه لا يشمل غير المفعول ممّا ينوب كالظّرف.... "[5].

---

[1] ـ ينظر : عبد العال سالم مكرم : المدرسة النّحويّة في مصر والشّام ، ص186.
[2] ـ البستاني : دائرة المعارف ج1، ص675.
[3] ـ ينظر الخضريّ محمّد : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : شرح وتعليق : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ط1 ، 1998م،ج3،ص1.
[4] ـ ينظر : عبد العال سالم مكرم : المدرسة النّحويّة في مصر والشّام ، ص186.
[5] ـ ينظر الخضريّ محمّد : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج 1، ص1/379.

ـ البدل المطابق :

بَدَل قولهم : " كلّ من كلّ " [1]، وجاء في البيت خمس مائة وستّ وستين (566) من الألفية ، حول أنواع البدل [2]:

مُطَابِقًا ،أَوْ بَعْضًا ،أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ، يُلفى ، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

ـ الشّبه الوضعيّ :

ذكره ابن مالك في قوله[3] :

كالشَّبَهِ الوَضْعِي فِي اسِمَيْ جِئْتَنَا وَالمَعْنَوِي فِي مَتَى وَفِي هُنَـــا

" من أنواع الشّبه عند ابن مالك الشّبه الوضعي ، كأن يكون الاسم موضوعًا على حرفٍ واحدٍ كالتّاء في ضربتُ أو على حرفين كـ " نا " في أكرمنا [4]، وقال أبو حيّان: " لم أقف على هذا الشّبه إلاّ لهذا الرّجل ....."[5].

وقد تميّز منهج ابن مالك في الألفيتة بما يلي [6]:

أوّلا : الاعتماد على التّمثيل في تعريف المصطلحات و المفاهيم النّحوية :

كثيرا ما يعتمد ابن مالك في ألفيته على المثال ، إمّا لتعريف قاعدة أو بيان حكم ، ولعلّ هذا يرجع إلى عامل آخر هو الأخذ بالتّعليمات المنطقية في التّعريف [7]، حيث يُعدّ التّعريف بالمثال نوعا من أنواع التّعريف ، فمن ذلك :

---

[1] ـ ينظر : عبد العال سالم مكرم : المدرسة النّحويّة في مصر والشّام ص186.
[2] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ، دار الإمام مالك ، الجزائر ، ط 2 ، 1428هـ ـ 2007م ، ص110.
[3] ـ المصدر نفسه ص 11.
[4] ـ ينظر : عبد العال سالم مكرم : المدرسة النّحويّة في مصر والشّام ص187.
[5] ـ ينظر الخضريّ: حاشية الخضري ، ج1 ، ص53.
[6] ـ ينظر : عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد المملكة العربيّة السّعوديّة 1406هـ ـ1989م ص55.
[7] ـ ينظر : عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقدص 53 نقلا عن علي عبد المعطي محمّد : المنطق ومناهج البحث في العلوم الرّياضية و الطّبيعية ، دار الجامعات المصريّة 1977م ص102.

1ـ قوله في باب الكلام وما يتألف منه[1]:

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيـــدٌ كَاسْتَـقِمْ وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِـمْ

الكلام عند النّحاة << هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يَحسُن السّكوت عليه >> [2]

لكنّ ابن مالك اختصر هذا التّعريف بقوله : " كاستَقِمْ " ، حيث استغنى بالمثال عن أن يقول : فائدة يَحسُن السّكوت عليها ، فكأنّه قال : الكلام هو اللّفظ المفيد فائدة كفائدة استَقِمْ[3].

إلاّ أنّ هناك خلافا بين بعض شرّاح الألفية من حيث كون قوله : " كاستقم" تمثيلا لإتمام تعريف الكلام ، أو تمثيلا بعد تمام التّعريف ، فقد ذهب ابن النّاظم إلى قول ابن مالك : " كاستقم " تمثيلٌ لإتمام التّعريف ، قال :<< فاكتفى عن تتميم الحدّ بالتّمثيل>>[4].

وقال المرادي : <<وقوله : " كاستقم " تمثيلٌ للكلام الاصطلاحي بعد تمام حدّه ، لا تتميم للحدّ ، خلافا للشّارح >>[5].

وذهب الأشموني إلى أنّه يجوز في قوله : " كاستقِمْ " أن يكون تمثيلا ، فإنّه اقتصر في شرح الكافية الشّافية [6] على ذلك في حدّ الكلام ، ولم يذكر التّركيب والقصد ، نظرا إلى أنّ الإفادة ستَلزمُها ، لكنّه في التّسهيل صرّح بذلك .

2ـ قوله في باب الفـــــــاعل[7]:

---

[1] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص9

[2] ـ ينظر نقلا عن : مغني اللّبيب ص 490.

[3] ـ ينظر شرح ابن عقيل 14/1.

[4] ـ ينظر : عبد الحميد السّيّد محمّد عبد الحميد شرح ابن النّاظم على الألفية ص20 .

[5] ـ ينظر: شرح المرادي 15/1.

[6] ـ ينظر :عبدالمنعم أحمد هريدي : شرح الكافية الشّافية لابن مالك ، دار المأمون للتّراث ط1 1402ه-1982م ص1/ 157، ص54.

[7] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص48

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ ، مُنِيراً وَجْهُهُ ، نِعْمَ الفَتَى

لم يُعرّف الفاعل وإنّما اكتفى بالمثال [1].

ثانيا : التّســـامح و التّجوّز في العبـــارة :

1ـ قوله في بـــاب المشبّهات بليس [2]:

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَمَ حَيْثُ حَلْ

معنى ذلك أنّ المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب ب " ما " يلزَم رفعه ، لأنّ المعطوف بهما موجب ، و"ما " لا تعمل في الموجب ، نحو : ما زيد قائِمًا لكن قاعِدٌ، وما عمرو منطلِقا بل مقيم ، فقاعدٌ خبر لمبتدأ محذوف و التّقدير : لكن هو قاعدٌ ، ومقيمٌ مثله [3].

فابن مالك تجوّز في تسمية ما بعد " بل و لكن " معطوفا ،وليس هو بمعطوف ، بل هو خبر لمبتدأ محذوف ، و " بل و لكن " حرفا ابتداء[4] .

2ـ قوله في بـــاب الاشتغـــال [5]:

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرّ أَوَّلاَ.

يشير في هذا البيت إلى أنّه يُختار النّصبُ إذا وقع الاسم المُشْتَغَلُ عنه بعد عاطفٍ تقدّمته جملة فعلية ، ولم يُفصل بين العاطف و الاسم ، نحو : قام زيدٌ وعمرًا أكْرَمْتُهُ، فاختير النّصب لأنّه من باب عطف الجمل "[6].

---

[1] ـ ينظر عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد ص55.
[2] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 36
[3] ـ شرح المكودي على الألفية ، دار الفكر للطّباعة و النّشر والتّوزيع د ت ص 41.
[4] ـ شرح المرادي ص 315/1، و المكودي ص 41.
[5] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 54.
[6] ـ شرح ابن عقيل ص 2/ 138.

ففي قول ابن مالك : " على معمول فعلٍ " تجوّزٌ ، وإنّما العطف على الجملة الفعلية [1]،

وقال الشّطبي : << فلو قال عِوضَ ذلك :

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى جُمْلَةِ فِعْلٍ اسْتَقَلَّـت أَوَّلاَ.

لاستقام الكلام >>[2].

ثـــالثا : ذكر لغـــــــات القبائل :

يشير ابن مالك في بعض الأبواب إلى لغة من لغات قبائل العرب ، وذلك إمّا للتّفريق بين حكم وآخر ، أو بيان قاعدة نحوية ، ومن ذلك :

1 ـ قوله في بـــاب الموصول[3] :

وَمَنْ ، وَمَا ، وَ أَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا ذُو عِنْـدَ طَيّءٍ : شُهِرْ

يشير في هذا البيت إلى أنّ " مَنْ و مَا و أَلْ " تساوي ما ذُكر من الّذِي وَ الّتِي وتثنيتهما وجمعهما ، وقوله : " وهكذا ذو .....الخ " [4]، يعني أنّ " ذو " في لغة طيّء تُستعمل موصولة ، و أنّها غير " ذو " الّتي من الأسماء السّتة .

2 ـ قوله في بـــــاب العدد[5]:

وَقُلْ لَـدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشَرَهْ وَالشينُ فِيهَا عَنْ تميـمٍ كَسْرَهْ

يجوز في شين عشَرَة مع المؤنّث التّسكين و الكسرُ وهو لغةُ بني تميم [6] .

رابعـــا : التّنبيه على القليل في بعض الأحكام و القواعد :

---

[1] ـ ينظر: شرح المرادي 42/2 .
[2] ـ شرح الشّاطبي على الألفية المسمّى المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية (مخطوطة) مصوّرة في خمسة أجزاء بمركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى تحت رقم : 729--733-نحو ص48/2 .
[3] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 24.
[4] ـ شرح الشّاطبي ص 91/5 .
[5] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 141.
[6] ـ عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد ص 67 .

يُنبّه ابن مالك على حكم القلّة كثيرا في بعض المسائل النّحوية ، فالنّاظر في الألفية يجد أنّ ابن مالك قد ذكر القلّة في أربعةٍ وسِتّينَ موضعا من الألفية ، إلاّ أنّه لم يعتمد هذا اللّفظ دائما ، فهو يعبّر إمّا بقد مع الفعل المضارع ، أو بربّما ، أو بلفظ النّزر ، لكنّ الغالب تعبيرُه بلفظ قلّ أو قليل ، ونحوه [1].

ويتنوّع مفهوم القلّة عند ابن مالك ، فمرّة يعني بالقلّة الجواز ، ومرّة يقصد بها لغة قومٍ من العرب ، وحينا يعني بها الشّذوذ أو النّدرة ، وهكذا ، والدّليل على ذلك،

1قوله في بـــــاب حروف الجرّ[2]:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتىً نَزْرٌ ، كَذَاكَهَا ، وَنَحْوُهُ أَتـى

يشير إلى أنّ جرّ الضّمير بِرُبَّ و الكاف قليل ، نحو : رُبَّهُ ، وكَهَا ، والقلّة هنا بمعنى النّدرة مع جواز القياس ، قال في الكافية : " وَرُبَّهُ عَطَبًا اسْتَنْدَرَ ، وَقِسْ عَليه إن شِئتَ " [3]، ثمّ قال : " وَأشَرتُ بقولي : " وقس عليه إن شِئتَ " إلى أنّ هذا الضّمير لا بّد من إفراده و تذكيره ، وتفسيره بمُمَيّز بعده على حسب قصد المتكلّم ، فيُقال : رُبّهُ رَجُلاً....."[4]

2 قوله في بـــــاب أَفْعَلُ التّفضيل[5] :

وَرَفْعُهُ الّظَاهِرَ نَزْرٌ وَ مَتَى عَـاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتَـا

يشير إلى أنّ أَفْعَلُ التّفضيل لا يرفع الاسم الظّاهر مطلقا إلاّ بشروط ، لكن قد يرفعه حيث أشار بقوله : " نَزْرٌ " إلى القلّة ، وهي لغة ، قال في الكافية : " و حكى سيبويه أنّ

---

[1] ـ المرجع نفسه ص67.
[2] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 74.
[3] ـ شرح الشّافية الكافية ص 792/2.
[4] ـ المصدر نفسه ص 794/2.
[5] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 99.

بعض العرب تقول : مررت برجل أكرم منه أبوه ، فيرفع بأفعل التّفضيل الظّاهر مطلقا "[1].

خـــامســـــا : التّنبيه على المسائل الشّاذة :

على الرّغم من أنّ الألفية اختصارا للكافية الشّافية ، حيث تحرّى فيها ابن مالك الاقتصار على المشهور و الشّائع ، إلاّ أنّه يذكر أحيانا بعض المسائل الشّاذة ، وذلك لينبّه على أنّ النّصّ المسموع من الشّاذ يُقبل عن العرب كما هو ، ويُشار إلى أنّ القاعدة على خلافه ، فيستفاد من تنبيهه هذا في دراسة أمثال هذه النّصوص المسموعة[2] .

1ـ قال في بـــاب المعرب و المبني[3] :

أُولُو ، عَالَمُونَ ، عِلّيّونَـــا وَ أَرَضُونَ شَذَّ ، وَ السّنُونَـا

" أَرَضُونَ " جمع أرض ، و" سِنُونَ " جمع سنة ، وهما شاذّان في القياس لأنّهما لم يستوفيا شروط جمع المذكّر السّالم ، قال في الكافية : " فهذا و أمثاله يحفظ ولا يُقاس عليه "[4].

2ـ قال في بـــاب الفـــــاعل[5]:

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ : زَانَ نُورُهُ الشَّجَرْ

يشير إلى أنّه شذّ عود الضّمير من الفاعل المتقدّم على المفعول المتأخّر ، وذلك نحو: زان نورُه الشّجر ، فالهاء المتّصلة بنور الّذي هو الفاعل عائدة على الشّجر وهو المفعول ، وإنّما شذَّ ذلك لأنّ فيه عود الضّمير على متأخّر لفظا و رتبة [6]، ووصفه في

---

[1] ـ المصدر السّابق ص 1358/3.
[2] ـ ينظر : عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد ص 73
[3] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 14.
[4] ـ ـ شرح الشّافية الكافية ص 193/1.
[5] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 51.
[6] ـ شرح ابن عقيل ص 2/ 105.

الكافية بالقلّة ؛ حيث قال : " وقلّ زان نوره الشّجر "[1] ، ثمّ قال : " ولم يُحسن تقديم الفاعل متّصلا به ضمير عائد إلى الفاعل نحو : زان نوره الشّجر ، ومع كونه لا يُحسن فليس مُمتنعا "[2] .

3ـ قوله في بـــــاب جمع التّكسير[3]:

وَ حَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَ فَاعِلَهْ وَشَذَّ فِي الفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

يشير إلى أنّ الوصف إذا كان على " فاعل " لمذكّر عاقل شذّ جمعه على " فواعل " ، نحو : فارسٌ وفوارسٌ[4] .

سابعا : التّنبيه على المسائل الخلافية :

يشير ابن مالك في بعض الأبواب إلى بعض المسائل الخلافية ، فحينا يذكر الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، وحينا يشير إلى الخلاف فقط دون ذكر مذهب معيّن ، ومن ذلك [5] :

1ـ قوله في بـــــاب النّكرة و المعرفة[6]:

وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتّصَـــــــالاَ أَخْتَارُ ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَ

فهو يشير هنا إلى الخلاف في اتّصال الضّمير و انفصاله في كلّ من باب : أعطى، وظنّ ، وكان ، و لم يذكر مذهبا معيّنا ، وإنّما اكتفى بذكر الخلاف في البيت الأوّل ، واختيار غيره في البيت الثّاني .

---

[1] ـ شرح الشّافية الكافية ص 583/2 .
[2] ـ المصدر نفسه ص2/ 585.
[3] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 158.
[4] ـ ينظر :عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد ص 77.
[5] ـ المرجع نفسه ص 92.
[6] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 19.

2 ـ قوله في بـــــــاب التّنازع في العمل[1] :

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَــلْ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْــرَه وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

يشير إلى الخلاف في أيّ الفعلين أولى بالعمل إذا كانا يطلبان معمولا واحدا ، نحو : قام وقعد زيد ، فقد ذكر مذهب البصريين الّذين يرون أنّ الفعل الثّاني هو الأولى بالعمل ، وأشار إلى المذهب الآخر ـ وهو مذهب الكوفيين ـ بقوله : " واختار عكسا غيرهم " ، وهو بلا شكّ يقصد الكوفيين الّذين يرون أنّ الفعل الأوّل هو الأوْلى بالعمل [2].

3 ـ قوله في بـــــــاب الحال[3] :

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، وَلاَ أَمْنَعُــهُ فَقَدْ وَرَدْ

يشير إلى الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي ، واكتفى بقوله : " قَدْ أَبَوْا " ، أي قد منع بعض النّحاة تقديمه ، وهو لا يرى منعه .

4ـ قوله في بـــــــاب التّوكيد[4] :

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

يشير ابن مالك إلى الخلاف في توكيد النّكرة ، وأنّ البصريين يمنعون ذلك ، ولا شكّ أنّه يُفهم من قوله : " وعن نحاة البصرة " أنّ الكوفيين في مقابلهم أجازوا ذلك[5] .

5ـ قوله في بـــــــاب الوقف[6]:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَــلاَ

---

[1] ـ المصدر نفسه ص 57-58.
[2] ـ ينظر :عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد ص 93.
[3] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 69.
[4] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 103.
[5] ـ ينظر :عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد ص 94.
[6] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 170.

يشير إلى الخلاف في نقل الفتحة في غير المهموز عند الوقف ، وذكر هنا مذهبين البصريّ والكوفيّ [1]

[1] ـ ينظر :عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد ص 94.

ثانيا : مآخذ حول الألفية

أوّلا : إطلاق العبارة :ومعنى ذلك أنّه يأتي بالعبارة مطلقة دون قيد ، ومن ذلك :

ـ قوله في باب الكلام وما يتألّف منه[1] :

بِالجَرّ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنّدَا ، وَأَلْ وَمُسْنَدٍ للاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى العلامات الّتي يتميّز بها الاسم من الفعل والحرف ، وهي : الجرّ ، والتّنوين ، والنّداء ، والألف واللّام ، والإسناد إليه ، لكن اعترض عليه في هذا البيت من ثلاثة أوجه :

أوّلا : قوله : " والتّنوين " ، حيث أطلقه دون قيد ، وهو على سبعة أقسام : تنوين التّمكين ، و التّنكير ، والمقابلة ، والعوض ، والتّرنّم ، والاضطرار ، والغالي [2].

فيقتضي أنّ هذه الأقسام كلّها من علامات الاسم ، وليس كذلك ، << بل الّذي يختصّ به الاسم إنّما هو تنوين التّمكين ، والتّنكير ، والمقابلة ، والعِوض ، وأمّا تنوين التّرنّم و الغالي فيكونان في الاسم و الفعل والحرف >> [3].

ورُدّ هذا الاعتبار بأنّ إطلاق اسم التّنوين على التّرنّم و الغالي ـ وهما اللّذان يلحقان القوافي المطلقة ـ مجازٌ ،<< إنّما هو نونٌ بدليل أنّه يثبُت وقْفًا ، ويُحذف وصلا بخلاف التّنوين ، فالتّنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه >> [4].

ثـانيا : قوله : "وأل " ، أُخذ عليه أنّ " ألْ " بأقسامها تدخل على الاسم إلاّ الموصولة << فإنّها قد تدخل على الفعل ....فكان ينبغي الاحتراز عنها >> [1]

---

[1] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 9.
[2] ـ ينظر شرح أبي حيّان على الألفية المسمّى منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك نشره جليزر في أمريكا 1946م ص4.
[3] ـ ينظر ابن عقيل ص 21/1.
[4] ـ ينظر شرح المرادي ص 33/1 .

قال أبو حيّان : " فقوله : أنّ الاسم يتميّز بـأل إطلاق في مكان التّقييد "[2].

وقد ردّ الشّاطبي هذا الاعتراض : << بأنّ " أل " وهي أداة التّعريف المعبّر عنها بالألف واللّام ....مختصّة أيضا بالأسماء على جميع وجوهها ، ومن كونها لتعريف العهد أو الجنس ، أو زائدة ، أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها ، وذلك أنّ المقصود بها التّعريف ، والفعل لا يتعرّف ، لأنّ مدلوله جنس ، فهو أبدا مبهم في جنسه .... وكذلك الموصولة لأنّها للتّعريف أيضا ، وإن جرى مع ذلك كونها موصولة ، إذ ليس المعنيان بمتنافيين ، ولا يتعرّض عليه بها ....وعلى الجملة ، فدخول الألف واللّام على الاسم واختصاصها به هو الشّهير ، والكثير ، فيكفي في كونها معرّفة >> [3].

ثـــالثـــا: قوله: " ومسند للاسم " ، قال أبو حيّان : << أطلق الإسناد وهو إسناد لفظيّ ، وإسناد معنويّ ، فاللّفظي يوجد في الاسم و الفعل و الحرف ، نحو : " زيد ثُلاثي " ، و " ضرب فعل ماضٍ " .... والمعنويّ هو الإسناد إلى مدلول الكلمة ، نحو : قام زيد ، فالمتّصف بالقيام ليس اللّفظ ، إنّما اتّصف به مدلوله وهو الشّخصيّ ، وهذا هو الّذي يكون خاصّة من خواص الاسم لا اللّفظي >> [4].

ورُدّ هذا الاعتراض بأنّ ابن مالك يقصد بالإسناد الإسناد الحقيقي لا اللّفظي ، وذلك أنّه لمّا جعله من خصائص الاسم كان دليلا على أنّه يريد به الحقيقي ، لأنّ الإسناد إلى الاسم هو الإخبار عن مدلوله لا عن لفظه ، كقولنا : زيدٌ فاضل ، فأخبرنا عن مدلول زيد لا عن لفظه [5].

=

[1] ـ المرجع السّابق ص34/1.
[2] ـ ينظر شرح أبي حيّان ص 4.
[3] ـ شرح الشّاطبي على الألفية المسمّى المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية ص 20/1 .
[4] ـ شرح أبي حيّان ص 4.
[5] ـ شرح الشّاطبي على الألفية المسمّى المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية ص 20/1.

ثانيا : قصور العبارة : ومن ذلك :

قوله في بـــــاب الابتداء[1] :

وَالخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ كَاللهُ بَرٌّ ، والأَيَادِي شَاهِدَهْ

عرّف ابن مالك الخبر بأنّه الجزءُ المتمُّ للفائدة ، إلاّ أنّه أُخذ عليه أنّ هذا التّعريف يشترك فيه الخبر وغيره ، فهو << يصدُق على الفاعل ، و يصدُق على المبتدأ نفسه ، لأنّ كلا منهما الجزء المتمّ للفائدة ....وعلى الفعل أيضا ، وعلى الحرف أيضا ، وعلى كلّ ما يكون جزءا متمّا للفائدة >> [2].

وقد رُدّ ذلك بأنّ المراد بالجزء في قوله : " وَ الخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَة " جزء الجملة الاسمية ، ويدلّ على ذلك أمران [3]:

أحدهما : أنّ الباب موضوع لها .

والثّاني : التّمثيل بقوله : كاللهُ برٌّ ....فلا يدخل فيه الفعل ، ولا الفاعل ولا الحرف .

ثـــالثا : عدم الدّقة في اختيار بعض الألفاظ ، ومن ذلك :

قوله في بــاب إنّ [4]:

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِــنَّ وَ أَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ

يشير إلى أنّ حكم " أَنَّ " المفتوحة الهمزة ولكن في العطف على اسمها هو حكم " إنَّ " المكسورة الهمزة ، نحو : علمتُ أنّ زيدًا قائمٌ وعَمرُو ، برفع عمرو ونصبه[5].

أمّا ليت ، ولعلّ ، وكأنّ فلا تشترك مع إنّ في هذا الحكم إلاّ أنّه << لا وجه للتّعبير بالإلحاق ، ولذا صوابه أن يقول :

---

[1] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 29.
[2] ـ نشرح أبي حيّان ص 38،201.
[3] ـ ـ ينظر: شرح المرادي ص273/1.
[4] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 41.
[5] ـ شرح ابن عقيل ص1/ 337.

وَمِثْلُهَا فِي ذَاكَ لَكِــنَّ وَأَنَّ وَامْنَعْهُ فِي لَيْتَ و لَعَلَّ و كَأَنَّ

وقد فات ابن مالك في ألفيته [1] :

ـ لم يُخصّص بابا للمفعول به كباقي المفاعيل ، بل ذكر بعض أحكامه في باب الفاعل ، وبعضها الآخر في باب تعدّي الفعل ولزومه .

ـ لم يُخصّص فصلا للتّنوين وأحكامه وأنواعه .

ـ لم يُخصّص فصلا لالتقاء السّاكنين .

ـ لم يُفرد لأدوات الاستفهام بابا مستقلا بها على الرّغم من أهمية هذا الباب ، فقد ذكر بعض الأدوات في اسم الموصول ، وأفرد لـ " كم " فصلا خاصّا بها ، مقترنة بـ " كأين وكذا ".

ـ عدم تركيزها على تصريف الأفعال و تخصيص باب لها يليق بأهمّيتها في النّحو .

ـ لم يُفرد بابا مستقلا للجمل الّتي لها محلّ من الإعراب ، والجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب ، وإنّما جاء ذكرها عَرَضا في بعض الأبواب الأخرى كالنّعت و الحال .

كذلك فاته من المسائل المتعلّقة ببعض الأبواب بناء الماضي و الأمر وذلك عند قوله[2] :

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيّ بُنِيَــــا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَـا

حيث ذكر << أنّ فعل الأمر والماضي مبنيان ، ولم يبيّن على ما يُبنيان عليه >>[3].

كذلك في باب الموصول حيث تحدّث في هذا الباب عن الموصولات الاسمية ، ولم يذكر الموصولات الحرفية ، وهي : أَنْ ، وأَنَّ ، وكَيْ ، ومَا ، ولَوْ[4] .

وكذلك في باب الاختصاص لم يستوف ابن مالك أحكام هذا الباب ، ولذا قال المكودي: " فقد أَجْحَفَ النَّاظِمُ بِهَذَا البَابِ ، إِذْ لَمْ يُصَرّحْ بِمَا يَتَعَلّقُ بِهِ مِنَ المَعْنَى والإِعْرَابِ>> [1].

---

[1] ـ عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد ص 232.
[2] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 11.
[3] ـ ـ شرح أبي حيّان ص6.
[4] ـ شرح ابن عقيل ص 138/1.

ثـــــــالثا : ما وافق فيه النّحاة

ـ يسلك ابن مالك رحمه الله ـ في المسائل النّحويّة الّتي هي محلّ خلاف النّحاة ـ مسلك الموازنة و التّرجيح و الاختيار ، حسب ما أدّاه إليه اجتهاده ، وهو يميل إلى المدرسة البغدادية شأنه شأن غيره من الأندلسيين .

ولابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين و البغداديين وسابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية ينفرد بها ، فممّا اختاره من مذاهب البصريين :

ـ أنّ المصدر أصلٌ للاشتقاق في الفعل والوصف ؛ حيث قال [2]:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انتُخِبْ

ـ وافقهم في إضافة الاسم إلى اللّقب إذا كانا مفردين ، فالبصريون يرون هذه الإضافة نحو :" هَذَا سَعِيدٌ كَرَزٍ "[3] ، بخلاف الكوفيين الّذين يرون " جواز إتباع الثّاني للأوّل على أنّه بدل منه أو عطف بيان نحو : " هَذَا سَعِيدٌ كَرَزٌ " [4]، قال ابن مالك[5] :

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتَّـــى وَإِلاَّ أَتْبِعِ الّذِي رَدِفْ

ـ قال البصريون كان ترفع المبتدأ ، ويسمّى اسما لها ، وقال الكوفيين هو باق على رفعه الأوّل ، قال الصّبّان : " يظهر ثمرة الخلاف في (كان زيدٌ قائمًا ، وعمرُو جالسًا) ، فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز لِلُزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين، وعلى مذهب البصريين يجوز لأنّ العامل واحد وهو (كان) ، وابن مالك يرى مذهب البصريين [6] قال في الألفية [7]:

=

[1] ـ شرح المكودي على الألفية ص 159.
[2] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 59.
[3] ـ ينظر عبد العال سالم مكرم : المدرسة النّحوية في مصر والشّام ص207.
[4] ـ المرجع نفسه ص 207.
[5] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 21
[6] ـ ينظر : عبد العال سالم مكرم المدرسة النّحوية ص 195.
[7] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 33 .

تُرفَعُ كَانَ المُبتَدَا اسمًا و الخَبَر تُنصِبُهُ كَـــكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

ـ ما ذهب إليه سيبويه من أنّ نون الرّفع مع المضارع المجموع هي المحذوفة في مثل " تَأْمُرُونِّي " ، وكذلك ما ذهب إليه سيبويه من أنّ الفعل عسى في قولك " عسيت أن تفعل " مُضَمّن معنى قاربت ، وبذلك يكون محلُّ " أن تفعل " النّصبَ على المفعولية[1] .

ـ وكان يرى رأي يونس في أنّ إمّا الثّانية في مثل " قام إمّا زيد و إمّا عمرو " ، غير عاطفة ، إنّما العاطف الواو السّابقة لها [2]، وكذلك في أنّ " الّذي " قد تأتي حرفا مصدريا مثل (وَخُضْتُمْ كَالّذِي خَاضُوا)[3] ، أي كخوضهم [4].

ـ وكان يذهب مذهب المبرّد في أنّه يجوز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدّم عليه إذا كان ظرفا أو جارًّا ومجرورا مثل : " إِنَّ مُحَمَّدًا لَبِكَ واثِقٌ " وجوّزا معا دخول اللّام على الخبر ومعموله جميعا[5] .

ـ وكذلك اختار رأي المبرّد في أنّ " إذا " الفجائية ظرف مكان ، وأكثر من آراء الأخفش ، من ذلك مسألتان في باب كان وأخواتها ، أمّا أولاهما فدخول الواو على أخبارها إذا كانت جملة تشبيها لها بالجملة الحالية مستدلّين بقول الشّعراء :

وَكَانُوا أُنَاسًا يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَهُ النَّظَرُ الشَّزْرُ

وذهب الجمهور إلى أنّ : " أصبحوا " في البيت تامّة و الجملة حالية ، وأمّا المسألة الثّانية فدخول الواو على خبر " ليس " وكان المنفية إذا كان جملة وتاليا لـ " إلاّ " كقول بعض الشّعراء :

لَيْسَ شَيءٌ إلاَّ وَفِيهِ إِذَا مَـــا قابَلَتْهُ عَيْنُ البَصِيرِ اعْتِبَارُ

وأنكر ذلك الجمهور بأنّ الخبر حُذف ضرورة أو أنّ الواو زائدة .

---

[1] ـ ينظر ابن هشام مغني اللّبيب ص 25،26.
[2] ـ ينظر المرجع نفسه ص 62.
[3] ـ سورة التّوبة آية 69.
[4] ـ ينظر السّيوطي همع الهوامع تح عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت دت ص 83/1 .
[5] ـ المصدر نفسه ص 139/1 .

ـ وكان يأخذ برأي الأخفش في أنّ " من " الجارّة تأتي زائدة مطلقا ، وخرّج عليها قوله عزّ وجلّ شأنه : (للَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) [1]، وأخذ برأيه في أنّ اسم" عسى" أخت كاد قد يأتي بصورة المنصوب المتّصل مثل : عساني وعساك وعساه ، وهو في محلّ رفع نيابة عن المرفوع الّذي حلّ محلّه [2]، وأيضا أخذ برأيه في أنّ الحال لا تجيء من المضاف إليه إلاّ إذا كان جُزءا من المضاف أو مثل جزئه على شاكلة قوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلّ إِخْوَانًا) [3] وقوله : (واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)[4]، لأنّه لو استُغني عن المضاف وقيل ونزعنا ما فيهم إخوانا ، واتّبع إبراهيم حنيفا لاطّراد السّياق و الكلام .

وقد تابع الكوفيون الأخفشَ في مسائل كثيرة ، وابن مالك يتابعهم في الأخذ برأيه في غير مسألة ، من ذلك :

ـ حذف الموصول الاسمي ، كقول حسّان بن ثابت :

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

على تقدير : ومن يمدحه .

ـ جواز منع الاسم من الصّرف في ضرورة الشّعر .

ـ جواز إقامة غير المفعول به من الظّرف والجارّ و المجرور و المصدر نائب فاعل مع وجوده [5]كما جاء في قراءة أبي جعفر : (ليجزي قوما بما كانوا يكسبون) [6]، ومجيء إذ إذ الظّرفية مفعولا به مثل : (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً) [7] وبدلا منه مثل :

---

[1] ـ سورة الرّوم آية 4

[2] ـ ينظر السّيوطي همع الهوامع ص 1/ 132.

[3] ـ سورة الحجر آية 47.

[4] ـ سورة النّحل آية 133.

[5] ـ السّيوطي همع الهوامع ص 162/1

[6] ـ سورة الجاثية آية 14.

[7] ـ سورة الأعراف آية 86.

(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ)[1] و الجمهور لا يُثبتون ذلك [2]، ومجيء أو العاطفة بمعنى " الواو " أي لمطلق الجمع مثل : " لِنَفْسِي ثُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا " أي وعليها .

وفي كثير من المسائل الّتي ينفرد بها الكوفيون يختار ابن مالك رأيهم ، من ذلك :

ـ ما ذهبوا إليه من أنّ مذ أو منذ ، إذا وَلِيهُما اسم مرفوع مثل : " ما رأيته مُذ أو منذ شهران " ظرفان مضافان لجملة حُذف فعلها وبقي فاعلها و الأصل : مذ كان شهران، وكان المبرّد وابن السّرّاج و الفارسي يرون أنّهما مبتدآن وما بعدهما خبر، وذهب الأخفش و الزُّجاجي إلى أنّهما ظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما [3].

ـ واختار رأيهم في جواز أن يوضع المفرد والمثنّى و الجمع موضع الآخر مثل قول امرئ القيس : " بها العينان تنهلُّ " أي : تنهلان ، وقولهم " لبيك " أي تلبية مكرّرة ، وقولهم : " شابت مفارِقُهُ " وليس للشّخص سوى مفرق واحدٌ ، ومثل عظيم المناكب وغليظ الحواجب[4] .

ـ واختار رأيهم في أنّه إذا وقع بعد الجارّ والمجرور مرفوع وتقدّمها نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو حال كان فاعلا للجارّ و المجرور لنيابتهما عن الفعل المقدّر باستقرّ في مثل : " ما في الدّار أحدٌ " [5].

ـ وأخذ برأيهم في دخول الفاء على الخبر إذا كان أمرأ مثل قوله تعالى : (والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)[6] وأَوَّلَ ذلك جمهور البصريين مع حذف الخبر ، والتّقدير ممّا يُتلى عليكم أي حُكْمُ ذلك .

ـ واختار رأيهم في أنّ إيّاه في مثل رأيته إيّاه توكيد لا بدل [1] ، وأنّ " هَبْ " من أخوات ظنّ ، وأنّ عسى فعل ناقص في مثل " عسى محمّدٌ أن يقوم " وجملة أن يقوم بدل

---

[1] ـ سورة مريم آية 16.
[2] ـ السّيوطي همع الهوامع ص 204/1.
[3] ـ ابن هشام المغني ص 373.
[4] ـ السّيوطي همع الهوامع ص 50/1.
[5] ـ ابن هشام المغني ص 494 .
[6] ـ سورة المائدة آية 38.

استعمال سدّ مسدّ الجزأين كما في قوله تعالى :(أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)[2]، وأنّه يجوز بناء الظّروف المبهمة مثل : حين ، وزمن ، ومدّة ، ووقت إذا أضيفت إلى الجمل الاسمية لمجيء ذلك كثيرا في الشّعر مثل:" كريمٌ على حينَ الكرامُ قليل "[3]، كما يجوز نصب المضارع مع فاء السّببية في جواب الرّجاء بدليل ورود ذلك في القرآن الكريم مثل : (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَرُ فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى)[4] وقوله جلّ شأنه : (لَعَلِيَ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ)[5] في قراءة من نصب فيهما .

- وكان يتابع الكسائي ومن أخذ برأيه من البصريين أمثال المازني و المبرّد في جواز تقديم التّمييز على عامله لوروده في قول بعض الشّعراء :

" وما كاد نفسًا بالفُراق تطيب " ، غير أنّه اشترط أن يكون الفعل متصرّفا فلا يقال في التّعجّب " ما رجلا أحسن زيدا " .

- واستضاء برأيه في أنّ الفاعل محذوف مع الفعل الأوّل في صورة التّنازع مثل : كلّمني وكلمت زيدا ، فذهب إلى أنّ المرفوع محذوف مع أفعال الاستثناء " ليس ، ولا يكون ، وما خلا " .

- وكان يذهب مذهب الفرّاء في أنّ " دام " أخت كان لا تتصرّف[6] وأنّ لو مصدريّة في مثل قوله تعالى : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)[7] ، ومثل قوله تعالى : (ودُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)[8] .

- وافق الكوفيين في عمل اسم المصدر عمل فعله ، يقول في الألفية [1]:

=

[1] - المرجع السّابق ص 508.
[2] - سورة العنكبوت بية 2.
[3] - السّيوطي همع الهوامع ص 218/1.
[4] - سورة عبس آية 3-4.
[5] - سورة غافر آية 36-37.
[6] - المصدر السّابق ص 114/1.
[7] - سورة البقرة آية 96.
[8] - سورة القلم آية 9.

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ مَحَلَّـــهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

ـ وافقهم في صحّة الفصل بين المتضايفين في السّعة بمعمول المضاف و القسم في حين يخصّص البصريون ذلك بالشّعر مطلقا [2]، قال ابن مالك [3]:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً ، أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يَعِبْ

واختار آراء البغداديين في كثير من المسائل ، من ذلك رأي الزُّجاجي في أنّ << سوى >> مثل غير في المعنى و التّصرّف فتكون فاعلا في مثل : جَاءَنِي سِوَاكَ ، وَمفعولا في مثل: رَأَيْتُ سِوَاكَ ، وبدلا أو منصوبة على الاستثناء في مثل : ما جَاءَنِي أَحَدٌ سِوَاكَ ، وكان سيبويه و الجمهور يرون أنّها ظرف مكان ملازم للنّصب [4]، وذهب مذهب الفارسي في أنّ "غَيْرَ الاستثنائية " في مثل : قام القوم غير زيد منصوبة على الحالية [5]، وأنّ " ما " تأتي زمانية كما في قوله عزّ شأنه :

(فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ)[6] أي استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم ، وأنّ من معاني الباء الجارّة التّبعيض[7] مثل قوله تعالى [8]: (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) .

ـ وكان يأخذ برأي ابن جنّي في أنّه لا سبب لبناء الاسم سوى شبهه بالحرف [9]، وأنّ " إلاّ " قد تأتي زائدة ، وحمل عليه قول أحد الشّعراء :

أَرَى الدَّهْرَ إِلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبَا

واختار رأيه في أنّ الجملة قد تبدل من المفرد، وخرّج عليه قوله تعالى : (مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ)[1] ، قائلا : إنّ ربّك وما بعدها بدل من

=

[1] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 84.
[2] ـ عبد العال سالم مكرم المدرسة النّحوية ص 201.
[3] ـ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ص 83 .
[4] ـ ابن هشام المغني ص 151.
[5] ـ المرجع نفسه ص171.
[6] ـ سورة التّوبة آية 7.
[7] ـ ابن هشام المغني ص 111.
[8] ـ سورة الإنسان آية 6
[9] ـ السّيوطي همع الهوامع ص 1/ 16.

"ما" وصلتها[2].

وكان أحيانا يأخذ برأي أسلافه من الأندلسيين ، من ذلك أخذه برأي ابن السيّد في منع أن يكون عطف البيان تابعا لمضمر[3]، وبرأي ابن الطّراوة في أنّ هذا العطف لا يكون بلفظ الأوّل ، وتخريج مثل قوله تعالى : (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٍ كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا)[4] على البدلية[5] .

- وكان يرى رأي الشّلوْبين ومَن سبقه مثل الرّماني في أنّ خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان كونا عامّا كالحصول وجب حذفه مثل : " لولا عليّ لسافرت " ، أمّا إذا كان كونًا مقيّدًا مثل السّفر ونحوه وجب ذكره كقولك " لولا عليّ مُسافرٌ لزرتُك "[6].

- وكان يذهب مذهب ابن عصفور في أنّ عيونا في قوله تعالى [7] : (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا) تمييز لا حال كما ذهب الشّلوبين[8]، وفي أنّ " كَأَيّنْ " كما تأتي للتّكثير في مثل قوله تعالى : (وَكَأَيّنْ مِنْ نَبِيّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبّيُونَ كَثِيرٌ)[9]، تأتي للاستفهام كما جاء في قول أُبي بن كعب لعبد الله بن مسعود : " كأيّن تَقْرَأُ سورة الأحزابِ آيةً ؟ ، فقال : ثَلاَثًا وَسَبْعِينَ ".

=

[1] - سورة فصّلت آية 43.
[2] - ينظر السّيوطي همع الهوامع ص 128/2.
[3] - ابن هشام المغني ص 636.
[4] - سورة الجاثية آية 28.
[5] - ابن هشام المغني ص 509.
[6] - المرجع السّابق ص 302.
[7] - سورة القمر آية 12.
[8] - السّيوطي همع الهوامع ص 1/ 251.
[9] - سورة آل عمران آية 146.

رابعا : ما خالف فيه النّحاة

ولابن مالك وراء هذه الاختيارات من مذاهب النّحاة السّابقين آراء كثيرة ينفرد بها، ومن ذلك :

ـ أنّه كان يرى أنّ علامات الإعراب جزءٌ من ماهية الكلمات المعربة ، بينما كان يرى الجمهور أنّها زائدة عليها [1].

ـ كان يرى أنّ " ذان وتان و اللّذان واللّتان " مثنّاة حقيقة ، وأنّها لذلك معربة لا مبنية[2].

ـ ذهب إلى أنّ قراءة (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[3] إنّما هي لغة بلْحارث بن كعب في إجراء المثنّى بالألف دائما [4].

ـ جوّز تثنية اسم الجمع والجمع المكسّر [5] مستدلا بمثل قوله تعالى[6] : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِي فِئَتَيْنِ).

ـ كما جوّز حذف عائد الموصول قياسا على حذفه في الخبر ، وجعل منه قوله تعالى : (الَّذِي يُبَشّرُ اللهُ عِبَادَهُ)[7] ؛ أي به [8].

ـ وجوّز الإخبار عن اسم عين بظرف الزّمان بشرط الفائدة مثل : اللّيلةَ الهلالَ والبلحَ شهرين [9].

ـ وكان يذهب إلى أنّ " أم " المنقطعة تَعطفُ المفردات مثل " بل " مستدلا بقول العرب : " إنّ هناك لإبلا أم شاءً [10].

---

[1] ـ ينظر المصدر السّابق ص15/1.
[2] ـ المصدر نفسه ص 42/1.
[3] ـ سورة طه آية 63.
[4] ـ ابن هشام مغني اللّبيب ص 37.
[5] ـ المرجع نفسه ص 203.
[6] ـ سورة آل عمران آية 13.
[7] ـ سورة الشّورى آية 23.
[8] ـ السّيوطي همع الهوامع ص 1/ 90 .
[9] ـ المرجع نفسه ص 99/1.
[10] ـ ابن هشام مغني اللّبيب ص 46.

ـ كان يرى أنّ حرى في مثل : " حرى أن يفعل " من أخوات كاد[1] .

ـ وكان يرى أنّ " أو " العاطفة تأتي للتّقسيم مثل الكلمة اسم ، أو فعل أو حرف[2] .

ـ كان يرى أنّ " مِنْ " الدّاخلة على "عن" في قولك : " قَعَدْتُ مِنْ عَنْ يَمينِهِ "زائدة[3].

ـ وكان يرى أنّ الفاء تدخل في جواب " لمّا " في قوله تعالى [4]: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى البَرّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) ، وذهب الجمهور في الآية إلى أنّ الجواب محذوف ؛ أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصدٌ [5].

ـ وكان يرى أنّ "إِذْ " تقع للاستقبال [6] مستدلا بقوله جلّ شأنه : (يَوْمَئِذٍ تُحَدّثُ أَخْبَارَهَا)[7].

ـ وأنّ" إلى " قد تأتي بمعنى" في"[8] مثل قوله تعالى:(لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ)[9].

ـ وأنّ من معاني "عن " الاستعانة مثل : " رميت عن القوس "[10] ، وأنّ زيدًا في قولك: "بحسبك زيد " مبتدأ مؤخّر [11].

ـ وأنّ " على " تأتي بمعنى مثل [12] في قوله تعالى : (وَآتَى المَالَ عَلَى حُبّهِ) [13] ، وأنّ الكاف تأتي للتّعليل[14] مثل قوله تعالى : (واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) [15]، وأنّ " ذا " زائدة في

---

[1] ـ السّيوطي همع الهوامع ص281.
[2] ـ المصدر نفسه ص 368- 396.
[3] ـ ابن هشام مغني اللّبيب ص 160 .
[4] ـ سورة لقمان آية 32.
[5] ـ ابن هشام مغني اللّبيب ص 180.
[6] ـ السّيوطي همع الهوامع ص 1/ 204.
[7] ـ سورة الزّلزلة آية 4.
[8] ـ ابن هشام مغني اللّبيب ص 159.
[9] ـ سورة النّساء آية 87.
[10] ـ ابن هشام مغني اللّبيب ص159.
[11] ـ المرجع نفسه ص 159.
[12] ـ السّيوطي همع الهوامع ص 2 / 28.
[13] ـ سورة البقرة آية 177.
[14] ـ ابن هشام مغني اللّبيب ص 344.
[15] ـ سورة البقرة آية 198.

قولك مثل : " ماذا صنعت "[1]، وأنّ مثل " بادئ بدْء " و " أيادي سبأ " حالات مبنية[2] .

.

ـ كان يمنع إبدال المضمر من الظّاهر ويعرب " إيّاه "في مثل : رأيت زيدا إيّاه " توكيدا لا بدلا[3] .

ـ وذهب إلى أنّ الجملة الحالية قد تخلو من الواو و الضّمير معا مثل : " رأيتُ القمحَ القدحَ بدرهمين " أي منه [4].

ـ كان يذهب إلى أنّ لكن في مثل " ما قام زيد ولكن عمرو " غير عاطفة ، والواو عاطفة لجملة حُذف بعضها على جملة صُرّح بجميعها ، والتّقدير ولكن عمرو [5].

ـ كان الجمهور يرى في مثل قول الشّاعر : " وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَ العُيُونَا " وقول آخر : " عَلَّفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا " إلى أنّه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل كحلن في الشّطر الأوّل ، وسقيتها في الشّطر الثّاني ، وذهب ابن مالك إلى أنّه من عطف المفردات لما يَجمع بين العامل المذكور و المحذوف من معنى مشترك هو التّحسين في الأوّل والطّعام في الثّاني [6].

ـ كان الجمهور يرى أنّ رفع المضارع بعد لم الجازمة في قول بعض الشّعراء :

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نَعِيمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ

ضرورة ، وذهب ابن مالك إلى أنه لغة [7] وذكر أنّ المضارع قد يجزم بعد لعل عند سقوط فاء السّببية .

---

[1] ـ ابن هشام مغني اللّبيب ص 344.
[2] ـ السّيوطي همع الهوامع ص 1/ 249 .
[3] ـ المصدر نفسه ص 2/ 128.
[4] ـ المصدر نفسه ص 226/1 .
[5] ـ ابن هشام مغني اللّبيب ص 324.
[6] ـ السّيوطي همع الهوامع ص 2/ 130.
[7] ـ ينظر ابن هشام المغني ص 307.

وهو دائما على هذا النحو يذكر الشّاذ ولا يقيس عليه كما يصنع الكوفيون ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون كثيرا وكان رائده دائما السّماع فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده .

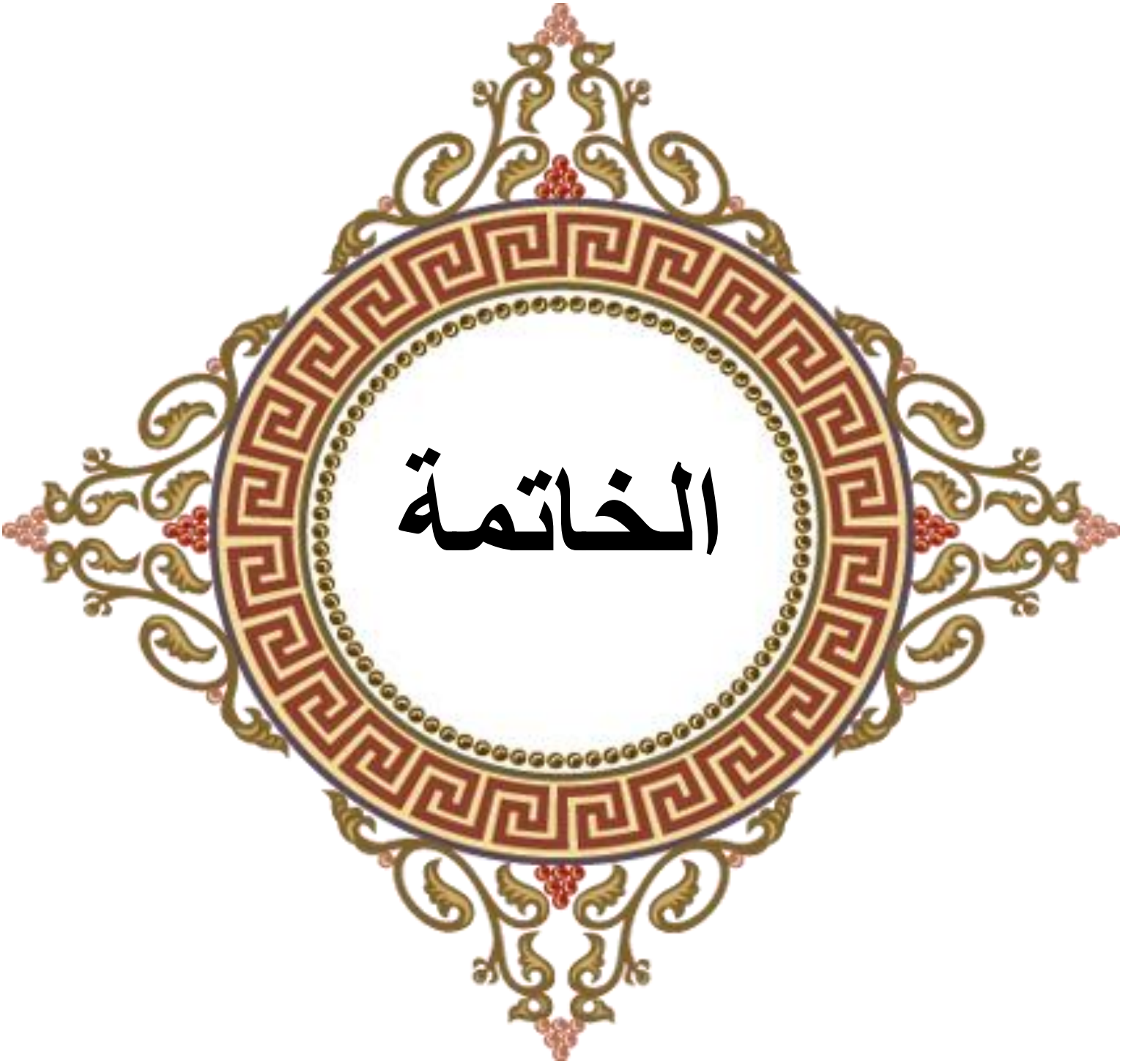
الخاتمة

الخـاتـــــمة

ومن أهمّ النتائج الّتي توصّلت إليها بعد هذه الدّراسة ما يلي :

1- إنّ لكتاب " شواهد التّوضيح " لابن مالك قيمة في الدّراسات اللّغويّة ، فقد جعل ابن مالك احتجاجه بالحديث النّبوي الشّريف محور انطلاقه إلى بحوث ومسائل لغوية جديدة ومناقشة مسائل كانت في الغالب محلّ خلاف بين النّحاة .

2- يعدّ ابن مالك من أوائل النّحاة الّذين أكثروا من الاستشهاد بالحديث النبوي كأصل من أصول النّحو العربي ، واحتجّ به احتجاجا مطلقا بوصفه المصدر الثّاني من مصادر اللّغة لاستنباط القواعد و الأحكام النّحوية .

3- اعتمد ابن مالك في تعضيد شاهد الحديث النّبوي على الشّواهد الفصيحة كالقرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، وكلام العرب نثره ونظمه لإثبات صحّة ما ذهب إليه .

4- لم يتحيّز ابن مالك إلى نحويّ بعينه أو إلى مذهب دون آخر ، فقد كان يخالف البصريين تارة ويوافقهم أخرى ، وكان يذهب مذهب سيبويه تارة ، ويخالفه تارة أخرى

5- يؤثر ابن مالك جانب السّهولة و الوضوح في عرضه للآراء والموضوعات النّحويّة، ويبتعد كثيرا عن التّعقيد ويأخذ بظاهر النّصوص دون تأويل .

6- لم يتعرّض ابن مالك لذكر بعض الأبواب و المسائل النّحويّة في الألفية ، وإن كان قد أشار إلى بعضها في بعض الأبواب ، كما أنّه لم يبيّن منهجا محدّدا في كتابه شواهد التّوضيح ، وكان يستشهد بأبيات مجهولة القائل .

7- أكثر ابن مالك من الأمثلة الّتي تعين على فهم القاعدة النّحوية ، وكانت الأمثلة شاملة واضحة ، في شواهد التّوضيح وفي الألفية .

8- لم يكثر ابن مالك من ذكر المسائل الخلافية ، وإن كان يشير أحيانا إلى موضع الخلاف في بعض الأبيات .

9- لم ينتم ابن مالك إلى مذهب نحوي ، وإنّما كان مجتهدا ، فحينا نراه بصريا ، وحينا آخر كوفيا فهو لا يتعصّب لمذهب ، وهذا يفسّر لنا تعدّد إجازاته و آرائه في المسألة الواحدة .

10- تعدّ طريقة ترتيب الأبواب في الألفية الطّريقة المثلى الّتي ارتضاها الكثيرون ممّن جاؤوا بعد ابن مالك ، لأنّها أوفر إفادة في التّعليم والتّحصيل .

هذا ، ويبقى مجال البحث في هذا الموضوع مفتوحا على مصراعيه لإضافة معلومات تكون قد فاتتني أثناء عملي ، وكذلك من أجل إثراء الدّراسات النّحوية والمكتبات العربيّة بمثل هذه البحوث القيّمة .

وبعد ، فإنّي أرجو أن أكون قد وفّقت في هذا البحث ، فإن أكن بتوفيق من الله تعالى قد أصبت فإنّي أرجو منه أن يجعل كلّ كلمة كتبتها على صفحات هذا البحث خالصة لوجهه الكريم ، وإن لم أكن كذلك فحسبي أنّني ابتغيت بعملي هذا وجه الحقّ، وأنّ من ابتغى عملا خالصا لوجهه الكريم و أخطأ فله أجرٌ.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم رواية حفص عن عاصم .

- إبراهيم عبّود السامرائي المفيد في المدرسة النّحوية دارالمسيرة.

- أبو حيّان البحر المحيط ، دار إحياء التّراث العربي مصر ط2 .

- إميل بديع يعقوب : المعجم المفصّل في شواهد النّحو الشّعريّة دار الكتب العلميّة ، بيروت، ط1 ، 1992م.

- الأخفش معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ط1 1990م.

- الأشموني أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عيسى : شرح ألفية ابن مالك " بحاشية الصّبّان "،دار إحياء الكتب المصريّة ، القاهرة ، د ت.

- ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين ، تح محمّد محي الدّين عبد الحميد دار الفكر ، بيروت د ط ، د ت .

- ابن الجزري غاية النّهاية في طبقات القرّاء نشره ج برجسترسر دار الكتب العلمية بيروت ط3 1402هـ .

- ابن جني الخصائص تحقيق محمد علي النجار الهيئة المصرية للكتاب ط2 1986م.

- ابن حجر العسقلاني :الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة تح محمّد سيّد جاد الحقّ ، دار الكتب الحديثة القاهرة.

- ابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات تحقيق محي الدّين عبد الحميد القاهرة 1951 م.

- ابن العماد الحنبلي : شذرات الذّهب في أخبار من ذهب ، دار إحياء التّراث العربيّ بيروت د ت .

. ابن مالك :

- شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ، تحقيق طه محسن ، دار آفاق عربيّة للصحافة والنّشر ، بغداد 1985م .

- ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف ، دار الإمام مالك ، الجزائر ، ط2 ، 1428هـ - 2007م.

- ابن منظور لسان العرب إعداد : عبد الله كبير، هاشم محمّد الشّاذلي ، محمّد أحمد حسب الله ، سيّد رمضان أحمد ، دار المعارف ، 1119، كورنيش النّيل ، القاهرة.

- ابن المؤدّب ، دقائق التصريف ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ط2 د ت .

- ابن النّاظم : شرح الألفية ابن المالك تح عبد الحميد السيد محمّد عبد الحميد ، دارالجيل د ط بيروت : 1998م .

- ابن هشام الأنصاري مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ط 6 د ت.

- ابن يعيش ، شرح المفصّل ، عالم الكتب بيروت ، ط1 .

- امرؤ القيس ديوان امرئ القيس ، تحقيق حنا الفاخوري دار الجيل ، بيروت ط1 1989.

- باسم مفضي المعايطة في كتاب : تعضيد شاهد الحديث النّبويّ في كتاب شواهد التّوضيح لابن مالك ، دراسة تحليليّة تأصيلية ، دار الحامد للنّشر والتّوزيع عمّان ، ط1 ، 1433هـ - 2012م.

- الباهليّ ، عمرو بن أحمر ديوان عمرو الباهليّ ، تحقيق حسين عطوان ، دمشق ، ط 1 ، د ت.

- البخاري : أبو عبد الله محمّد بن أبي الحسن إسماعيل : صحيح البخاري ، مطبعة البابي الحلبيّ ، بيروت د ط 1957م.

- البستانيّ بطرس : دائرة المعارف ، بيروت ، مج4 ، د ت.

- تاج الدّين السّبكي : طبقات الشّافعيّة الكبرى تحقيق عبد الفتّاح الحلو ، ومحمود الطّناجي ، دار إحياء الكتب العربيّة القاهرة 1976.

- ثعلب ، مجالس الثعلب ، تحقيق عبد السّلام هارون ، مصر ط2 1956م.

- جرير ، ديوان جرير تحقيق سعيد الصّاوي ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ط 1 ، د ت جرير ، ديوان جرير تحقيق سعيد الصّاوي ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ط1 ، د ت.

- خديجة الحدّيثي : موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف ، دار الرّشيد ، الجمهورية العراقيّة 1981م .

- الخضريّ محمّد : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : شرح وتعليق : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ط1 ، 1998م .

- ديوان الأعشى ،دار صادر ، بيروت د ط ، د ت .

- ذو الرّمّة ديوان ذي الرّمة ، تحقيق عبد القدّوس أبو صالح مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط 1 ، 1982 م.

- رؤبة بن العجّاج ديوان رؤبة ، تحقيق وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، ط 2، بيروت ، 1980م.

- رضا عبد الجليل الطّيّار، الدّراسات اللّغوية في الأندلس ، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر بيروت 1980م .

- الزّمخشري : الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1 د ت.

- سامي عوض :

- المفصّل في علمي النّحو والصّرف ، منشورات جامعة تشرين ، سوريا ط 1 ، 1993م.

- ابن هشام النحوي طلاس للدّراسات و الترجمة والنشر ط 1 دمشق 1987.

- سعيد الأفغانى من تاريخ النحو دار الفكر بيروت د ط ، د س.

- سيبويه : الكتاب ، تح عبد السّلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط1

- السّيوطي :

- همع الهوامع تح عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت د ت .

- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة بيروت د ت .

- شرح أبي حيّان على الألفية المسمّى منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك نشره جليزر في أمريكا 1946م.-

- شرح الشّاطبي على الألفية المسمّى المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية (مخطوطة) مصوّرة في خمسة أجزاء بمركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى تحت رقم : 729-730-731-732-733- نحو .

- شرح المكودي على الألفية ، دار الفكر للطّباعة و النّشر والتّوزيع د ت .

- شوقي ضيف : المدارس النّحويّة ، دار المعارف ، القاهرة ط 2 ، 1972م.

- صالح بلعيد :

- الإحاطة في النّحو د.ط ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994.

- ألفية ابن مالك في الميزان ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر د ط 1995م .

- صلاح الدّين الصّفدي : الوافي بالوفيات ، ط اسطانبول 1939م.

- الطّائي ، ديوان حاتم الطّائي تحقيق فوزي عطوي بيروت ط1 1969م.

- عبابنة ، تطوّر المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزّمخشري ، عالم كتب الحديث ، إربد، ط1 2006م.

- عبد الرحمن بن خلدون : مقدّمة ابن خلدون ، دار الشّعب القاهرة .

- عبد العال سالم مكرم : المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن الهجريين ، مؤسّسة الرّسالة ، الكويت ط 2، 1990م.

- عبد القادر البغداديّ:خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السّلام هارون ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة ط2، 1979م.

- عبدالمنعم أحمد هريدي : شرح الكافية الشّافية لابن مالك ، دار المأمون للتّراث ط 1 1402ه-1982م.

- عتيق عبد العزيز : علم العروض و القافية ، دار النّهضة العربيّة ، بيروت ط2 ، 1967م.

- علي عبد المعطي محمّد : المنطق ومناهج البحث في العلوم الرّياضية و الطّبيعية ، دار الجامعات المصريّة 1977م.

- العيني : المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفية ، دار صادر ، بيروت ، ط1، د ت.

- الفيروز أبادي : البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة تح : محمّد المصريّ دمشق 1972م.

- القسطلانيّ شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن محمّد : إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاريّ ، مطبعة بولاق ط7 ، 1904م.

- القفطي : إنباه الرّواة على أنباه النّحاة تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ط 1، دار الفكر العربيّ القاهرة 1406 هـ .

- المبرّد المقتضب تح محمّد عبد الخالق عضيمة القاهرة ط1.

- محمّد كامل حسين : اللّغة العربيّة المعاصرة بتصرّف .

- محمّد المختار ولد أبـاه : تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب دار الكتب العلمية ط 1 إيسيسكو 1996 م .

- مسلم ، صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، ط 1 1955.

- المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح و تح عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ط1 القاهرة :2001 م .

- المقرّي : نفح الطّيب القاهرة 1302 هـ.

- ممدوح عبد الرّحمن : المنظومة النّحويّة ، دراسة تحليلية دار المعرفة الجامعيّة مطبعة ياسو الإسكندريّة مصر 2000.

- ياقوت الحموي معجم البلدان دار صادر بيروت 1956م.

- الرّسائل الجامعية :

- عبد الله علي محمّد الهنا : ألفية ابن مالك : تحليل ونقد المملكة العربيّة السّعوديّة (رسالة ماجستير) 1406هـ - 1989م.

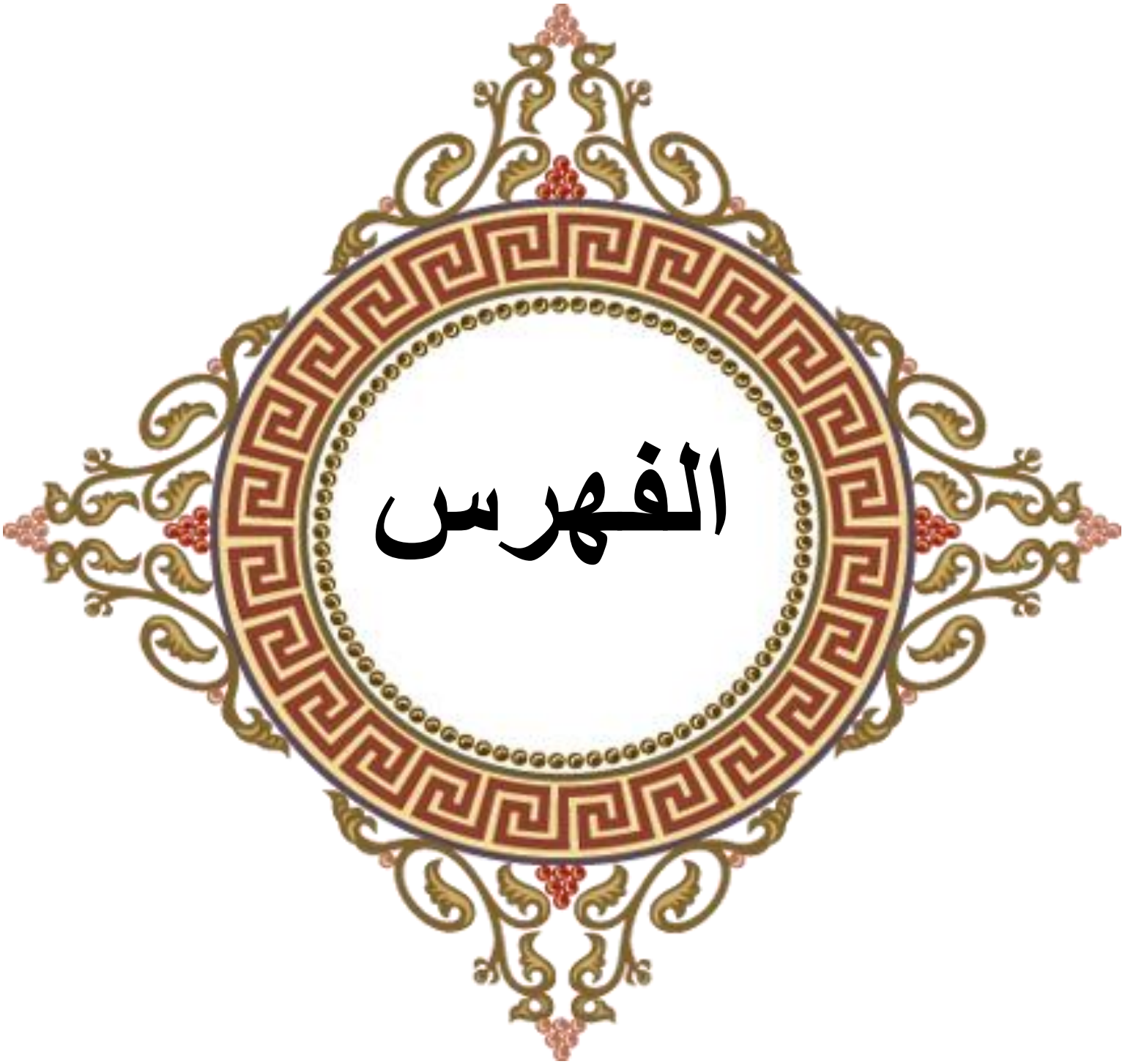
الفهرس

الموضـــــــــــوع	رقم الصّفحة
إهـــــداء	
شكر وعرفان	
مقدّمـــــــــة	أ – ب - جـ - د - هـ
مدخـــــــل	02 - 07
الفصل الأوّل : حياته ومؤلّفاته	09 - 23
المبحث الأوّل : حياة ابن مالك	09 - 15
المبحث الثّاني : مـــــؤلّفاته	16- 23
الفصل الثّاني : جهود ابن مالك النّحويّة	25 - 107
المبحث الأوّل : منهجه	25 - 32
المبحث الثّاني : جهوده في كتاب شواهد التّوضيح	33 - 82
أوّلا : منهج كتاب شواهد التّوضيح وأسلوبه	33 - 38
ثانيا: مواطن استشهاد ابن مالك بالحديث الشّريف في كتابه	39 - 70
ثالثا: ما وافق فيه النّحاة	71 - 75
رابعا: ما خالف فيه النّحاة	76- 82
المبحث الثّالث :جهوده في الألفية	83 - 107
أوّلا : مفهومها ومنهجها	83 - 93
ثانيا : مآخذ حول الألفية	94 - 97
ثالثا : ما وافق فيه النّحاة	98 - 104
رابعا : ما خالف فيه النّحاة	105 - 107
خاتمة	109 - 110
قائمة المصادر و المراجع	112- 116
فهرس الموضوعات	118
ملخّص بالعربـــيّة بالإنجليزية بالفرنـسية	

ملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى إبراز جهود ابن مالك النّحوية ، وبيان مدى موافقته ومخالفته للآراء المختلفة ، فقد كان ابن مالك يحترم السّماع كثيرا ، ولا سيما الحديث النّبويّ الشّريف في تقعيد النّحو العربيّ الّذي لم يأخذ به كثير من العلماء ، كما أنّه أكثر من الأمثلة الّتي تعين على فهم القاعدة النّحويّة في ألفيته .

- **الكلمات المفتاحية** : الاحتجاج بالحديث النّبوي / احترام السّماع / الأخذ بظاهر النّصوص / الابتعاد عن التّأويل / أهميّة الألفية في التّحصيل والتّعليم .

Résumé:

Le but de cette étude est de mettre en évidence les efforts grammaticaux à ibn malik, ainsi que le consentement et la violation de nombreuses opinions, Ibn malik aimait écouter les scientifiques et respectés, en particulier Alohadt prophétique et utilisé pour expliquer la signification de la grammaire arabe, ce qui a caractérisé Ibn malik. Il avait beaucoup d'exemples pour expliquer les règles en Olvih

- **Mots clés**: protester contre le Hadith / respect de l'écoute / prendre le sens apparent des textes / rester à l'écart de l'interprétation / importance du Millénaire dans la réalisation et l'éducation

Abstract:

The purpose of this study is to identify the grammatical efforts to ibn Malik and consent and violation of many opinions, Ibn Malik liked to listen to the scientists and respected, especially prophetic Alohadt and used to explain the meaning of grammar Arab, which characterized Ibn malik. There were many examples to explain the rules Olvih

-**Keywords:** protest against the Hadith / respect of listening / taking the apparent meaning of the texts / stay clear interpretation / importance in achieving the Millennium and education